الهجرات اليمنية الحديثة والمعاصرة
إلى منطقة شرق إفريقيا
(الملامح والأبعاد الحضارية)

أ/ العزي محمد حمود الصلوي (*)

(*) صحفي وباحث في قضايا الهجرة والاغتراب

مقدمة:

من البديهي القول إن تاريخ الهجرات اليمنية إلى منطقة شرق إفريقيا يزخر بمادة ثمينة من الدراسات والأبحاث التاريخية، والاقتصادية، والسياسة، والاجتماعية، والأدبية، والأنثروبولوجية، والفلكلورية، وغيرها من المجالات الجديرة بالبحث والجمع والتدوين والتوثيق.

وفي الحقيقة فإن محاولتي هذه ليست إلا عملاً أولياً ووضعاً للنواة التي يمكن أن يضاف إليها ويبنى عليها في المستقبل، وأقصى ما أتطلع إليه هو أن أوفق من خلال هذا الجهد في وضع إشارة واحدة مضيئة، وموضع قدم واحدة على هذا الطريق الذي ما يزال بحاجة إلى المزيد من التجويد، والمزيد من البحث والتقصي لتوثيق هجرات اليمنيين إلى منطقة شرق إفريقيا، وتقديم معلومات مفيدة وحقائق جديدة للقارئ عن أوضاع المهاجرين، والتعريف بالدوافع والظروف التي اكتنفت هجراتهم، والعوامل والأسباب التي أدت إلى استمرارها، مع التأكيد على خصوصية وضعية الهجرة اليمنية ذاتها، ودورها المؤثر والفعال في حياة المجتمع اليمني، وفعالية الهجرة في التاريخ اليمني ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

تُقسَّم قارة إفريقيا إلى خمس مناطق هي: شمال إفريقيا ودول الشمال (عربية)، والجزء الأكبر من سكانها مسلمون، وجنوب إفريقيا، وهو عكس الشمال من ناحية جنس ودين سكانه، ووسط إفريقيا، وهو الجزء الواقع بين الشمال والجنوب، ويشمل الوسط جزءاً من أثيوبيا، وخاصة ما يعرف بهضبة الحبشة، وجزءاً من السودان، وتشاد والنيجر، ومعظم أو كل الدول التالية: تنزانيا، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والكاميرون، وأوغندا، والكنغو، والجابون، وكذا الأطراف الجنوبية لموزمبيق، وزامبيا، وأنجولا. وللإسلام

حضور لا بأس به في دول وسط إفريقيا، وقد انتُقل إليها عبر التواصل السكاني مع مناطق شمال وشرق إفريقيا، ويضم إقليم غرب إفريقيا أكثر من إحدى عشرة دولة إفريقية، معظمها تطل على المحيط الأطلسي وخليج غينيا.

أما إقليم شرق إفريقيا، وهو موضوع هذه التناولة، فيشمل ما يعرف بدول القرن الإفريقي، وهي أثيوبيا، والصومال، وجيبوتي، وإريتريا، كما يضم أيضاً، كينيا، ومدغشقر، وجزر القمر، وجزءاً كبيراً من السودان، وأوغندا، وتنزانيا، وموزمبيق، وملاوي، وزامبيا، والجزء المهم في منطقة شرق إفريقيا- من ناحية علاقته بالهجرة اليمنية- هو الجزء المطل على ساحل البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، ويبدأ هذا الجزء من ميناء بورتسودان، ثم ميناء عصب في البحر الأحمر، مروراً بالموانئ الرئيسة الآتية: جيبوتي، وبربرا، وأبل، وأيجا، ومقديشو، وكسمايو، ولامو، ومالليندي، وممباسا، وجزيرة زنجبار، ودار السلام، وينتهي بالموانئ المطلة على ما يعرف بمضيق موزمبيق الواقع بين موزمبيق ومدغشقر.

إن الامتداد العربي في القارة الإفريقية هو أوسع في جغرافيته الطبيعية والبشرية عما هو عليه في آسيا، فالبلدان العربية الإفريقية (قبل انفصال جنوب السودان) تشمل ما مساحته تسعة ملايين كيلو متر مربع، وتقوم عليها عشر دول، ست منها في شمال إفريقيا هي: مصر، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وأربع في شرق إفريقيا هي: السودان، والصومال، وجيبوتي، وجزر القمر. (١)

إن قرب اليمن من قارة إفريقيا جعلها بمنزلة همزة الوصل بين آسيا وإفريقيا، إذ انتقلت الجماعات الإفريقية إلى جنوب شبه الجزيرة العربية ومنها

(١) انظر: إسبر، أمين، إفريقيا والعرب، ص٣.

إلى آسيا، كما عبَرَت الجماعات الآسيوية والعربية إلى القرن الإفريقي، ومنها انتشرت في أنحاء القارة الإفريقية[٢]. وقد شبَّه المستشرق "غوستاف ليون" الجزيرة العربية بكأس الماء، فكلما زاد امتلاء الكأس سال على أطرافه إلى ما لا نهاية [٣].

لقد أدت الهجرات العربية القديمة من شبه الجزيرة العربية إلى إفريقيا، (وعلى وجه الخصوص إلى شرقها وشمالها) إلى تأسيس نواة الجنس العربي في القارة السوداء، ثم جاء الإسلام ليوسع ويعمق هذه النواة حتى أصبحت واسعة جغرافياً. وساهمت الهجرات اللاحقة لظهور الإسلام حتى منتصف القرن الماضي، والقادمة من إفريقيا العربية الإسلامية ذاتها ومن الجزيرة العربية، وعلى وجه الخصوص من اليمن وعُمان، في زيادة الوجود العربي والإسلامي في القارة السوداء، ليصل إلى الكثير من مناطق وسط وغرب وجنوب القارة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الجهد المتواضع الذي نضعه بين يدي القارئ هو، في الحقيقة، من طبيعة مختلفة عن الأبحاث والدراسات العلمية المتخصصة في جانب محدد من ميادين العلم والمعرفة، حتى ليبدو في وجوه كثيرة أشبه ما يكون بكتابات وتناولات "أدب الرحلات" المعروفة باحتوائها أنواعاً شتى من المعلومات والمعارف الأدبية والتاريخية والسياسية والدينية والجغرافية، وغيرها من الموضوعات التي يجمعها الكاتب ويصف من خلالها وبها أحوال المجتمعات والشعوب التي طاف بها، وأقام بين أهلها لفترة من الزمن.

---

(٢) انظر: بلفقيه، عيدروس علوي، جغرافية الجمهورية اليمنية، ص٢٠.
(٣) إسبر، المرجع السابق، ص١٤.

ومن دون شك، أن القارئ سوف يلاحظ وجود بعض القصور والشحة المعلوماتية، بسبب طول الفترة وقلة المصادر والمراجع المتعلقة بهذا التواصل السكاني بين اليمن وإفريقيا، وعلى وجه الخصوص المصادر والمراجع المتعلقة بهذا التواصل السكاني في العشرة القرون الأخيرة، (فترة ما بعد القرن التاسع الميلادي)، وفي المقابل توجد وفرة في المصادر والمراجع التي تناولت علاقة الجزيرة العربية عامة، واليمن على وجه الخصوص، بقارة إفريقيا في التاريخ القديم وفي القرون الثلاثة الأولى للدولة الإسلامية.

ولذلك، فإننا في الوقت الذي نطلب فيه من القارئ العذر على ما قد يلمسه من قصور في بحثنا هذا، فإننا نأمل أن يجد مبتغاه في تناولات قادمة مكملة لهذا البحث.

ونأمل في الوقت ذاته أيضاً أن تغطي دراسات أخرى، في الحاضر أو المستقبل، كل جوانب تاريخ علاقة اليمن بشرق إفريقيا وإشباعه بالبحث المستفيض والدراسة الشاملة والمعمقة لموضوع الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا، لفائدة حاضر ومستقبل العلاقة اليمنية الإفريقية، من خلال تأسيس مركز متخصص يهتم بماضي وحاضر ومستقبل علاقة اليمن بدول شرق إفريقيا عموماً، ودول القرن الإفريقي على وجه الخصوص، حيث إن وجود مثل هذا المركز مهم جداً بسبب العمق التاريخي لعلاقة اليمن مع شرق إفريقيا، وكذا الجوار الجغرافي وما يرتبط به من مصالح مشتركة للطرفين، وما ينتج عنه من تأثير وتأثر بالأحداث السلبية أو الإيجابية التي تحدث في أيٍّ من طرفي العلاقة، ونعتقد أن وجود هذا المركز سوف يوفر المعرفة التاريخية والمعلومة المعاصرة لتكون في متناول الباحث أو صانع القرار، وسوف يساعد على

تعميق وتوسيع علاقة المهاجرين القدامى والجدد بوطنهم اليمن، وحل مشاكلهم في الداخل وفي بلدان الاغتراب.

الهدف من البحث:

بناءً على ما تقدم، فإن الهدف الأساس الذي توخيناه عند إعداد هذا البحث المتواضع، هو جمع وتوثيق أكبر قدر من الحقائق والمعلومات عن الهجرة اليمنية إلى هذه المنطقة الحيوية من العالم، وليسهل على الباحث المتخصص والقارئ المهتم الحصول عليها بسهولة ويسر.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي في تناول وتتبع مسار الهجرات اليمنية الحديثة إلى منطقة شرق إفريقيا. إذ إن هذه الهجرات تستند إلى عمق تاريخي موغل في القدم، وتكتنفها أسباب وعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية متنوعة يتوجب علينا التعرف عليها والإلمام بها، وإشباعها بالبحث المستفيض والدراسة الشاملة والمعمقة لموضوع الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا، لفائدة حاضر ومستقبل العلاقة اليمنية الإفريقية، استناداً إلى العمق التاريخي لهذه العلاقات والجوار الجغرافي، وما يرتبط به من مصالح مشتركة للطرفين، وكذلك ما ينتج عنه من تأثير وتأثر بالأحداث السلبية أو الإيجابية التي تحدث في أيٍّ من طرفي العلاقة، وبما من شأنه أن يسهم في توفير المعرفة التاريخية والمعلومة المعاصرة لتكون في متناول الباحث أو صانع القرار، ويساعد على تعميق وتوسيع علاقة المهاجرين القدامى والجدد بوطنهم اليمن، وحل مشاكلهم في الداخل وفي المَهَاجر التي يتواجدون فيها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الآتي:

١- إنه يتناول موضوعاً يتصل بالهجرات اليمنية إلى شرق إفريقيا، وهو موضوع لا تتوافر فيه المراجع والمصادر الكافية، وبهذا فإن هذا البحث يمثل إضافة نوعية إلى المراجع المؤسِّسة لهذا النوع من الأبحاث، ويسهم في وضع لبنة في حقل علاقة اليمن بالمحيط الإفريقي، وفي حقل الدراسات المرتبطة بالهجرات اليمنية.

٢- إن هذا البحث يسهم في الكشف عن جانب مهم من جوانب العلاقات التاريخية بين اليمن وشرق إفريقيا، ويوضح طبيعة وخصوصية العلاقات بين اليمن وبلدان القرن الإفريقي ومنطقة شرق إفريقيا، المتغلغلة في أعماق العصور القديمة، التي تعززت بامتزاج السكان، وبالتثاقف، وبالنشاط التجاري، ونشوء المدن، والعادات والتقاليد المتقاربة، التي صاغت في مجموعها العلاقات المتميزة بين اليمن وهذه الدول.

٣- يؤكد على ما يشكله القرن الإفريقي والساحل الشرقي لإفريقيا من فضاء حيوي لليمن بفعل الجوار الجغرافي المتقابل، واحتلال اليمن وبلدان القرن الإفريقي موقعاً جيو استراتيجياً وجيو سياسياً مهماً يمكن لليمن من خلاله أن تستعيد وتجدد دورها التاريخي في هذه الفضاءات، عبر التعاون والتكامل والاستفادة من معطيات العصر، والاستجابة للتطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية.

٤- يثبت حقيقة أن المهاجرين اليمنيين إلى منطقة شرق إفريقيا، عبر التاريخ وحتى العصر الراهن، كانوا الرواد الحقيقيين لنظام العولمة على مستوى الخارج، ومن أوائل رسل التمدن والتحضر في الداخل اليمني.

٥- يوضح الأسباب والدوافع المختلفة لموجات الهجرات المتتابعة والمتواصلة بين اليمن ومنطقة شرق إفريقيا.

٦- يسلط الضوء على الدور الفاعل والمؤثر الذي اضطلع به المهاجرون اليمنيون في منطقة شرق إفريقيا في دعم ومساندة الأحرار اليمنيين والحركة الوطنية حتى قيام ثورة الـ ٢٦ من سبتمبر الخالدة ١٩٦٢م، ومساهمتهم في وضع النواة الأولى لمؤسسات الدولة الجديدة ورفدها بالإمكانيات والكوادر، وتشييدهم اللبنات الأولى في صرح مسيرة البناء والتنمية الاقتصادية والتطور الحضاري التي شهدها الوطن خلال العقود الأولى من عمر الثورة.

وقد تضمن البحث مقدمة، وستة مباحث، وخاتمة، حيث تضمن المبحث الأول مدخلاً تاريخياً، غطى الهجرات اليمنية القديمة إلى شرق إفريقيا، قبل الإسلام وبعد الإسلام، في حين تضمن المبحث الثاني الهجرات اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى السودان، وتناول المبحث الثالث المهاجرين اليمنيين في أثيوبيا وأوضاعهم، واشتمل المبحث الرابع على إبراز دور المهاجرين اليمنيين في إريتريا، وتطرق الباحث في المبحث الخامس إلى الهجرات اليمنية إلى جيبوتي، في حين اشتمل المبحث السادس على الهجرات اليمنية إلى دول ساحل شرق إفريقيا. وفي خاتمة البحث استعرض الباحث أهم النتائج التي توصل إليها من خلال بحثه، وأهم التوصيات.

ومن الله نستمد العون والتوفيق

العزي محمد حمود الصلوي

صنعاء ١٥-٢-٢٠٢١م

المبحث الأول: مدخل تاريخي

أولاً: الهجرات اليمنية القديمة إلى منطقة شرق إفريقيا

لقد كان لليمنيين علاقات وطيدة موغلة في القدم، ووشائج قوية ومتينة مع منطقة شرق إفريقيا عبر قرون عديدة مضت، وأقدم المصادر التاريخية التي تعود إلى القرنين الأول والثاني من الميلاد تذكر أن عرب اليمن كانت لهم علاقات مع هذه المنطقة تعود إلى قرون قبل الميلاد.

وتشير هذه المصادر إلى أن اليمنيين كانوا يفدون من بلادهم في مواسم ومناسبات كثيرة للتجارة مع سكان منطقة شرق إفريقيا، وقد تطورت هذه العلاقات التجارية كثيراً في القرن الثاني بعد الميلاد، واستمر التواصل والاتصال نشطاً وفعالاً فيما بعد بين اليمن وهذه المناطق عبر المحيط الهندي.

يقول أبو محمد عبدالله الطيب بامخرمة(٤): "إن البحر الأحمر كان براً واحداً حتى عدن ووراء جبل سقطرى، إلى أن جاء ذو القرنين فحفر فيها خليجاً، فجرى البحر إلى أن وقف على جبل باب المندب، فبقيت عدن في البحر وهو مستدير حولها".

ويرجع تدافع اليمنيين عبر البحر الأحمر، أو بحر القلزم- كما عُرف في الماضي- إلى ما قبل الموسوية، حيث كانت السواحل المواجهة لليمن في شرق إفريقيا تعيش بيئة عربية، ما بين القرنين العاشر والسابع قبل الميلاد، ومنذ القرن الثاني قبل الميلاد نشط الطريق البحري للتجارة بين اليمن عموماً، ومنطقة حضرموت اليمنية خصوصاً، مع منطقة شرق إفريقيا عبر القوارب الخشبية الصغيرة(٥).

---

(٤) بامخرمة، أبو محمد عبدالله الطيب، ثغر عدن – ص ١٣.
(٥) غانم، نزار محمد عبده، جسر الوجدان، ص١٥.

واستمرت الهجرات اليمنية إلى منطقة شرق إفريقيا خلال أحقاب قديمة من الزمن كانت الحضارة اليمنية قد بلغت أوج قوتها واتساعها التجاري والعمراني، مقترنة بوجود الدولة كتنظيم اجتماعي وحضاري، اعتمدت التجارة والزراعة والصناعة أساساً لقوتها، وهو ما دفعها إلى التوسع في شرق إفريقيا لتحمي مصدراً مهماً من مصادر ثروتها، فلم تجد أفضل من الامتداد التدريجي في الضفة الغربية للبحر الأحمر، ثم الهضبة الخضراء، وهكذا كان التوسع بسكان جدد وبحياة جديدة في منطقة شرق إفريقيا أمراً طبيعياً في مناطق جديدة تصلح للتجارة والزراعة، وتتشابه طبيعتها الجغرافية والمناخية والجيولوجية مع أرض اليمن. (٦)

وتتحدث بعض الكتابات الإفريقية عن أثر الجفاف في الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي سادت بعض أجزاء اليمن، وقد كان الطريق الجنوبي تحت سيادة العرب اليمنيين حتى القرن الأول للميلاد، وكان العرب اليمنيون يعملون كموردين لمحاصيل هذه المناطق.

وتكثفت الهجرات اليمنية إلى شرق إفريقيا، ما بين القرن السادس والثالث عشر بعد الميلاد، وتدفقت السامية من اليمن أكثر منها من الحجاز، نتيجة لوفرة السكان، وصغر حجم الفاصل البحري، وبراعة اليمنيين في الملاحة، ووجود موانئ في الشط الإفريقي(٧).

وهكذا بدأت الهجرات اليمنية، فهاجر بعض اليمنيين أولاً إلى جنوب منطقة قبائل البجة بشرق السودان، وأدخلوا معهم لغة "الجعز" السامية التي تطورت عنها فيما بعد لغة قبائل التجراي.

---

(٦) الجمرة، علي صالح، الهجرات اليمنية عبر التاريخ إلى شرق إفريقيا، ص ٦٣.
(٧) غانم، المرجع السابق، ص ١٦.

ويشير المؤرخ هارولد ماكمايكل[٨] إلى أن هجرة اليمنيين إلى الشط الإفريقي المقابل قد تصاعدت ما بين "١٥٠٠"و"٣٠٠٠" قبل الميلاد في عهد دولتي سبأ ومعين، حتى وصلت إلى وادي النيل فتحكموا بتجارة البحر الأحمر، وفي الوقت نفسه عبر الحضارمة البحر الأحمر واستقروا في الحبشة، وتوغل بعضهم شمالاً حتى بلاد النُّوبة، وبمجيء السبئيين والمعينيين إلى هذه البلاد الجديدة علَّموا الوطنيين من أبنائها استخراج المعادن واستعمالها، كما علموهم أيضاً أنظمة متقدمة في الري والزراعة، وأنماطاً جديدة للنظام الاجتماعي وفي الكتابة، كما أدخلوا نباتات جديدة، وأحضروا معهم حيوانات مستأنسة.

وربما يتجلى حجم التأثير الذي أحدثه اليمنيون في هذه المَهَاجر الجديدة بوضوح من خلال احتفاظ الأحباش والإرتريين باللغات السامية التي نقلها إليهم اليمنيون القدامى، وكذلك في أسماء الكثير من الأماكن والمناطق والمدن التي لاتزال تحمل أسماءها السبئية والمعينية والحميرية حتى اليوم.

كما أن قبائل مملكة عزان في جنوب شبه الجزيرة العربية قد هاجرت إلى شرق إفريقيا، وكانت حِمْيَر في موزع يومئذ هي اليد الحاكمة، وكان تجار موزع يبعثون سفنهم وعليها عرب يعرفون الأهالي ويتكلمون لغتهم ويتزاوجون معهم. وشهدت تجارة اليمن نشاطاً في زمن البطالسة والرومان، حيث تم لهم عبور النيل الأزرق ونهر عطبرة في القرنين السابقين للميلاد، وعقب انهيار سد مارب[٩].

أما فيما يتعلق بالعلاقات اليمنية الحبشية، فمن المعروف تاريخياً أن علاقة الحبشة باليمن موغلة في القدم، ولا غرابة في ذلك، فالبلدان يواجهان بعضهما

(٨) ماكمايكل، هارلود، تاريخ العرب في السودان، ص ٦٧.
(٩) النقيرة، محمد عبدالله، انتشار الإسلام في شرق إفريقيا ومناهضة الغرب له، ص ١٦١.

بعضاً ولا يفصل بينهما إلا البحر الأحمر الهادئ الضيق الذي يمعن في الضيق كلما اتجه جنوباً حتى يكاد شاطئاه أن يلتقيا. لذلك فقيام علاقات وطيدة بينهما أمر طبيعي، وهجرة اليمنيين إلى الحبشة، والأحباش إلى اليمن عبر التاريخ أمر طبيعي هو أيضاً، ولعل هذا هو الشيء الذي حصل بين سكان البلدين، فهناك تجار يمنيون كانوا قد اتخذوا من ساحل الحبشة الشرقي منذ القدم موطناً لهم، حتى إذا زار الإنسان السواحل الشرقية للحبشة وإريتريا في الوقت الحاضر فلن يجد إلا التجار اليمنيين الذين قبضوا على ناصية التجارة، وكوَّنوا لهم المراكز التجارية والبيوت التجارية الناجحة، وإن كان هؤلاء قد انتقلوا في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي بعد عملية التأميم إلى السعودية ودول الخليج، وعاد بعضهم إلى اليمن، ثم عادوا مجدداً في هجرة معاكسة أخرى لينقلوا بعض أموالهم واستثماراتهم، أو جزءاً كبيراً منها، إلى الحبشة على إثر الانفتاح الاقتصادي والتطور المتنامي المتسارع الذي شهده هذا البلد خلال العقدين الماضيين، وفي المقابل اضطراب الأوضاع في اليمن، واندلاع الصراعات بين اليمنيين خلال الأعوام الأخيرة.

وتعود الأساطير الحبشية * بهذه العلاقة إلى مراحل موغلة في القدم، فهي تقول إن ملكتهم "ماكيدا" التي زارت النبي سليمان الحكيم، ملك بيت المقدس، كانت تحكم الحبشة واليمن اللتين كانتا تكوِّنان مملكة عظيمة تسامع عنها الناس في جميع أنحاء العالم، وإذا ما عرفنا الاحترام الكبير الذي يكنُّه الأحباش لهذه الملكة العظيمة التي تؤكد المصادر التاريخية العربية أنها ليست سوى بلقيس، وكيف ظلوا يتخذون حكمها مبدأ لتاريخهم، وزيارتها للملك سليمان وإنجابها منه

(*) الأسطورة ليست تاريخاً، وإنما هي حكاية تقليدية تعبر عن معتقدات الشعوب في عهودها البدائية، وعلى ذلك فإن حقيقة يمنية ملكة سبأ مسألة لا يداخلها الشك بإجماع كافة المصادر التاريخية، وقد أكدها القرآن الكريم بنص قرآني واضح.

ولداً هو ابن الحكيم "منيليك" الذي ظلت سلالته تحكم الأحباش حتى عهد الإمبراطور "هيلا سلاسي"، عام ١٩٧٤م، لأدركنا مدى اعتزازهم بهذا التاريخ العظيم(١٠).

وسواء كانت هذه الملكة تحكم الحبشة- حسب ما تقول الأساطير الحبشية- أو تحكم اليمن- حسب ما تؤكد المصادر التاريخية العربية- فهي تدل على وجود علاقة أزلية بين اليمن والحبشة.

وتظهر لنا علاقة الحبشة الوطيدة باليمن من جديد، في النصف الثاني من القرن الأول الميلادي، حينما كانت الحبشة تطل على البحر الأحمر بثغر "عدول"، وتتاجر مع البلاد التي تطل على هذا البحر كمصر وبلاد العرب، وقد كانت هذه التجارة دليلاً على قوة مملكة "أكسوم" التي أخذت في الظهور بعد انحلال مملكة "فياتا" في الربع الأخير من القرن الأول قبل الميلاد، وحينما غزا الحِمْيَريون مملكة سبأ(١١).

وتدل النصوص الإغريقية التي نشرها "اليتمان"، والتي يظهر أنها كُتبت في القرن الأول بعد الميلاد، على إقامة نُصُبٍ اعترافاً بفضل الإله "محرم" السبئي على ما أولاه إياهم من نصر على مملكة سبأ، التي كانت تقع على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر، كما تبين هذه النقوش أيضاً كيف أن ملكاً لا يذكر اسمه كان يعيش في "أكسوم" في النصف الثاني من القرن الأول بعد الميلاد، وقد قام بحملة فتوحات، غزا في الأولى منها شعب الجزء الجنوبي من الجزيرة العربية، كما غزا أيضاً "عجامي"، و"سبحايت"، و"عدوه"، وغيرها من الأماكن التي تقع في الركن الشمالي الشرقي من الحبشة، وكانت حياة هذا الملك

(١٠) العارف، ممتاز، الأحباش بين مارب وأكسوم، ص ٣٦.
(١١) العارف، المرجع نفسه، ص ٤٦.

كلها غزوات مستمرة، كان آخرها هذه الغزوة الكبيرة التي أرسلها عبر البحر الأحمر ليؤدب الحِميريين وجميع الشعوب التي تسكن جنوب الجزيرة العربية حتى عدن.

ويذكر الباحث اليمني عبده علي عثمان[١٢] في دراسة له أن لغة "الجعز" هي لغة الأحباش المسيحيين المقدسة، وكذلك في سمات لهجة سكان "سامها راو" أو الساحل الإريتري المحاذي للبحر الأحمر، يذكر في رواية للمقريزي والنويري أن المسلمين "الخاسا" الذين يعيشون بالقرب من "سواكن" في "خور بركة" وحول "طوكر" يتكلمون لغة "التيجراي" المشتقة من لغة الجعز، وهي أيضاً ذات اللغة التي يتحدث بها سكان المناطق الجنوبية لـِ"البني عامر"، أي وادي بركة وروافده، وكذلك الحال أيضاً في المناطق الشرقية من "البني عامر"، كما أن لغة الجعز هي نفسها لغة قبائل "الإجعازيات" السبئية التي يشير مصدر آخر[١٣] إلى أن "بليني" وضع منازلها بالقرب من عدن، وقد هاجروا منها إلى الحبشة وأقاموا هناك مملكة، وهم أقدم هجرة يمنية للحبشة، حيث استقروا في شمالها الشرقي، وكانوا أقوياء في التجارة، وعلى رأس السلطة الحاكمة. بل تذكر الروايات الشعبية[١٤] أن من اليمنيين من ظل قادراً على الترجمة من العربية إلى الجعزية والعكس، وفي نقش الاحتفال بانتهاء ترميم سد مارب يشير فيه أبرهة الحبشي إلى أنه قام بهذا العمل ممثلاً للمتكلمين بالجعزية.

---

(١٢) عثمان، عبده علي، الأخدام في اليمن.. أصولهم وعاداتهم، مجلة دراسات يمنية، العدد الأول، سبتمبر ١٩٧٨م.

(١٣) علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج ٢، ص٢١١.

(١٤) العارف، المرجع السابق، ص١٣.

ويشير "ممتاز العارف"[١٥] إلى أن ملوك أكسوم، خلال القرنين الثاني والثالث الميلادي، كانوا ما زالوا أقوياء، بل على وضع ليس باليسير من القوة، في حين كانت الدولة الرومانية في أوج قوتها شرقاً، وكانت الأسواق زاخرة بمواد التجارة التي تتطلبها هذه الدولة القوية والفتية، كالخشب، وريش النعام، والجلود، والرقيق. وفي وضع كهذا فقد كان من الطبيعي أن تكون الحبشة من أهم الأسواق التي يقصدها عرب اليمن الذين يحملون هذه السلع إلى البلاد التي تريدها. فالتجارة إلى الدولة الرومانية كانت تسير من اليمن صوب الشمال، مارة بمكة ويثرب اللتين كانتا مركزين من مراكز التجارة العالمية، وكذلك إلى الدولة الفارسية من اليمن أيضاً متجهة صوب الشرق وإمارة حضرموت. فاليمن كانت خلال تلك الفترة بحكم موقعها مركزاً مهماً من المراكز التي تتجمع فيها التجارة الحبشية لتوزيعها إلى مختلف الاتجاهات، ولذلك ما كاد "عزانا" يرتقي العرش الحبشي في القرن الرابع حتى وجد أن من الواجب عليه أن يجعل قوة الحبشة محسوسة في جميع الأجزاء التي تخترقها هذه التجارة.

وتدل النقوش التي عُثر عليها في أكسوم التي تؤرخ لهذا الملك، أن الحبشة تمتعت تحت سلطته بأقصى ما تستطيع من القوة والمنعة، ووصل الشعب إلى أقصى ما يدرك من الانتعاش، فقد صارت أكسوم المركز الرئيسي لتجارة هذا الجزء من العالم، حتى قصدها التجار من جميع الأجناس ليرتادوا أسواقها العامرة بالتجارة إلى حد التخمة، ولقد كانت "عدول" بالنسبة للحبشة تمثل ما كانت عليه الإسكندرية بالنسبة لمصر، وهذه النقوش التي عثر عليها مكتوبة بالحبشية والإغريقية والسبئية دليل على صلاته الواسعة واتساع رقعة مملكته، كما أن جميع النقوش التي تركها هذا الملك تبدأ بأن تذكر دائماً أنه "ملك أكسوم،

(١٥) العارف، المرجع نفسه، ص ٤٧.

وحمير، وريدان، وسبأ، وسامحين، وصيامو، وبجه، وكاسو"، وأن أبان هو الإله "محرم"، وقد كان هذا الملك في أول أمره وثنياً، حسب ما تدل عليه النقوش، إلاَّ أنه بعد ذلك اعتنق المسيحية.

وفي رصد آخر لمسار العلاقات التاريخية الحميمة التي نشأت بين اليمن ومنطقة شرق إفريقيا منذ القدم، يؤكد علي صالح الجمرة[١٦] أن هناك عاملين أساسيين قد تحكما في الهجرات اليمنية القديمة إلى الحبشة وشرق إفريقيا.

الأول: عامل اقتصادي، تمثل في التوسع والامتداد للدولة اليمنية القديمة على شواطئ شرق إفريقيا وعلى الهضبة الأثيوبية.

والثاني: عامل اجتماعي، تمثل في الصراع من أجل المكانة والتميز والسيادة مما أدى إلى نزوح العديد من بطون العشائر والقبائل اليمنية إلى كافة أنحاء شبه الجزيرة العربية، وإلى الشام ومصر، وإلى منطقة المغرب العربي في شمال إفريقيا، ويرجح "الجمرة" أن تلك الهجرات اليمنية إلى الحبشة ومنطقة شرق إفريقيا التي بدأت في القرن السابع قبل الميلاد أو قبله استغرقت وقتاً طويلاً، إذ وإنه ليس هناك ما يدل على أن غزواً أو هجرة واسعة تمت دفعة واحدة.

وبشكل عام، تكاد تجمع معظم النقوش والمصادر التاريخية على أن التجار اليمنيين الذين قدموا إلى هذه المنطقة من جنوب الجزيرة العربية هم أقدم من وطأ الساحل الشرقي لقارة إفريقيا، بل إنهم المكتشفون الأوائل لهذه المنطقة.

وواصلت سبأ علاقاتها التجارية مع الساحل الإفريقي، وتدريجياً تحركت هجرات يمنية إلى الساحل الإفريقي، ومنه اعتدت إلى الهضبة الواقعة خلفه، ونشأت في هذه الهضبة المعروفة بهضبة الحبشة جاليات ظلت في بادئ الأمر على صلة بالوطن الأم، وقد جاء أولئك المهاجرون -"كما تشهد الآثار"- إلى

(١٦) الجمرة، المرجع السابق، ص ٦٥.

الأرض الجديدة بمظاهر حضارتهم المتفوقة على حضارة السكان المحليين، وتمكن المهاجرون الأوائل من تأسيس مستوطنات في شمال الحبشة، وبدأت هذه المستوطنات تدريجياً في تنظيم نفسها، على غرار ما كان سائداً في جنوب الجزيرة العربية، ثم اختلط هؤلاء الساميون بالسكان الكوشيين، واحتلوا موقع الصدارة بحكم تفوقهم الحضاري.

وفي هذا الصدد يقول الجمرة[١٧] إنه من المؤكد أن اليمنيين كان لهم تأثيرهم الواضح في ساحل شرق إفريقيا، ويستدل على ذلك بأن الإغريق والرومان أطلقوا عليه اسم (Azania) (عزانيا)، أو (سانيا)، نسبة إلى مملكة أوسان، أو نسبة إلى إحدى الممالك العربية (اليمنية) الغابرة، وهي مملكة (عزان) التي يقال إنها قد قامت في منطقة ما من مناطق جنوب شبه الجزيرة العربية في فترة سابقة على ظهور الإسلام، لم يُحدد تاريخها تحديداً قاطعاً، وانتقل سكانها إلى ساحل شرق إفريقيا. ويقول جمال قاسم[١٨] إن الإغريق والرومان قد نسبوا هذا الساحل إليهم في ما بعد، ثم حدث أن تعرض العزانيون لغزوات في الشمال وهجرات قبلية غيرت معالم حضارتهم، وربما أنهم كانوا المؤسسين لمملكة أكسوم الحبشة.

وكما هو معروف تاريخياً، فقد استمرت سيطرة الحبشة على اليمن حتى القرن السادس الميلادي، وكانت هذه السيطرة قوية حتى لقد قام الملك "كالب" بحملة قوية على حِمْيَر لتأديب حاكمها[١٩]، وهو يهودي يدعى "ذو نواس"،

---

(١٧) الجمرة، المرجع نفسه، ص ٦٧.

(١٨) قاسم، جمال زكريا، دور العرب في كشف إفريقيا، مجلة عالم الفكر، العدد الرابع، ص٨٣.

(١٩) العارف، المرجع السابق، ص ٥٠.

وكان هذا الحاكم قد أساء معاملة نصارى نجران[٢٠]، فقتل النساء والرجال والأطفال بلا رحمة ولا شفقة، وأحرق منازلهم ومحاصيلهم، وأوقع بهم الرعب والفزع، وقد انتشرت أخبار هذه الفظائع في العالم المسيحي في ذلك الوقت، فكتب "بتموثاس" بطريرك الإسكندرية إلى ملك الحبشة يأمره بنصرة إخوانه في الدين من نصارى نجران.

وتؤكد المصادر أن مصر أيام المقوقس القبطي هي التي زودت الحبشة بالسفن بأمر من الإمبراطورية الرومانية المسيحية الشرقية في القسطنطينية، والتي وصل أبرهة على متنها إلى اليمن.

وعلى الرغم من محاولات ذي نواس عرقلة إرسال هذه الحملة، فإن الجند الحبشي تمكن من النزول على ساحل اليمن ومهاجمة حِمْيَر بنجاح، فتم القبض على "ذي نواس"، واحتلت عاصمته، وأعيدت إلى المسيحيين حريتهم.

وقد أدت النجاحات المتتالية التي حققها فيما بعد الحاكم الحبشي على اليمن "أبرهة الأشرم" في تصفية خصومه إلى قيامه بإعلان نفسه بعد عام "٥٣١م" حاكماً لليمن، ورفض أن يدفع الجزية لملك الحبشة، ويبدو أنه كان قد أصبح على قدر ليس باليسير من القوة، حتى لقد اعترف "بيتا إسرائيل" ملك الحبشة بسيطرته على اليمن.

ويقول ممتاز العارف[٢١]، إن هذا الجفاء الذي كان قائماً بين حاكم الحبشة وملك اليمن لم يستمر طويلاً، ولم يلبث أن حل محله الوفاق، وذلك حينما اتفق أبرهة الأشرم وملك الحبشة على القيام بحملة مشتركة على مكة، وبالفعل قامت هذه الحملة من اليمن تقصد الشمال، واستطاعت في طريقها أن تتغلب على

---

(٢٠) الذين أشار إليهم القرآن بـ(أصحاب الأخدود).
(٢١) العارف، المرجع السابق، ص ٥٠، ٥١.

مقاومة "ذي نفر" وقتله، كما تغلبت على مقاومة القبائل العربية التي أرادت تعويق الحملة واعتراض خط سيرها، وكانت برئاسة "نوفل بن حبيب القعشمي"، ولكن المرض الذي انتشر بين أفراد الحملة فَتَكَ بهم، وأرغم بقيتهم على العودة دون قتال[٢٢]، ولم يستمر حكم الحبشة لليمن أكثر من سبعين عاماً. وقاد اليزنيون، بقيادة سيف بن ذي يزن، معركة تحرير الأرض والإنسان من الأحباش، وكان لهم ذلك ولكن بمساعدة فارسية، وكان ثمن المساعدة الفارسية غالياً جداً، فقد حل الفرس محل الأحباش، وقتل سيف بن ذي يزن على يد عبيده الأحباش، وظلت اليمن تحت النفوذ الفارسي حتى بزوغ فجر الإسلام ودخول اليمن، أرضاً وإنساناً، في دين الإسلام، وذلك منذ عام ٦٢٨م. وأسلم فرس اليمن، وأسماهم الرسول، صلى الله عليه وسلم، "الأبناء"، وأصبح الأبناء كمدلول ومجموعة بشرية، وكما هو حال بقايا الأحباش في اليمن، أحد عُقَد التاريخ اليمني حتى الوقت الراهن.

ثانياً: الهجرات اليمنية إلى شمال وشرق إفريقيا بعد الإسلام

مع تتابع موجات الهجرة اليمنية والعربية خلال فترة الفتوحات الإسلامية المبكرة في القرن الأول الهجري (السابع الميلادي) من شبه الجزيرة العربية، ممثلة بالهجرة الكثيفة آنذاك لقبائل اليمن، والأقل كثافة لقبائل وسط وشمال شبه الجزيرة العربية "الحجاز ونجد" إلى الهلال الخصيب، ومصر، وشمال إفريقيا، والأندلس، ومنها جنوباً عبر الصحراء الكبرى إلى السودان الأوسط والغربي، وبعض دول جنوب الصحراء الكبرى من ناحية، وعبور عدد من القبائل اليمنية الأخرى عن طريق البحر الأحمر إلى السودان الشرقي وجنوب السودان وإريتريا وأثيوبيا، ومن ثم إلى الصومال ودول شرق إفريقيا من ناحية أخرى،

(٢٢) ذكرت هذه الحادثة في القرآن في سورة "الفيل".

منذ ذلك التاريخ المبكر لم يعد ثمة مجال للحديث عن العروبة من دون اقتران ذلك بالحديث عن الإسلام، وكما يؤكد الباحث السوداني محمد خالد التيرابي بأنه لم يحدث التمازج العربي الإفريقي والعربي الآسيوي عموماً إلاَّ من خلال رسالة الإسلام[٢٣].

وكانت الاتصالات العربية الإفريقية تتم منذ القدم عبر برزخ السويس أو البحر الأحمر وباب المندب، وكان النيل بمثابة الطريق المائي إلى قلب إفريقيا. إذ يربط بين البحر المتوسط وغرب آسيا وبين أواسط إفريقيا.

أما الصحراء الكبرى، التي تمتد بين خطي عرض (١٥، ١٣) وتعد أكبر الصحارى في العالم، فالأودية الجافة التي تقطعها هي مسارب للقوافل بين حوض البحر المتوسط في شمال القارة وبين إقليم الحشائش المدارية الذي يمتد من نهر السنغال في غرب إفريقيا إلى البحر الأحمر شرقاً. ولم تكن تشكل الصحراء الكبرى يوماً عائقاً للاتصال الحضاري والثقافي والتجاري في إفريقيا، كما شكلته العوائق الطبيعية في المنطقة الاستوائية. إذ برع اليمنيون قديماً في ركوب البحر، بينما لم يبرع الآخرون من العرب في ذلك كثيراً في أول الأمر، لكنهم آثروا التنقل في المناطق المكشوفة لما يغلب عليهم من طبيعة بدوية رعوية.

ويشير التيرابي[٢٤] إلى أنه في فجر الإسلام كانت إفريقيا السمراء الممثلة في المصريين والبربر في شمال إفريقيا تتصل بإفريقيا السوداء جنوب الصحراء الكبرى عن طريق ثلاثة مراكز لكلٍّ منها، في الشمال: مصر وليبيا والمغرب، وفي الجنوب: كوش وتشاد وغينيا، وتأثرت إفريقيا بحدث كبير هو ظهور

---

(٢٣) التيرابي، محمد خالد، التمازج العربي الإفريقي عبر القرون، صحيفة الحياة، العدد (١٠٦٣٤)، ١٩٩٢/٣/٢٢٩م، ص٨.

(٢٤) التيرابي، المرجع نفسه، ص ٨.

الإسلام بعد فتح مصر عام ٢٠ هجرية (٦٤٠م)[٢٥] عن طريق برزخ السويس، واستمرت عملية التعريب بعد أن دخل الناس في دين الله أفواجاً. ففي العهد الأموي تحركت إلى المنطقة ١٢ قبيلة من قريش وحِمْير وجهينة وقيس ولخم والأزد، ولحقت بها خلال القرون التالية قبائل أخرى صحبت جوهر الصقلي والمعز، وهي قبائل بني سليم وبني هلال.

ولا شك أن لهجرات بني هلال الكبرى إلى بلاد المغرب في القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) آثاراً اجتماعية وثقافية بالغة الأهمية، حيث يقول أحد المؤرخين: "إن العناصر الجديدة البدوية التي دخلت بلاد المغرب، وخصوصاً في القرن الخامس الهجري، هي هيكل المجتمع المغربي، وكان لهذه العناصر خصائصها العقلية والخلقية"، ولا شك أنهم بمخالطتهم للقبائل البربرية

---

(٢٥) يشير الدكتور/ السيد طه أبو سديرة في كتابه "القبائل اليمنية في مصر" إلى أن عمرو بن العاص سار من قيسارية بفلسطين إلى مصر على رأس جيش كبير تبلغ عدته أربعة آلاف مقاتل كلهم من قبيلة "عك" اليمنية، وإن كان المؤرخ الكندي يقول إن ثلث الناس كانوا من غافق، وليس هناك خلاف بين الروايتين، فغافق بطن من عك، وعك من قبيلة الأزد اليمنية، (أي أنه لا يوجد خلاف في نسبتهم، ولكن هناك خلاف بين الروايتين في أعدادهم بين "كلهم" وبين "ثلثهم"). وأجمعت المصادر التاريخية على ذكر أسماء بعض القبائل اليمنية في الجيش الفاتح لمصر بقيادة عمرو بن العاص، وعلى أن معظم هؤلاء الجند من أصل يمني، حيث كانت العناصر العربية التي تم حشدها في كلٍّ من المددين الأول والثاني للسير نحو مصر في واقع الأمر من قبائل اليمن التي استقرت بالشام قبل الفتوحات الإسلامية، ويذكر ابن عبدالحكم أنه ممن شارك في جيش عمرو الفاتح الحضارمة اليمنيون، فكان دخولهم مع عمرو بن العاص الفسطاط، ومن أسمائهم التي أوردها: عبدالله بن كليب، ومالك بن عمرو بن الأجدع، والملامس بن جذيمة بن سريع، ونمر بن زرعة، والأعين بن مالك بن سريع، وأبو العالية أحد مواليهم آنذاك. وفي هذا السياق أيضاً يعود الدكتور أبو سديرة فيذكر في كتاب "القبائل اليمنية في مصر" بأن الجيش العربي الفاتح لمصر بعناصره اليمنية هو الذي حارب جيش الروم بعد وصول المدد الأول له في أم دنين، أما بعد وصول المدد الثاني وإحكام الحصار على حصن بابليون وجيش الروم، فإن قبائل اليمن كان لها الفضل الأكبر في محاصرته واقتحامه، وقد كان القائد عمرو يقف تحت راية "بلى" وهي من قبائل اليمن التي تنتسب إلى الأزد، كما كانت كلٌّ من همدان والصدف وهما قبيلتان يمنيتان من القبائل العربية التي ضربت الحصار حول الحصن المنيع.

قد أثروا فيهم وتأثروا بهم، وقد تجلى تأثيرهم اللغوي في نشر لغة التخاطب بين القبائل البربرية التي اضطلعوا بدور فعال في تعريبها تعريباً تاماً.

وهكذا، ومع مجيء اليمنيين والعرب إلى شمال إفريقيا، انتعشت التجارة عن طريق القوافل التي برعوا فيها، كما أنه نتيجة لانتشار القبائل العربية بالمغرب، وتعدد مواطن استقرارها في جميع أنحاء البلاد، امتزجت بقبائل البربر واختلطت معها وصاهرتها، مما أدى إلى تطور مفاهيم القبيلة العربية بالمغرب في ما يختص بالعلاقة التي تربط الرجل بالمرأة، والزواج، والحلف والجوار، والشعر والغناء، والزي، ورحلة الشتاء والصيف (التجارة)، ومساكنهم وطعامهم واختيارهم لشيخ القبيلة.

هذا بالنسبة للهجرات العربية إلى شمال إفريقيا فماذا عن الهجرات اليمنية إلى دول شرق إفريقيا بعد الإسلام؟

لقد شهدت مناطق إريتريا والصومال نفوذاً عربياً قوياً في عهد الخلفاء الراشدين، ثم في عهد الخلافة الأموية، فقد دخل الأمويون إلى إريتريا وميناء مصوع عبر احتلال أرخبيل دهلك، وجاء بعدهم العباسيون وأعلنوا سيادتهم على بعض مناطق الصومال وإريتريا، وخاصة على مصوع، واحتمى في مصوع بعض الأمويين هرباً من مطاردة العباسيين لهم(٢٦). ويكاد يجمع المؤرخون على أن الهجرة اليمنية الثانية إلى شرق إفريقيا عموماً، ومنطقة القرن الإفريقي على وجه الخصوص قد ارتبطت بالفتوحات الإسلامية في زمن الخلافة الراشدة والعصر الذهبي للخلافتين الأموية والعباسية.

---

(٢٦) عبدالجواد، زكريا، إريتريا، استطلاع - مجلة العربي، العدد ٥٠٦ يناير، ٢٠٠١م، الكويت، ص٤٤.

وقد ساهم اليمنيون مع غيرهم من عرب الجزيرة في بناء النفوذ العربي الإسلامي في أجزاء مما كان يعرف ببلاد الحبشة، وعلى وجه الخصوص في إريتريا والصومال، وشارك اليمنيون أيضاً في فتح بلدان شمال إفريقيا، ومن شمال إفريقيا بعد فتحها سال الدم اليمني والعربي، ومعه الإسلام إلى شرق ووسط إفريقيا.

وفي هذا السياق، يؤكد نزار غانم[٢٧] أن اليمنيين قد أسهموا إسهاماً كبيراً وفعالاً في الفتوحات التي قام بها المسلمون على أرض النوبة بشمال السودان، ضمن حملات نافع بن عبدالقيس الفهري، وعبدالله بن أبي السرح.

ويشير ابن عبدالحكم[٢٨] إلى أن قبيلة لخم اليمنية كانت الأكثر أهمية في هذه الحملات، كما يروي البلاذري[٢٩] أن أبا قبيل حي بن هاني المعافري "عبر ستة من الرواة" ذكر أن شيخاً حميرياً قد شهد حرب النوبة مرتين خلال ولاية عمرو بن العاص.

وشارك القائد اليمني عبدالله بن الجهم في غزو البجة بشرق السودان، ونشر الإسلام بينهم، وعبره تسربت جهم مارب وخولان إلى شتى أصقاع السودان. وبحلول منتصف القرن الثامن الهجري اعتنق غالبية النوبة الإسلام، الأمر الذي أعطى دعماً روحياً وسنداً سياسياً للهجرات اليمنية والعربية اللاحقة إلى السودان.

وربما أن الأهم من كل هذه الهجرات هجرة المتصوفة لنشر طرقهم الصوفية في البلاد الجديدة، حيث لعبت الصوفية فيها دوراً في اعتناق الناس للإسلام، ويذكر العلامة السوداني عبدالله الطيب أن الهجرات اليمنية والإسلامية الأولى

---

(٢٧) غانم، المرجع السابق، ص٢٨-٣٢.
(٢٨) بن عبدالحكم، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، فتوح، مصر والمغرب، ص ١٨٢.
(٢٩) البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر، فتوح البلدان، الجزء الأول، ص ١١٧.

شملت السوادان إلى جانب الحبشة[٣٠]، ويعتقد الطيب أن قراءة نافع للقرآن الكريم قد دخلت إلى السودان عن طريق اليمن.

ويكاد يجمع المؤرخون على أن قبائل جهينة اليمنية في السودان هي الموازي القحطاني، بينما قبائل الجعليين هي الموازي العدناني في التركيبة القبلية السودانية، لكن المتتبع لهاتين الشجرتين، كما يقول نزار غانم[٣١]، يجد خلطاً كبيراً في الأسماء العدنانية والقحطانية في كليهما، والنسب العام لجهينة بالسودان هو لعبدالله الجهني القضاعي الصحابي، إلا أن التاريخ يحدثنا عن المصاهرات العديدة التي تمت على أرض السودان بين جهينة والجعليين، وقد شهد القرن الثامن الهجري قتالاً يمنياً - يمنياً، حينما اصطدم الأحدب محمد بن واصل العركي بالمماليك وحلف بني هلال الذي كان يضم قبيلة المعقل اليمنية.

ومن مجموعات جهينة بالسودان مجموعة المهيرية بكردفان، نسبة لمحافظة المهرة في اليمن، ومجموعة الغريسية من الحمر، أما محمد عبدالقادر بامطرف فيضم آل حمد، وهم فخذ من قبيلة الرزيقات بدار فور، والانقريات من العبدلاب بالحلفاية، والتعايشة في دار فور، والحلاويين بالجزيرة والنيل الأزرق والأبيض، ورفاعة على النيل الأزرق، والضبانية بالبطانة إلى المجموعة الجهنية اليمنية[٣٢]، ويشير يوسف فضل حسن[٣٣] إلى مجموعة جهنية أخرى هي الحمران الذين دخلوا السودان عبر شرقه من بلاد الحبشة على إثر خلافهم مع الحجاج بن يوسف الثقفي، ويسميهم الكاتب الاسكتلندي جيمس بروس "ت

---

(٣٠) غانم، المرجع السابق، ص٢٩.
(٣١) غانم، المرجع نفسه، ص٢٩.
(٣٢) بامطرف، محمد عبدالقادر، الجامع لشمل أعلام المهاجرين المنتسبين إلى اليمن وقبائلهم، ج٢، ص ٦٩.
(٣٣) حسن، يوسف فضل، مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي، ص ٣٧.

١٧٩٤م" بـ(العقاقير)، نسبة لأحمد العقور اليمني، وهناك من ينسبهم إلى بني عذرة شمال تهامة اليمن[٣٤].

ويشير العارف، في سياق استعراضه لجذور وخلفيات العلاقات الأزلية بين اليمن والحبشة[٣٥]، إلى أنه في أيام "أرماح" حدثت الهجرة الأولى للمسلمين إلى إلى الحبشة، وهي حادثة كما يقول الباحث تهمنا من ناحية أنها تدل على استمرار العلاقات بين ساحلي البحر الأحمر وسهوله في ذلك الوقت.

ولم تكن العلاقات بين الشعبين والبلدين لتستمر على ذلك النحو من التواصل الدائم والسهولة واليسر إلا نتيجة لظروف طبيعية كانت تحتم وجود هذه العلاقات، فظروف الحياة القاسية في جنوب شبه الجزيرة العربية وسهولتها في الحبشة تجعل هجرة اليمنيين إليها سهلة ميسرة، كما أن دور الضعف الذي أخذت الحبشة تجتازه إثر ظهور الإسلام، وضياع الشام من يد الدولة الرومانية الشرقية، وحرمان الحبشة من هذا الحليف ساعد في تنشيط هجرة اليمنيين إليها، وبخاصة بعد أن قامت في الجزيرة العربية حكومة مركزية موحدة ترغم اليمنيين على الخضوع لها، الأمر الذي لم يتعودوه من قبل. ولذا شهدت الحبشة، إثر قيام الحكومة الإسلامية في المدينة، هجرات يمنية مستمرة إلى ساحل الحبشة للتوطن والتجارة، كما كانت كثرة المال في يد المسلمين نتيجة لما وقع في يدهم من الغنائم في حروبهم الأولى، داعيةً إلى إقبالهم على اقتناء الرقيق، ولم يكن أحب إليهم من رقيق الحبشة، فقد اشتهر الرجال منهم بأمانتهم وتحملهم للعمل وحبهم له، كما اشتهرت النساء بجمالهن الذي كان مضرب المثل بين جميع أنواع الرقيق، ولم يكن هناك أقرب من اليمنيين ليقوموا بهذا العمل.

---

(٣٤) غانم، المرجع السابق، ص٣١.
(٣٥) العارف، المرجع السابق، ص٥١.

وقد دخلت العلاقات بين الحبشة واليمن في السنين الأولى من التاريخ الهجري في طور من النشاط لم تشهده كلٌّ من الحبشة واليمن في جميع عصورها السالفة، وكان من نتيجة هذه العلاقات النشطة أن أخذ الإسلام يظهر وينتشر على الساحل الشرقي للحبشة بين المهاجرين والتجار، وكذلك بين السكان الأحباش أنفسهم، وهؤلاء المسلمون الذين قطنوا شرقي الحبشة أخذوا ينظرون إلى قيام علاقات بينهم وبين الساحل الشرقي للبحر الأحمر وكأنها أمر طبيعي جداً، أكثر مما لو كانت هذه العلاقات بينهم وبين الأحباش أنفسهم الذين يقطنون معهم نفس بلادهم، ولهذا نجد أنه بينما أخذ الأحباش ينطوون على أنفسهم داخل كتلتهم الجبلية أخذ إخوانهم القاطنون في الجزء الغربي يكوّنون مع إخوتهم القاطنين على الساحل الشرقي للبحر الأحمر وحدةً تشتغل بالتجارة، وتجعل من البحر الأحمر وسواحل إفريقيا الشرقية خلية نحل نشطة تزدحم بالسفن والمراكب الصغيرة والكبيرة.

وكما حدث بالنسبة لهجرة اليمنيين إلى السودان والحبشة وإريتريا وجيبوتي والصومال، حدث أيضاً في بقية أقطار دول شرق إفريقيا الأخرى. حيث يرجح الكثيرون أن منطقة شرق إفريقيا قد شهدت اتصالاً وتواصلاً مع اليمن منذ وقت طويل عن طريق المحيط الهندي، وأن النشاط المبكر لهذه العلاقات قد ارتبط بالنشاط التجاري، إذ تذكر بعض المصادر أن هجرة اليمنيين إلى دول شرق إفريقيا، وانتشارهم الواسع بين أقطارها يعود إلى أوائل القرن الثاني قبل الميلاد عقب انهيار سد مارب[٣٦]، وقد بلغ هذا التوغل اليمني في الجزء الشرقي الإفريقي ذروته ما بين القرنين السادس- إلى القرن الثالث عشر الميلادي.

---

(36) يؤكد الدكتور أحمد قائد الصايدي، في كتابه (اليمن في عيون الرحالة الأجانب)، أن السبئيين كانت لهم مناطق تابعة لهم في الساحل الإفريقي، وقد أنشأوا حضارة أكسوم في هضبة الحبشة قبل التاريخ المذكور (القرن الثاني ق.م).

ويشير محفوظ باوزير، المقيم في مدينة ممباسا الكينية والمعروف باهتماماته التاريخية[٣٧]، إلى أن دوافع هجرة اليمنيين إلى شرق إفريقيا كانت بقصد البحث عن سبل العيش الكريم، خاصة بعد أن تعرضت مناطق متعددة في اليمن للقحط والجفاف، فكانت الشواطئ المقابلة للبلاد من البحر الأحمر والبحر العربي هي الأماكن التي هاجر إليها اليمنيون، مستخدمين في ذلك قوارب صغيرة وزوارق يدوية، وكانت مدن ماليندي وممباسا ولامو في كينيا، وزنجبار ودار السلام في تنزانيا، وعصب ومصوع في إريتريا، وسواكن وبورتسودان في السودان، وجيبوتي وبربرة ومقديشو وماركا في الصومال هي أول المدن التي نزل واستقر فيها اليمنيون، سواء أكانوا مهاجرين أم تجاراً، وعندما تمكنوا من الاستقرار والتأقلم مع سكان هذه المدن بدؤوا مهمتهم الحضارية الرائدة في نشر الدعوة الإسلامية بين أبنائها، حيث أصبح المسلمون بعد ذلك يمثلون الغالبية العظمى من سكانها.

وشهد الوجود العربي والإسلامي مرحلة من الضعف والانكماش بعد حالة القوة والتمدد، وذلك منذ نهاية عصر الخلافة العباسية وحتى بداية القرن الثامن للهجرة، وهذا الوضع كان انعكاساً لحالة الضعف ثم التفكك والتمزق الذي شهدته الخلافة الإسلامية في هذه الفترة الزمنية.

وجدد المهاجرون العرب – وخاصة من اليمن وعُمان وعبر هجرتهم الثالثة[٣٨]– شباب العروبة والإسلام في شرق إفريقيا، وامتد زمن الهجرات

---

(٣٧) العريقي، محمد عبدالماجد، المغتربون اليمنيون في شرق إفريقيا، صحيفة الثورة اليومية ١٩٩٨/٦/٢٨م.

(٣٨) يحدد المؤرخون ثلاث مراحل للهجرة اليمنية، الهجرة الأولى: وتشمل فترة ما قبل الإسلام، والثانية: حدثت بعد ظهور الإسلام واقترنت بالفتوحات الإسلامية والقرون التي تلتها، والثالثة: وتمتد من القرن الثامن الهجري (١٣٠٠-١٣٩٦م) حتى أواخر القرن الرابع عشر الهجري، أي حتى منتصف القرن العشرين الميلادي.

الثالثة من القرن الثامن الهجري (هو القرن الذي يطابق ما بين السنوات من ١٣٠٠-١٣٩٦م)، وحتى أواخر القرن الرابع عشر الهجري، أي حتى منتصف القرن العشرين الميلادي، وساهم المهاجرون الجدد في إعادة نشر الإسلام وحمايته من خطر التبشير المسيحي، وكذا في مقاومة الاستعمار البرتغالي لسواحل شرق إفريقيا، ثم الاستعمار الإيطالي والفرنسي والبريطاني.

ويقدم المؤرخ محمد عبدالقادر بامطرف في بحثه عن الهجرة اليمنية بعض الأمثلة على تأثير الهجرة اليمنية الحضرمية في القرنين الثامن والتاسع في شرق إفريقيا، ومنها: يذكر بامطرف نقلاً عن المؤرخ "ابن الوردي المتوفى سنة ٧٥٠هـ" أنه قال: "إن الساحل الإفريقي الممتد من رأس كوردفي شمالاً إلى إقليم موزمبيق جنوباً، أهله كلهم مسلمون، وبينهم القاضي والإمام، وإن هذا الساحل ينقسم إلى إمارات صغيرة مستقلة يحكمها ملوك أو سلاطين من عرب حضرموت والشحر"[٣٩].

وقيل إن الحضارمة هم الذين أطلقوا اسم "مقر الشيوخ" على المدينة الصومالية، التي حرَّف البرتغاليون اسمها في ما بعد إلى "مقديشو"[٤٠]، وقيل أيضاً إن الحضارمة أطلقوا اسم الفغر "التغر" على الإقليم الإفريقي الذي يعرف الآن باسم "ناتال"، وكلمة "ناتال" لفظة برتغالية تعني "الميلاد"، وقد دخلها (فاسكو دي جاما) يوم عيد الميلاد سنة ١٤١٧م. وأطلق الحضارمة أيضاً اسم "البحيرة" على ميناء إقليم موزمبيق، وقد حكم اليمنيون الحضارمة هذه المناطق منذ القرنين السابع والثامن الهجريين[٤١].

---

(٣٩) بامطرف، المرجع السابق، ص ٧٢.

(٤٠) بامطرف، المرجع نفسه، ص٧٢.

(٤١) بامطرف، المرجع نفسه، ص٧١.

ولأن بريطانيا كانت تحتل جزءاً من الصومال وكينيا وأوغندا وتنزانينا، وكذا الجزء الجنوبي من اليمن، فقد كان من السهل على سكان اليمن، وبالذات أبناء محافظتي حضرموت والمهرة الذين يمثلون غالبية المغتربين في دول شرق إفريقيا (فيما عدا القرن الإفريقي)، أن يقوموا إلى جانب بعض إخوانهم العرب القادمين من عمان ودول الخليج بممارسة النشاط التجاري إلى جانب قيامهم بنشر الدعوة الإسلامية، وشجعهم على ذلك كثيراً أن سلطات الاحتلال البريطاني كانت تعطي أولوية ثانية للعرب في شرق إفريقيا بعد الهنود، كما كانت تخصص أماكن تجمعات سكانية لكل جالية(٤٢).

ومع مرور الوقت استطاع المهاجرون اليمنيون أن يندمجوا كلياً في المجتمعات الإفريقية، وأصبحوا من خلال الزواج والتصاهر جزءاً لا يتجزأ من هذه المجتمعات، ولعبت هجرتهم دوراً كبيراً في نشر الإسلام واللغة العربية بين سكان وشعوب هذه الدول. وربما كان أبرز مثال على ذلك هو قبيلة "الأرومو" التي تقطن ساحل البحر الأحمر في الضفة الأخرى المواجهة لليمن، والتي تمثل أكبر قبيلة في أثيوبيا، ويمثل سكانها قرابة ٣٥% من الشعب الأثيوبي، ويمتد تواجدها إلى مشارف الهضبة الأثيوبية، كما تنتشر بعض مجاميعها في كلٍّ من أثيوبيا، وجيبوتي، وشمال الصومال، ويعتنق أكثر من ٩٠% من سكانها الدين الإسلامي الحنيف، ولا يزال عدد كبير من أفراد هذه القبيلة يتحدثون اللغة العربية، ويحرصون على تحفيظ أولادهم جيلاً بعد جيل القرآن الكريم بهذه اللغة حتى اليوم، هذا إلى جانب أن التأثير اليمني في حياة مجتمع هذه القبيلة وعدد كبير من القبائل الأخرى التي تقطن إريتريا، وشرق الحبشة، وجيبوتي، وشمال

(٤٢) بامطرف، محمد، الهجرة اليمنية، ص١١٢.

الصومال، يبدو واضحاً وحاضراً حتى اليوم، سواءً في المعمار، أو في الفلكلور والعادات والتقاليد الاجتماعية، والزواج، وطرق تحضير الطعام، وغير ذلك.

المبحث الثاني: الهجرات اليمنية إلى السودان

١ـ السودان نقطة اتصال وتواصل بين العرب وإفريقيا

تشير المصادر التاريخية إلى أنه بعد الفتح الإسلامي لمصر عام ٢٠هـ، تدفقت القبائل العربية عن طريق صحراء سيناء وعبر مصر جنوباً، وكان قد سبق هجرات تلك القبائل تسلُّل وتحرُّك المغامرين والتجار والدعاة، وخصوصاً بعد معاهدة البقط التي عقدها المسلمون عام ٦٥١م، التي ضمنت لهم حرية التجول والإقامة في أرض مملكتي النوبة وأرض البجة بالصحراء الشرقية.

ويتحدث المسعودي عن "البجة" فيقول: إنهم من البربر(٤٣) وعاصمتهم سنة ٨٣١م هي مدينة "هجر"، وهو الاسم الشائع لمدن اليمن عبر التاريخ.

وقد استقرت قبيلة "بلي" اليمنية في بلاد "البجة"، حيث اشتغلت في مناجم الذهب، والزمرد والنحاس، والحديد، والرصاص، وحجر المغناطيس، ونسبة إليها عرف البجة لغة البلويب إلى جانب لغتهم الأصلية المعروفة بالتيداويت، وتتضارب المصادر في تحديد دخول "بلي" لشرق السودان، فلسان اليمن الهمداني يقول إن بلي عاشت في سيناء قبل الإسلام، وجاءت فيما بعد بأعداد كبيرة لمصر في عهد الخليفة عمر بن الخطاب(٤٤).

وتذكر بعض المصادر أن موجة الهجرات العربية قد اكتملت إبان عصر مملكة الفونج (١٥٠٥-١٨٢٠م)، وغلبت الثقافة الإسلامية، واستشرى التمازج العرقي في أرجاء السودان، وأصبحت الأسرة المالكة في بلاد النوبة، وعلوة وسنار، وتقلي، والمسبعات، ودار فور مسلمة مستعربة بعد أن كانت مسيحية أو

---

(٤٣)غانم، المرجع السابق، ص٢١.

(٤٤) الهمداني، ابو محمد الحسن، الجوهرتين العتيقتين، ص١١٩.

وثنية، ونشطت الدعوة الإسلامية في عهد الفونج، واشتدت الرغبة في النهوض بالدين ونشر العقيدة بين الناس.

ويشير محمد خالد التيرابي إلى أن أشهر القبائل العربية التي استقرت في السودان بعد ظهور الإسلام هي: "قبائل المناصير، والرباطات، والهمج، والجعليين وكنانة، والشايقية، والميرفاب، والسروراب، والعبدلاب، والجموعية، والجميعاب، والرفاعية، والكواهلة، والمسلمية، والحلاوية، والعقليون، والقواسمة، واللحويون، والزيالعة، والمدينون، والفونج، وهم الذين أسسوا مملكة سنار القديمة مع العبدلاب، ويدَّعون النسب إلى بني أمية[٤٥].

وأول ما استوطنت القبائل العربية وبدأت في التصاهر والتمازج مع النوبة، إنما نزلت في الصحراء الشرقية، وخصوصاً في وادي العلاقي حيث معادن الذهب والزمرد، ثم بدأت في الانسياب جنوباً، وبسطت قبيلة ربيعة نفوذها على البجة، وكفت عدوانهم على ديار مصر. كذلك يذكر التيرابي أيضاً[٤٦] أن سكان السودان الأصليين يتكوَّنون من خليط من القبائل العربية والزنجية التي تكاد تجمع المصادر التاريخية على أنها قد تكونت على النحو الآتي:

أ- الزنوج: وهم قبائل كثيرة يتركز معظمها في جنوب السودان، ومنها قبيلة الشلك (غربي النيل الأبيض)، والدنكا شرقي وغربي النيل الأبيض، وهم من أكبر القبائل في جنوب السودان، والنوير في منطقة السدود والمستنقعات ويسكنون الجزر، وهذه القبائل الثلاث من أكبر قبائل الزنوج التي اختلطت بالعرب، حيث اعتنق الكثيرون منهم الإسلام، وبعضهم اعتنق المسيحية، أما الغالبية منهم فهم إما أنهم ممن لا دين لهم، أو أنهم ظلوا على ديانتهم

(٤٥) التيرابي، المرجع السابق، ص٨.
(٤٦) التيرابي، المرجع نفسه، ص٨.

الطبيعية. كما تنسب بعض المصادر أصل الفونج، ملوك سنار، إلى قبيلة الشلك، وإليهم يرجع الفضل في انتشار الثقافة الإسلامية في العديد من أنحاء السودان.

ب- البجة: وهم سكان الصحراء الشرقية بين النيل والبحر الأحمر، ويقال إنهم من سلالة كوش بن حام الذين هاجروا إلى السودان بعد الطوفان.

جـ- النوبة: وهم الذين يسمون أحياناً "البرابرة"، ويسكنون ما بين الشلال الأول والشلال الرابع، وهم خليط من النوبيين الأصليين واليمنيين والعرب والترك.

أما في ما يتعلق بالمؤثرات الحضارية التي تركها اليمنيون والعرب في أوساط المجتمع السوداني، فتتفق العديد من المصادر على أن غلبة الثقافة العربية الإسلامية قد اكتملت شمال ملتقى النيلين أولاً، ثم تسربت إلى الجنوب، حتى جاء ملوك الفونج الذين تحالفوا مع القبائل النازحة من اليمن والجزيرة العربية، وكان على رأسهم عبدالله جمَّاع، وهاجموا دولة علوة، وحاصروا مدينة سوبا، وتم الاتفاق بين الفونج والعرب على أن يكون السلاطين من الفونج والوزراء من العرب، وذلك عام ١٥٠٤م.

ومن المؤثرات الاجتماعية التي أدخلها اليمنيون والعرب إلى السودان نظام الحياة القبلية، وغلبة اللغة العربية التي سادت البلاد في ما بعد، وحيثما كان يحل الإسلام كان يحل العلم الذي أساسه تحفيظ القرآن الكريم وأحكام الشريعة الإسلامية المستقاة من الكتاب والسنة.

وقد مثل قيام مملكة تقلي الإسلامية، في الإقليم الشمالي من جبال النوبة، منطلقاً جديداً لنشر الدعوة الإسلامية والثقافة العربية في تلك المنطقة النائية، واقترن انتشار الإسلام في دار فور بالأنشطة التقليدية، كالتجارة عن طريق

"درب الأربعين الشهير" الذي يربطها بأسيوط في صعيد مصر، إلى جانب المؤثرات الثقافية والسياسية الأخرى التي طرحتها إمبراطورية كانم في الأقاليم الواقعة حول بحيرة تشاد، أو ما يسمى بالسودان الأوسط، إذ عرفت تلك الأقاليم الإسلام قبل القرن الحادي عشر الميلادي.

ويمكننا التأكيد هنا على أنه قد رست دعائم عقيدة إسلامية قوية في سودان وادي النيل (السودان الشرقي)، رغم وجود بعض الجيوب الوثنية في جبال النوبة، ودار فور، وجبال الفونج، وجنوب السودان. ويعزى ذلك لطبيعة التراخي والتسامح وحرية الأديان التي يتميز بها الإسلام، ويؤكد ذلك في الوقت ذاته أيضاً أن الإسلام لم ينتشر بحد السيف- حسب الاعتقاد الذي يذهب إليه الكثير من المستشرقين والدارسين الغربيين- ويكفي شاهداً على ذلك طبيعة الشعب السوداني المسالم.

٢- الهجرة اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى السودان

على امتداد الرقعة الواسعة من الأرض انتشر المغتربون اليمنيون وتوزعوا في معظم الأقاليم السودانية، من الإقليم الشمالي والخرطوم، والإقليم الأوسط حتى أقصى مدن الشرق، والأقاليم الحدودية المتاخمة لإريتريا وأثيوبيا، ومن بورتسودان وسواكن حتى أقصى المناطق الغربية والأدغال وأعماق الريف السوداني، ولا يُعرف على وجه التحديد تاريخ معين أو محدد للفترات الزمنية والعصور التاريخية التي حدثت فيها الهجرات اليمنية القديمة إلى السودان، التي يذهب البعض إلى القول إن بدايتها تعود إلى عدة قرون قبل الإسلام، بينما يرجح البعض الآخر أن بدايتها تعود إلى عصور الفتوحات الإسلامية الأولى، التي اتجهت خلال القرن الهجري الأول نحو الغرب باتجاه مصر ودول شمال إفريقيا والأندلس، ثم اتجهت خلال القرون الثلاثة التالية جنوباً نحو السودان،

وتشاد، والنيجر، ومالي، ونيجيريا، وكذلك نحو الضفة الغربية للبحر الأحمر، وساحل شرق إفريقيا.

أما بالنسبة للهجرة اليمنية الحديثة إلى السودان فقد ذكر السوماني الشهير(*) نزار محمد عبده غانم، أن أحدث هجرة يمنية جماعية للسودان كانت في عام ١٨٨٤م، حينما تعاقد المقاول الإغريقي "إنجلو كابوتو" مع عمال يمنيين للعمل كحمَّالين بميناء "سواكن" لتفريغ السفن المحملة بمواد البناء لخط السكة الحديد سواكن – بربر(٤٧).

ويتفق معه في هذا الرأي أحد الباحثين السودانيين المتخصصين (٤٨) الذي أشار إلى أن تقرير المالية والإدارة لعام ١٩٠٧م قد ذكر أنه مقابل الحاجة لتشييد ميناء ومدينة بورتسودان– الشيخ برغوث – وبناء السكة الحديدية، فقد تطلب ذلك استقدام عمال من اليمن بلغ عددهم في البداية (١٢٨) عاملاً.

أما في عام ١٩٠٨م فقد تعاقدت سلطات ميناء بورتسودان مع علي يحيى الهمداني، متعهد العمال اليمنيين، لتوفير العمالة اللازمة للميناء سنوياً، وبلغ عددهم عام ١٩٠٩م في الجمارك وأحواض التفريغ (٢٠٠) عامل، ثم تعاقدت سكك حديد السودان وشركة القاش الزراعية سنوياً مع الهمداني لتوفير عمال يمنيين لترحيل القطن وبذره بمحطات القاش وأروما، وقد حصل الهمداني فيما بعد على عطاء لبناء سكك بورتسودان- كسلا- سنار في العام ١٩١٠م.

(*) كتب العلامة مبارك حسن الخليفة الإدريسي عن نحت الدكتور نزار لمصطلح (السومانية) وذلك في صحيفة الأيام اليمنية بتاريخ ١٤/نوفمبر/٢٠٠١م، فقال: "السوماني منحوتة من سوداني ويماني، والسوماني هو السوداني الذي عاش في اليمن أو اليماني الذي عاش في السودان، نحتها الدكتور نزار محمد عبده غانم، وذكرها في كتابه: جسد الوجدان بين اليمن والسودان".

(٤٧) غانم، المرجع السابق، ص٦١.

(٤٨) حميدة، محمد محمود، دراسة لبعض الجاليات الأجنبية بالسودان (١٩٠٠-١٩٧٩)، منشورات جامعة الخرطوم ١٩٨٢م ص ١١٣.

ويشير مصدر آخر[٤٩] إلى أن الهجرة اليمنية الحديثة للسودان قد شهدت تنامياً ملحوظاً خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، وبالتحديد عند قيام إحدى الشركات البريطانية بتنفيذ مشروع خزان سنار، حيث كان عمل المهاجرين اليمنيين يتركز في قطع الأشجار، وتنفيذ الأعمال المدنية داخل جسم السد، وكانوا يمثلون حوالي ٥٥% من مجموع العمال، إلا أن مصدراً آخر يتوقف عند هذه النقطة بالذات[٥٠]، فيذكر أن خلافاً قد نشب بين اليمنيين العاملين في السد وسواهم من العمال انتهى بقتل اليمنيين لكبير المراقبين المفوض من قبل المستعمر الإنجليزي، فترتب على ذلك أن أصدر الإنجليز تعليماتهم للشيخ علي يحيى الهمداني وشقيقه حسن بترحيل العمال اليمنيين إلى بلادهم، إلا أن أكثر العمال الموجودين تسللوا بمساعدة الأهالي السودانيين، وانتشروا في أصقاع مختلفة من السودان، عاملين بالمهن الحرة والحرف البسيطة.

على أن الهجرة اليمنية الكبرى إلى السودان، حسب المعلومات التي توفرت لدينا[٥١]، كانت قد حدثت عام ١٩١٩م، حين قام البريطانيون باستقدام أعداد كبيرة من العمال اليمنيين، وتم التعاقد معهم لبناء ميناء "الشيخ برغوث" المعروف حالياً بميناء "بورتسودان"، وكذلك بناء خطوط السكك الحديدية من بورتسودان إلى كسلا وسنار، فدخلت هذه الهجرة اليمنية الكثيفة إلى السودان من طريقين، عبر البحر الأحمر عن طريق ميناء سواكن، وعبر إريتريا عن طريق ميناء مصوع، ثم الانتقال براً عبر كسلا.

---

(٤٩) الفقيه، صالح أحمد، الهجرة اليمنية إلى السودان، ص ٣٦-٤٠.
(٥٠) غانم، المرجع السابق، ص ٦٢.
(٥١) الفقيه، المرجع السابق، ص ٣٦-٤٠.

وهكذا وصل إلى السودان الآلاف من اليمنيين، مما جعل أعدادهم تزيد عن الحاجة للعمل في المجالات المتاحة، وهو ما جعل البعض منهم يبحثون عن وسائل جديدة للعمل والعيش في مناطق متعددة، وقد كانوا يقابلون بترحاب كبير من الأشقاء السودانيين، إضافة إلى أن وجود التآلف والتجانس والتشابه ووحدة اللغة والدين قد شجع بعضهم- رغم شحة الموارد المادية- على الارتباط بهذا البلد، والتعايش مع الأهالي، والتزاوج معهم، والتسليم بالأمر الواقع البعيد عن طموح المهاجر في المكسب المادي والعودة السريعة إلى الوطن.

وقد استطاع اليمنيون أن يوجدوا أعمالاً ومهناً جديدة لم تكن موجودة في السابق (في المناطق الجديدة، والريفية، والنائية التي انتشروا فيها)، كصناعة الخبز وافتتاح المطاعم والمقاهي، كما حاول بعض المغتربين اليمنيين العمل في الزراعة، واستطاع البعض الآخر منهم فيما بعد الدخول إلى مجال التجارة الصغيرة، واستمر الطلب على العمال اليمنيين في تزايد، خصوصاً بعد مد خط السكة الحديد من شرق إلى غرب السودان وبدء إنتاج مشروع الجزيرة للأقطان في الإقليم الأوسط، واستمر هذا الحال حتى عام ١٩٣٢م حيث تم التوقف عن توفير العمالة اليمنية من قبل الإنجليز، والاستعاضة عنهم بالعمال من قبائل "الهوسا" الإفريقية. ورغم ذلك استمر بعض اليمنيين الذين استقروا في السودان في تشجيع أقربائهم في اليمن على اللحاق بهم إلى السودان.

وقد كان بعض المهاجرين يأتون عن طريق مدينة عدن التي يحصلون فيها على وثائق إثبات شخصية تدل على أنهم من رعايا الإنجليز في جنوب الوطن[٥٢]، ومن ثم يعبر بعضهم السودان متجهاً صوب الإسكندرية- محطتهم

(٥٢) غانم، المرجع السابق، ص٦٤.

الأخيرة في البحر المتوسط قبل أن ينتقلوا إلى أوروبا، بينما كان آخرون يفضلون اختصار هذه الرحلة الطويلة والشاقة، والبقاء في السودان.

وقد لاحظ بعض المتتبعين لشؤون وشجون الهجرة اليمنية إلى السودان(٥٣)، أن المغتربين اليمنيين في السودان لم يكن الزواج بينهم خلال الفترة الأولى من استقرارهم في السودان، وبالتحديد بين عامي ١٩١٩و١٩٣٨م، شائعاً ومنتشراً بشكل كبير، وإنما كان محدوداً وبأعداد بسيطة لا تتجاوز نسبة الـ١٠% من عددهم الإجمالي. وربما كان هذا العزوف عن الزواج في البداية مرده الخوف من الارتباط والاستقرار في السودان بشكل دائم، والانقطاع عن الوطن الأم عند البعض، وتطلع البعض الآخر منهم إلى اتخاذ هذا البلد مجرد محطة عبور، وتوقهم للانتقال إلى بلدان أكثر تطوراً ورحابة في الحياة المعيشية. لكن هذه النسبة عادت لترتفع بمعدلات كبيرة بعد انتهاء عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، بحيث ارتفع عدد المتزوجين من المغتربين إلى نسبة تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠%، وهي نسبة كبيرة ربما لم يصل إليها سوى أقرانهم المغتربين في الحبشة. وفي عام ١٩٤٠م رأى الإنجليز الذين كانوا يومها يحتلون السودان أن يستبدلوا الأخشاب بالفحم الحجري الذي كانوا يستخدمونه لتسيير القطارات بالبخار بعد أن قطع الألمان خطوط البواخر التي كانت تنقل الفحم الحجري لمستعمراتهم، فقرروا أن يستخدموا الوقود الخشبي لتسيير القطارات، وكلفوا الشيخ علي الهمداني باستقدام العمال اليمنيين، ولكن بطريقة مباشرة هذه المرة، من ميناء الحديدة إلى ميناء بورتسودان، حيث كانوا يتولون نقل العمال بعد ذلك من بورتسودان إلى منطقة العزازة عبر خط السكة الحديد.

---

(٥٣) الفقيه، المرجع السابق، ص ٤٠.

أما بالنسبة للموجة الثالثة من المهاجرين فقد تدفقت إلى السودان، ما بين الأعوام ١٩٤٠-١٩٤٩م، وذلك حسب ما تؤكده المراجع الخاصة بملفات إقامات المهاجرين اليمنيين بقسم الأجانب في وزارة الداخلية السودانية بالخرطوم، وقد ساعد على بلوغ هذا التدفق الجديد ذروته آنذاك الإجراءات التعسفية المهينة التي اتخذتها السلطات الإيطالية المستعمرة لإريتريا وأثيوبيا التي كانت تسعى لبناء شبكة من الطرق الداخلية في كلا البلدين، وأقدمت على فرض أعمال السُّخرة على المواطنين المقيمين فيها، وشملت هذه الإجراءات المهاجرين اليمنيين الذين تعرضوا أيضاً لعملية التجنيد القسري والإجباري لدعم المجهود الحربي للقوات الإيطالية، الأمر الذي أدى إلى هروب مجاميع كبيرة منهم عن طريق البر إلى الأقاليم الشرقية في السودان.

وفي المقابل، فقد انضم بعض المهاجرين اليمنيين مع أشقائهم السودانيين إلى قوة دفاع السودان، وشاركت هذه القوات في معارك حربية مع البريطانيين في مواجهة قوات "رومل" في العلمين وطرابلس الغرب، وقد قتل بعضهم، وعاد من بقي سالماً منهم بعد الحرب العالمية الثانية إلى مواقعهم في السودان، وخلال الفترة التي تلت ذلك انضم إلى صفوف هؤلاء العائدين بعض أبناء المغتربين الموجودين بالسودان، الذين كانوا قد التحقوا بالمدارس وحصلوا على قدر لا بأس به من التعليم والثقافة، فشارك هؤلاء جميعاً مع أشقائهم السودانيين في التمرد والثورة ضد الاحتلال بعد أن نكثت بريطانيا بوعودها بمنح السودان الاستقلال.

وقد لوحظ، خلال فترة نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن الماضي، أن العمل السياسي في الشارع السوداني قد استقطب عدداً من أبناء

الجالية اليمنية للانخراط فيه[٥٤]، ومن أشهر هؤلاء عمر باخريبة، وقد كان من أبطال حركة الانتفاضة السودانية التي قادها المناضل علي عبداللطيف ضد المستعمر الإنجليزي، كما شارك بعض الشباب اليمني في "حزب الأشقاء" الموالي لمصر، ومنهم مغترب يمني ترأس هذا الحزب في مدينة كسلا، هو يحيى علي يحيى، وقد صدر عليه حكم سياسي بالسجن لمدة عامين، وفي الوقت نفسه استقطبت الحركة الختمية وزعيمها السيد علي الميرغني الشاعر اليمني قاسم أحمد الجبلي، والد الأديب السوداني الدكتور عون الشريف قاسم. أما الحركة المهدية فقد كان الإسهام اليمني فيها عبر شخصية سعيد عبدالله باعثر، وشخصية عبدالرحمن بن حسين الجبري.

وقد كانت السلطات السودانية، في ظل الاحتلال البريطاني، متعاونة إلى حد كبير مع أبناء الجالية اليمنية، رغم أنه لم يكن يوجد لليمن حينها أي تمثيل دبلوماسي أو قنصلي لدى السودان، كما أن المهاجر اليمني في ذلك الوقت لم يكن يمتلك أية أوراق ثبوتية أو هوية شخصية تميزه عن غيره، وإنما الذي كان يحدث أن السلطات كانت تمنحهم وثائق من تلك التي تمنحها للاجئين أو مجهولي الجنسية، وكان المغتربون يسافرون بهذه الوثائق وهم يحملونها معهم إلى اليمن ويعودون بها من دون أن يتعرضوا لأية عراقيل. إذ كان اليمنيون الذين هاجروا إلى السودان قبل ١٩٤٢م يقيمون في البلاد بدون شروط، وبدون جوازات أو هويات رسمية، أما من جاء منهم بعد عام ١٩٤٢م فقد كان يُطلب منهم أن يحملوا جوازات، وأن يلتزموا بتجديدها كل عام، وإذا جاء منهم من لا يحمل جواز سفر بعد العام ١٩٥٠م فإنه يحاكم ويبعد عن البلاد[٥٥].

---

(٥٤) غانم، المرج السابق، ص ٦٥.

(٥٥) غانم، المرجع نفسه، ص٦٨.

وقد تم افتتاح أول مكتب اتصال يمني عام ١٩٥٦م، والذي تحول في ما بعد إلى قنصلية في الخرطوم عام ١٩٥٧م، ومن يومها فقط بدأ المهاجرون اليمنيون لأول مرة يعرفون جوازات السفر الرسمية ويحملونها ويتعاملون بها، وكان في مقدمة المكاسب التي تحققت للمغتربين بعد حصولهم على هذه الجوازات هي أنهم تمكنوا من الحصول على إقامات شرعية في السودان بعد أن كانت إقاماتهم السابقة تمنح لأشخاص مجهولي الهوية.

٣- تكوين الجاليات اليمنية في السودان

خلال الثلث الأول من القرن العشرين لم يكن للجالية اليمنية في السودان أي إطار تنظيمي، ولكن كانت هناك روابط وتجمعات على الطريقة التي كانت متبعة في ظل الاحتلال البريطاني، وهو النظام المشيخي التقليدي[٥٦]. فالمدن كانت خاضعة لنظام "النُّظار"، والنُّظار لهم عُمَد، والعُمَد لهم مشايخ، وكان اليمنيون يخضعون لهذا النظام، فوجد في بورتسودان المرحوم علي الهمداني، وفي الإقليم الأوسط "ود مدني" شيخ المناضلين اليمنيين المرحوم يحيى حسين الشرفي، وفي كسلا عبدالله علي أحمد سعد، وفي العاصمة المثلثة أبوبكر البيضاني، والقضارف عبده محمد. وقد اضطلع بعض هؤلاء المشايخ بأدوار مهمة وكبيرة، وظل البعض الآخر منهم مجرد أسماء وزعامات شكلية ليس لها أي دور يذكر.

وهناك أقوال وتواريخ متضاربة حول التاريخ الدقيق الذي تشكلت فيه الجالية اليمنية في السودان كإطار رسمي معترف به، ففي حين يرجح نزار غانم[٥٧] أن أولى هذه الجاليات قد أنشئت بمدينة واد مدني في عام ١٩٥٤م،

---

(٥٦) الفقيه، المرجع السابق، ص ٣٦-٤٠.

(٥٧) غانم، المرجع نفسه، ص٦٩.

تشير مصادر أخرى إلى أن جالية أم درمان قد سبقت جالية مدني في التأسيس، وذلك عام ١٩٥٣م، فيما تأسست أول جالية يمنية في الخرطوم عام ١٩٥٥م.

اما صالح الفقيه، رئيس الجالية السابق، فيؤكد أن تأسيس أول جالية يمنية في السودان لها دستورها وشرعيتها قد تم في عام ١٩٥٥م بمدينة الخرطوم برئاسة عبد ربه الصياد، والشيخ أبوبكر البيضاني[٥٨]، وذلك بمساعدة من بعض الأشقاء السودانيين الذين كان لهم بعض النفوذ لدى سلطات الاحتلال البريطاني، وتلاها بعد ذلك وبشكل منظم تأسيس الجالية اليمنية بمدينة كسلا التي تم افتتاح مقرها رسمياً في ٦ يناير عام ١٩٥٦م، أي في اليوم السادس لاستقلال السودان.

ويتفق محمد عبدالوهاب الفاتش مع صالح الفقيه على تاريخ تأسيس الجاليات اليمنية في السودان، ولكنه يختلف معه حول الدوافع والأسباب التي دعت اليمنيين لتأسيس تلك الجاليات[٥٩]، فهو يقول: إن السودان في عام ١٩٥٤م كان قد حصل على استقلاله بالأحرف الأولى تحت إدارة الحاكم البريطاني، وفي العام الثاني ١٩٥٥م أصدرت الداخلية السودانية منشوراً يطلب من كل الأجانب الذين دخلوا السودان ما بين عامي ٤١-١٩٥١م إثبات صفة دخولهم إلى البلاد رسمياً، وبالتالي فقد فهمنا بأن هذا المنشور يستهدفنا بشكل مباشر كيمنيين؛ لأن أغلبيتنا الساحقة لا تحمل أية هويات أو وثائق ثبوتية، مما دفعنا إلى الاتصال بقيادة حركة الأحرار اليمنيين في القاهرة، وأحطناهم علماً بالظروف والمستجدات المحيطة بنا، فقامت حركة الأحرار بإيفاد الزبيري لزيارة السودان، حيث التقى بعدد من المسؤولين السودانيين، وعلى رأسهم دولة

---

(٥٨) الفقيه، المرجع السابق، ص ٣٦-٤٠.

(٥٩) الفاتش، محمد عبدالوهاب، الجاليات اليمنية في السودان، مجلة الوطن، العدد الثالث، مارس ١٩٧٨م.

الرئيس إسماعيل الأزهري، رئيس الوزراء، الذي كانت تربطه بالزبيري علاقات قوية، ووعده بحل جميع المشاكل التي تواجه أبناء الجالية اليمنية، والسماح للمغتربين لليمنيين بتأسيس جالية لهم وفتح فروع ومكاتب لها في كل الأقاليم والمناطق السودانية.

وعلى هذا الأساس فقد توالى إنشاء وتأسيس كيانات الجالية في معظم الأقاليم والمدن الرئيسية في السودان، لكن بعد تأسيس هذه الجاليات برزت مشكلة أخرى، وهي معارضة المشايخ السابقين الذين كانت تعينهم السلطات البريطانية لهذه الجاليات، وفي الوقت نفسه معارضة عدد كبير من المغتربين لقيام هذه الكيانات نتيجة لتفشي الأمية وانعدام الوعي والإدراك في أوساطهم لأهمية وجودها بالنسبة لهم، وهو الأمر الذي تسبب في إعاقة هذه الفكرة إلى حد ما في البداية. ولمواجهة ذلك فقد كان لا بد لعقلاء ووجهاء الجالية من التصرف بذكاء وحنكة وحكمة للحفاظ على بقاء هذه الجاليات وضمان استمرارها، بحيث تكفل لهم العمل بحرية من جهة، وتضمن لهم لمَّ شتات المغتربين ورعاية مصالحهم والتفافهم حول هذه الفكرة، وهذا ما تحقق لهم فعلاً فيما بعد.

بقي أن نشير إلى أن بعض المصادر تشير إلى أن المرحوم يحيى حسين الشرفي، وحسين الحسيني، وقائد ناصر العماري، كانوا قد أسسوا تجمعاً مبكراً للجالية اليمنية بالسودان، وذلك بعد انقضاء عام واحد فقط على فشل ثورة ١٩٤٨م، التي قادها الإمام عبدالله الوزير وبعض قادة حركة الأحرار، وقتل على إثرها الإمام يحيى حميد الدين(٦٠).

وقد مثل المهجر السوادني واحداً من أخصب المهاجر اليمانية التي لقيت فيها دعوة الأحرار بقيادة الأستاذين النعمان والزبيري صدىً كبيراً لها، بحيث مثل

(٦٠) غانم، نزار، مدني قاعدة النضال الوطني، مجلة الوطن، العدد الثاني، إبريل ١٩٩٠م.

المغتربون اليمنيون في هذا البلد فيما بعد السند المادي والمعنوي القوي للاتحاد اليمني في مصر وقيادة الأحرار اليمنيين.

وقد كان للجالية اليمنية في السودان، خلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، حضور اجتماعي وثقافي فعال في أوساط المنتسبين إليها وأبناء المجتمع السوداني، وهذا الوضع بطبيعة الحال قد خلق وضعاً إيجابياً حينها، وولد روحاً معنوية عالية في صفوف الشباب، وأنصاف المثقفين من المغتربين وأبنائهم الذين كانوا يشكلون نسبة عددية عالية من هؤلاء الأعضاء الذين بلغ عددهم أكثر من أربعة وعشرين ألفاً عند قيام الثورة[٦١]. وربما كانت هذه الأهمية الاستثنائية ذات الخصوصية المتميزة للجالية اليمنية في السودان بالنسبة لحركة الأحرار هي التي دفعت محمد محمود الزبيري إلى القيام بأربع زيارات متتالية ومتفرقة للجالية اليمنية في هذا البلد، وكذلك أيضاً الشيخ عبدالله علي الحكيمي، ليشرحا للمغتربين البرامج الإصلاحية لحركة الأحرار اليمنيين، حيث أسهمت هذه الزيارات في ربط المهاجرين بأحداث الوطن اليمني وتطوراته، كما أسهمت أيضاً في ربط المغتربين اليمنيين في السودان بإخوانهم في الحبشة، والصومال، وإريتريا، ومصر، وبريطانيا.

وفي عام ١٩٥٩م، وإبان فترة الحكم العسكري للسودان تحت قيادة الرئيس الراحل إبراهيم عبود، طلبت الحكومة المتوكلية من حكومة السودان إبعاد أربعة من الأحرار اليمنيين كمقدمة لإبعاد (٨٥) شخصاً منهم بتهمة ممارستهم لنشاطٍ معادٍ لبلادهم في السودان، وهؤلاء الأربعة هم: يحيى حسين الشرفي، وعبدالله غيلان أحمد الخامري، وقائد ناصر العماري، وسعد سعيد أنور المعمري، وكانوا يقيمون مع الشرفي في مدني. وفعلاً اتخذت السلطات السودانية قراراً

(٦١) الفقيه، المرجع السابق، ص ٣٦-٤٠.

بإبعادهم، لكن التظاهرات العارمة لأعضاء الجالية المؤازرة بالتأييد الشعبي الكبير من قبل أبناء الشعب السوداني أجبرت وزير الداخلية السوداني على العدول عن القرار وإلغائه. ويذكر أن هؤلاء الأحرار الأربعة قد منحوا الجنسية السودانية فيما بعد(٦٢).

ولا توجد أرقام ثابتة ومحددة حول عدد المغتربين اليمنيين الذين هاجروا إلى السودان، حيث ظلت هذه العملية مجرد أرقام وتقديرات مجازفة، وتخمينات يتم تداولها هنا وهناك. إلا أن التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة شؤون المغتربين تؤكد أن من بقي من الأسر والأفراد من أبناء الجالية اليمنية في السودان في نهاية القرن الماضي لا يتعدى (٥٠٠٠) نسمة(٦٣)، فيما تذهب بعض التقديرات إلى القول إن عدد أبناء الجالية اليمنية في أوج ازدهار مرحلة الهجرة، خلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، قد تعدى أربعين ألف نسمة.

إنما بعيداً عن هذا وذاك تشير المصادر الرسمية السودانية إلى أن عدد أفراد الجالية اليمنية، بحسب أول تعداد سكاني رسمي أجري في البلاد بعد الاستقلال عام ١٩٥٦م، قد بلغ (٦٢١٤) شخصاً، منهم (٥٤٥٣) فرداً من أبناء المحافظات الشمالية و(٩٤١) شخصاً من أبناء محافظة عدن، و(٧٢٠) شخصاً من أبناء حضرموت، (في المحافظات الجنوبية والشرقية). وفي حين ذهب محمد محمود حميدة إلى تقديرهم بـ (١٥) ألف نسمة في نهاية الخمسينيات

---

(٦٢) كانت صحيفتا "الزمان" و"الصراحة" السودانيتان قد صدرتا في نفس التاريخ الذي وقعت به تلك الحادثة وبالتحديد في ٢٨-٤-١٩٥٩م، وهما تحملان خبر الإلغاء لذلك القرار، كما نشرت صحيفة "الزمان" رسالة شكر للحكومة السودانية من الزعيمين النعمان والزبيري للعدول عن هذا القرار وإلغائه.

(٦٣) كتاب المغتربون والوحدة اليمنية في مؤتمرهم الأول، إصدارات وزارة شؤون المغتربين، صنعاء ٢٠٠٠م .

وبداية الستينيات من القرن الماضي[٦٤]، فإن صالح أحمد الفقيه، رئيس الجالية اليمنية السابق في السودان، يذهب إلى تقديرهم بأربعين ألفاً وخمسمائة شخص خلال فترة نهاية السبعينيات، يتبعون (١٢٠٠) أسرة من مجموع (٢٤٠٠) أسرة يمنية كانت توجد في السودان حتى عام ١٩٦٢م[٦٥].

أما سيف الفاضل العماري، الرئيس الأسبق لفرع الجالية في الإقليم الأوسط (ود مدني)، وعضو الهيئة الإدارية العليا للجالية، الذي توفي في أواخر ثمانينيات القرن المنصرم، فكان قد ذهب إلى تقدير عدد أبناء الجالية اليمنية في عموم القطر السوداني في أوج ازدهار مرحلة الهجرة بحوالي (٧٠,٠٠٠) نسمة[٦٦]، وكانت السفارة اليمنية في الخرطوم قدرت عدد أبناء الجالية عام ١٩٦١م بـــ(٢٢٦٨) مهاجراً، بينهم ٤٠ امرأة[٦٧].

وفي شهر يونيو ١٩٧٧م أوضحت مصادر ملفات الإقامة لليمنيين بقسم إقامة الأجانب بوزارة الداخلية السودانية أن عددهم (٩٤٢) شخصاً[٦٨].

وفي نوفمبر ١٩٧٨م قدَّر سفير شمال اليمن بالخرطوم عدد اليمنيين الذين حصلوا على جوازات وتأشيرات للعودة إلى اليمن عبر السفارة في الفترة ١٩٦٨/١٩٧٧م بـــ(١٧٠٠٠) شخص، بينما تؤكد وثائق يحيى حسين الشرفي الموجودة لدى مركز الدراسات والبحوث اليمنية بصنعاء، (وهو من رموز

---

(٦٤) باحث سوداني في شؤون الجاليات الأجنبية في السودان، وقد أورد هذه الأرقام في مداخلة ألقاها خلال احتفالات السفارة اليمنية بالخرطوم بالعيد الفضي لثورة سبتمبر في ٩/٢٨/ ١٩٨٧م، بحضور الباحث والسفير محمد سعد القباطي.

(٦٥) الصلوي، العزي، ملف خاص عن المهاجرين اليمنيين في السودان، مجلة الوطن، العدد الثاني، فبراير ١٩٨٥م

(٦٦) الصلوي، المرجع نفسه

(٦٧) مجلة السودان، العدد ٢٠، أبناء اليمن السعيد، سبتمبر- نوفمبر ١٩٦١م، ص ٢١

(٦٨) غانم، جسر الوجدان، ص ٦٨ (وربما يقصد بأرقام الداخلية السودانية اليمنيين غير المجنسين فقط).

الحركة الوطنية في المهجر، ومن أعلام المغتربين اليمنيين بالسودان)، أعدادهم برقمين: الأول عشرون ألفاً، والثاني يعود إلى عام ١٩٥٥م، وهم حوالي (٤٨٠٠) نسمة.

وربما فسر لنا هذا التضارب والتناقض في الأرقام حقيقة مفادها: أنه لم تكن هناك أي إحصاءات دقيقة لعدد أبناء الجالية اليمنية في السودان في أي فترة من الفترات، باستثناء الإحصاءات الصادرة عن السلطات السودانية والسفارة اليمنية في الخرطوم، وكلاهما تغفل حقيقة أن هناك عدداً كبيراً من المغتربين اليمنيين من أبناء الجيلين الثاني والثالث الذين ولدوا من أمهات سودانيات، وحصلوا على الجنسية السودانية، لم يكن يتم إدراجهم ضمن هذه التقديرات والإحصائيات.

٤- التجار والبيوتات التجارية اليمنية في السودان

يؤكد نزار غانم على أن التبادل التجاري بين اليمن والسودان كان نشطاً، منذ عدة قرون مضت، فقد كان اليمنيون يستوردون الخيول من منطقة (بربر)، وهي خيول معروفة بقوتها وشهرتها الواسعة لدى اليمنيين، إلى جانب الحبوب بأنواعها المختلفة، ويصدرون البن من ميناء المخا إلى أسواق السودان[٦٩]. وينوه غانم إلى أن حركة التبادل التجاري كانت تنشط أكثر بين حضرموت وشرق السودان، وكانت تسمى تجارة "الحداربة" التي هي تحريف (للحضارمة) حسب تأكيد المؤرخين، وقد استمرت إلى عام ١٧٩٠م، وبعد ذلك تواصل توافد تجار حضرموت إلى السودان، وخاصة من وادي دوعن من أسرة عليوه عبدالله ناصر عليوه، ومن إليه من شبوة.

(٦٩) رسالة صوتية موثقة لدى المركز اليمني للتنمية ودراسات الهجرة والاغتراب، أرسلها غانم للباحث من السودان خلال إعداد هذا البحث في شهر مايو ٢٠٢٠م

ومن أبرز الأسماء والبيوتات التجارية اليمنية الحضرمية في السودان التي اقترنت أسماؤها بالهجرة الحديثة في بداية القرن الماضي: بازرعة، وباكحيل، وبابعير، وباعبود، وباوارث، وباشنين، وباحيدر، وباخلقي، وباقديم، وباخشوين، وباصره، وباجابر، وبادويلان، وباعشر، وهؤلاء جميعاً تمت هجرتهم من اليمن إلى السودان خلال المئة وخمسين سنة الماضية، وقد كان استقرارهم بدايةً في منطقة (طوكر)، ثم انتقلوا إلى (أروما)، وذهب بعضهم إلى (سمكات)، و(سواكن)، و(بورتسودان). ويشير الحاج أحمد بابعير، وهو من المهتمين بتاريخ الهجرات اليمنية إلى السودان، بأن والده عبدالله بابعير، وعمه سالم قد غادرا قريتهما في الشحر في ثلاثينيات القرن الماضي إلى المكلا، وانطلقا منها عبر البحر في رحلة استغرقت قرابة شهرين إلى أن وصلا إلى (سواكن)، ومنها توجها إلى (طوكر)، واشتغلا في التجارة، ثم انتقلا إلى (أروما) بعد قيام السلطات البريطانية بمد سكة الحديد إليها، وأقاما مشروعاً لزراعة القطن وتصديره إلى المصانع البريطانية، وفي أروما وسعا تجارتهما وطوراها وقاما بتأسيس أول شركة تجارية في المنطقة عام ١٩٤٧م والتي تعد من أوائل الشركات التجارية في السودان(٧٠).

أما (باعبود) فقد ترك بعض البصمات التجارية والاقتصادية، ومن ضمنها أسطول للنقل البحري بين جدة والحديدة وبورتسودان، و(باخشب) كان له تجارة كبيرة في بورتسودان وبعض المدن الأخرى، فيما اشتهر (باوارث) ببنائه للكثير من المساجد، وكفالته للأيتام، وشيد منشآت تجارية وعقارية عديدة في (طوكر)، و(سمكات)، و(بورتسودان). وقد ساهم الحضارمة في تأهيل

(٧٠) الحاج أحمد بابعير من المهتمين بالهجرات الحضرمية واليمنية في السودان، ويقيم حالياً في الخرطوم، ويعمل مؤذناً في أحد مساجدها الشهيرة. (توفي يوم ٧-٦-٢٠٢٠م في السعودية).

المدارس ودعمها في منطقة أروما عن طريق مجلس الآباء الذي كان الحاج عبدالله بابعير أبرز أقطابه، كما قاموا ببناء جامع كبير في المدينة. وفي مدينة (سواكن) كان (بازرعة) في طليعة عدد من التجار الحضارمة الذين كانوا يمثلون مكوناً مهماً من مكونات القطاع التجاري في السودان، وظلوا مخلصين لمهنة التجارة. وقد كان للبيوتات التجارية الحضرمية أدوار مشهودة في النهوض بالمجتمع، وفي تأسيس وتطوير النشاط التجاري والاقتصادي في السودان الشقيق.

أما بالنسبة للمهاجرين من محافظات شمال اليمن فإنه بعد أن طلب المقاول الإغريقي (إنجلو كولاتو) من الشيخ علي يحيى الهمداني (المتعهد باستقدام العمالة اليمنية) إعادة مجاميع كبيرة من العمال من السودان إلى اليمن، بعد حادثة القتل الشهيرة التي قام بها اليمنيون لكبير المراقبين المفوض من قبل الإنجليز، فقد تسرب الكثيرون منهم إلى أوساط المجتمع السوداني، وعمل البعض منهم في (طوكر) في مجال الزراعة، والبعض الآخر اشتغل كـ(سقاء)؛ لأنه لم يكن يجيد أية حرفة ولا يمتلك مؤهلات أو خبرات. وبعد أن تكونت لديهم رساميل صغيرة اشتغلوا في مجال تجارة التجزئة، وقاموا بافتتاح الدكاكين، أو ما عرف بـ"الدكان اليماني" في جميع المدن والمناطق السودانية (دكان اليماني.. الناصية التي تحولت إلى أكبر سوق في السودان)، وتمكن بعضهم في مرحلة لاحقة من الانتقال من فئة (تجار التجزئة والدكاكين الصغيرة) إلى (التجارة المتوسطة) بين (الجملة والتجزئة)، وظلوا على هذه الحال حتى منتصف سبعينيات القرن المنصرم حينما قام الرئيس الراحل إبراهيم الحمدي بزيارته التاريخية الشهيرة للسودان، ودعا اليمنيين إلى العودة لبلادهم للمساهمة في تطويرها وبناء مستقبلها، فعاد الكثيرون منهم وغادروا السودان، وكان من

ضمن العائدين عدد كبير من أصحاب الدكاكين وذوي الرساميل الصغيرة والمتوسطة، وقد أسهمت عودتهم إلى اليمن في إنعاش الحركة التجارية والاقتصادية[٧١].

ويؤكد صالح أحمد الفقيه أن حوالي ٥٠% من المشاريع والمتاجر المتوسطة والصغيرة في المدن الثانوية والبلدات الصغيرة في السودان حتى نهاية ستينيات القرن العشرين كانت لمهاجرين يمنيين. لأن حوالي ٨٥% من مشاريع السودان خلال تلك الفترة كانت مشاريع صغيرة لكن كان لها دور كبير في التنمية، وترك اليمنيون عبرها بصمة كبيرة في السودان، منوهاً إلى أنه منذ قيام الحمدي بزيارة السودان في منتصف السبعينيات وحتى مطلع العقد التاسع، عاد أكثر من ٨٠% من المهاجرين إلى الوطن، ولم يبق في السودان إلا أصحاب الأعمال والمرتبطون بوشائج وصلات عائلية متشابكة مع المجتمعات المحلية[٧٢].

ويعد محمد عبدربه اللسواس (١٩٣٦م-١٩٩١م) أبرز الأسماء التجارية اليمنية التي ذاع صيتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، فقد ترك بصمات إيجابية مؤثرة في الاقتصادين اليمني والسوداني، وقام ببناء العديد من المشاريع التجارية والصناعية والاستثمارية في البلدين، أبرزها (مطاحن

---

(٧١) كان من بين العائدين من السودان إلى اليمن في السبعينيات عدد كبير من الكوادر والكفاءات التي تحمل مؤهلات علمية عالية ورفيعة عمل بعضهم في مؤسسات الدولة وآخرون في القطاع الخاص، من بينهم البروفيسور محمد عبده غانم الذي كان يدرس في جامعة الخرطوم وعاد للتدريس في جامعة صنعاء وعاده معه معظم أبنائه، وجميعهم يحملون مؤهل الدكتوراه في مختلف التخصصات، و د. فرج بين غانم رئيس الوزراء الأسبق، وعلوي صالح السلامي نائب رئيس الوزراء وزير المالية الأسبق، وأحمد محمد علي الخاوي رئيس جمعية البنوك اليمنية الأسبق، وعشرات الأسماء الأخرى التي لا يتسع المجال لذكرها.

(٧٢) تسجيلات صوتية موثقة للشيخ صالح أحمد الفقيه رئيس الجالية اليمنية الأسبق في السودان لدى المركز اليمني الدولي للتنمية ودراسات الهجرة والاغتراب تتحدث عن ذكرياته وتجربته خلال نصف قرن مع الجالية اليمنية في السودان.

الغلال، ومصنع الإطارات، ومصنع النسيج الدولي ببورتسودان)، و(مطاحن البحر الأحمر) في الحديدة، التي كانت تعد عند افتتاحها في ثمانينيات القرن الماضي أكبر مطاحن للغلال في الشرق الأوسط، وثالث أكبر مطاحن للغلال في العالم.

ومن بين التجار اليمنيين الذين كان لهم نشاط تجاري واسع، واكتسبوا شهرة كبيرة في المهجر السوداني، "ملك السكر" شاهر عبدالحق العبسي، (رغم إنه من مواليد مدينة ممباسا بجمهورية كينيا)، حيث عمل في تجارة السكر، والمواد الغذائية، والنفط، وقام بتأسيس شركة اتصالات حديثة للهاتف النقال، ثم باع معظم أسهمها لشركة في جنوب إفريقيا، واتجه للاستثمار في مجال التعدين واستخراج وتجارة الذهب، ومازالت تتواجد فروع نشطة لمجموعته التجارية حتى اليوم.

وقد حدثت خلال العقد الأخير حركة هجرة معاكسة ونشطة لرساميل يمنية (من اليمن ودول الخليج) إلى السودان، واتجهت نحو الاستثمار في مجالات تجارية وزراعية واقتصادية متنوعة، ولوحظ خلال السنوات الأخيرة قيام اليمنيين بافتتاح مجموعة من المطاعم اليمنية الفخمة برساميل كبيرة، وهذه الظاهرة أصبحت تجارة رائجة ورابحة بين اليمنيين في السودان، وبالذات في مدينتي الخرطوم، والخرطوم بحري.

ويشير صالح الفقيه إلى أنه بعد أحداث الربيع العربي عام ٢٠١١م، واندلاع الحرب في اليمن عام ٢٠١٥م، حدثت هجرة معاكسة لليمنيين من اليمن إلى السودان، وعادت مجاميع كبيرة من اليمنيين الذين كانوا قد غادروا السودان خلال العقود الماضية، وكان العدد الأكبر من هؤلاء العائدين من الجيلين الثاني والثالث من اليمنيين المولودين في السودان الذين استوطنوا في المدن والمناطق

السابقة التي كانوا قد غادروها، ومُنحت لهم جميع حقوقهم وأعمالهم، وتم التعامل معهم من قبل السلطات كمعاملة المواطنين السودانيين.

وينوه الفقيه إلى أن الفترة ذاتها قد شهدت أيضاً هجرة كثيفة للرساميل اليمنية إلى السودان، وأن ما بين (٣٠-٤٠%) من المهاجرين الجدد هم من رجال الأعمال اليمنيين الذين استثمروا في السودان في مجالات عديدة، ومن ضمنها صناعة الأدوية، ومنحوا الجنسية السودانية، (ورغم إن هذه الرساميل الجديدة جاءت مؤدلجة *) لكنها أحدثت نقلة نوعية في مسار التنمية الاقتصادية، وقد حفزت التسهيلات الميسرة والقوانين المرنة الكثير من اليمنيين على التوجه نحو السودان الذي اكتسب عدد كبير منهم جنسيته، ووجدوا فيه المعاملة الكريمة التي تحفظ إنسانيتهم، وتصون كرامتهم، وتضمن حقوقهم، وغير ذلك من الامتيازات المغرية التي لا يجدونها أحياناً حتى في موطنهم الأصلي، وهنا يكمن الجمال الحقيقي للشعب السوداني الشقيق وطيبته وأصالته التي تجسد عراقة السودان بماضيها وحاضرها ومستقبلها.

٥- صفحات مشرقة من تاريخ الجالية اليمنية في السودان

١- مآثر وبصمات حضارمة اليمن في السودان

تشير المصادر التاريخية المتوفرة لدينا إلى أن أحدث الهجرات الحضرمية إلى السودان قد تمت أواخر القرن التاسع عشر، الذي شهد هجرة جماعية للعديد من الأسر الحضرمية التي انتقلت من حضرموت إلى السودان، واستقرت في سواكن، وطوكر، وعقيق، وكسلا، وأروما، حيث انخرط الحضارمة في جميع مناحي الحياة في المجتمع السوداني، ووجدوا من السودانيين كل الحفاوة

(*) مؤدلجة: أي رساميل واستثمارات بأسماء أشخاص ولكن تقف وراءها جماعات وأحزاب سياسية، تماماً مثل ما حدث خلال الحرب الحالية في اليمن التي انتقلت فيها هذه الرساميل إلى تركيا وبيروت ودول أخرى.

والتقدير والترحيب، واندمجوا في المجتمع السوداني، وتزاوجوا مع القبائل السودانية، وتصاهروا وانصهروا وأصبحوا جزءاً لا يتجزأ من شعب السودان الطيب والمضياف.

ومن أشهر الأسر الحضرمية التي هاجرت خلال تلك الفترة من حضرموت إلى السودان آل بازرعة، وآل باعشر، وآل باعوم، وآل باعبود، وآل باخريبة، وآل بارشيد، وآل باوارث، وآل باضاوي، وآل باشيخ، وآل باجعفر، وآل بابعير، وآل باعزيز، وآل باحماده، وآل باسقاف، وآل باقفه، وآل بابطين، وآل بامحسن، وآل باناجه، وآل باجليده، وآل باحكيم، وآل باحكم، وآل بالعسم، وآل باقديم، وآل بامقابل، وآل بازهير، وآل با مرحول، وآل بن سميدع، وآل بن لكسر، وآل بن سعد، وآل الصافي، وآل السقاف، وآل باباصة، وآل ودعان، وآل بن قصير، وآل بن طويل، وآل حليوه، وآل الشبلي.

ويذكر سعيد باعوم(٧٣) أن السيد الشريف عمر عبدالقادر الصافي كان خلال تلك الفترة شيخاً للحضارمة في سواكن قبل تشييد ميناء (بورتسودان)، كما كان الشيخ سعيد عبدالله باعشر من المقربين للأمين (عثمان دقنه) البطل السوداني المشهور، أما آل بازرعة فهم من أوائل التجار، ومنهم ينحدر الشاعر (السوماني) الشهير حسين بازرعة، وأيضاً الشيخ سعيد باوارث، وكان من أوائل من أسسوا سوق ميناء بورتسودان، وأول سوداني يمتلك سفناً شراعية تنقل الحبوب والسلع السودانية إلى موانئ البحر الأحمر وعدن والهند، وإلى ذات الأسرة ينتمي عبدالرحمن باوارث الذي أسس مع مجموعة من الشركاء واحدة من أكبر الشركات التجارية في بورتسودان نافست شركات تجارية

(٧٣) من وجهاء الجالية (تسجيلات صوتية موثقة) أجراها الباحث خلال زياراته المتتابعة للسودان بين عامي ٩٤-٢٠٠٠م.

أخرى مملوكة لمهاجرين يمنيين، ومنها: شركة باحفظ الله، وشركة باعبود، وشركة السيد محمد أحمد الوريث[٧٤].

وفي منطقة (طوكر) المشهورة بإنتاج القطن طويل التيلة المسمى اقتصادياً بـ"الذهب الأبيض" كان يوجد عدد كبير من الحضارمة يعملون في الزراعة والتجارة، وكان شيخهم سالم سعيد باعشر يمتلك وكالة لتسويق القطن، ومن بعده تولى المشيخة الشيخ سالم باعبود بارشيد الذي أنشأ محطة لتوليد الكهرباء، وهو تاجر مشهور ترك سمعة تجارية واجتماعية عطرة، وذرية طيبة في كلٍّ من طوكر، وبورتسودان وجدة، ومنهم الوجيه محمد عبود باعبود الذي أقعده المرض في السنوات الأخيرة.

وللسودانيين الحضارمة مآثر وبصمات اقتصادية وعلمية وخيرية كثيرة، في العديد من الأقاليم والمناطق والمدن السودانية، ففي بورتسودان مثلاً شيدوا عشرات المساجد، والعديد من المدارس، ومستشفى باوارث العسكري، وكلية القرآن الكريم، ومسجد باشيخ، وهو من أبرز المعالم المعمارية والإسلامية في المدينة وغيرها.

ومن أعلامهم الدكتور طه أحمد سعيد باعشن، العالم المشهور الذي أحدث نقلة نوعية في الطب النفسي، ليس على مستوى السودان وحدها وإنما على المستوى العالمي والدولي، وقد تقلد منصب وزير العمل، ثم وزير الصحة، وأيضاً الدكتور فرج سعيد بن غانم الذي تقلد العديد من المناصب الرفيعة في المنظمات الأممية، ثم أصبح في منتصف تسعينيات القرن المنصرم رئيساً للوزراء في الجمهورية اليمنية، وغير هؤلاء كثيرون ممن لهم بصمات في عالم الطب، والهندسة، والعلوم، والأدب، والتجارة، والاقتصاد.

---

(٧٤) الصلوي، تسجيلات صوتية موثقة بين عامي ٩٤- ٢٠٠٠م.

وفي السودان تعلم الكثير من أبناء سادات حضرموت ووجهائها، نذكر منهم الأمير فاروق بن علي الكثيري، شفيق السلطان حسين الكثيري[٧٥]، وابن أخيه محمد حسين الكثيري. حيث تلقوا تعليمهم الثانوي في خمسينيات القرن الماضي في بورتسودان، ثم توالى توافد طلبة حضرموت إلى السودان بعد ذلك، وقيض الله لهم الشيخ أحمد باعبود، رحمه الله، ففتح لهم داره، وأصبح وكيلاً ثقافياً معتمداً رسمياً لمحميات حضرموت لدى السلطات السودانية، وخطاباته معتمدة لدى المصالح والمؤسسات الرسمية.

بقي أن نشير إلى أن السلطات السودانية كانت قد قامت عام ٢٠١٤م بإصدار نظام جديد ألغت بموجبه اسم العائلة من بيانات الهوية الشخصية الجديدة، وقد احتج الحضارمة اليمنيون على هذا الإجراء، ووجَّه خمسة من أعيانهم وشيوخهم مذكرة رسمية محررة في الخرطوم في ٢٠١٤/١١/٣٠م لوزير الداخلية السوداني، طالبوه فيها بإلغاء هذا الإجراء، منوهين بأن بقاء الأسماء العائلية في الهوية الشخصية يضمن لهم مزايا عديدة داخل السودان، وفي موطنهم الأصلي، والمهاجر العديدة التي ينتشرون فيها حول العالم، وفي مقدمتها بقاء الترابط الأسري والعائلي، وتبادل الزيارات، واستخراج التأشيرات والجنسيات والهويات وغيرها. وقد ذيلت المذكرة الموسومة بأسماء وتوقيع كلٍّ من عبدالإله محمود محمد باعشر، وسعيد سالم أحمد باعوم، ومحمد أحمد صالح باعبود، وسعيد عبدالله سعيد باوارث، وعبدالرحمن سالم عمر بازرعة،

(٧٥) كانت هناك في المقابل أيضاً مآثر وبصمات مهمة للأشقاء السودانيين في حضرموت نذكر منها على سبيل المثال الشيخ سعيد القداد رحمه الله وزملاءه الأستاذ علي الحامد والأمين عبدالماجد الذين ذهبوا من السودان إلى حضرموت في عهد السلطنتين القعيطية والكثيرية لوضع أسس التعليم في حضرموت وتوحيد المنهج الدراسي بين حضرموت والسودان، ثم أصبح الشيخ القداد في فترة لاحقة رئيساً لوزراء الدولة القعيطية في حضرموت.

ولم تذكر المصادر ماهية ومضمون رد الوزير السوداني على هذه المذكرة، إلا أن ألقاب الأسر ظلت موجودة في الوثائق بعد صدور القانون الموسوم.

٢- أول حزب سياسي في السودان أسسه مهاجر يمني[٧٦].

هناك اسم مهم وتاريخ مضيء في سِفر أعلام الهجرة والاغتراب اليمني إلى السودان، لم يهتم به الباحثون والدارسون لتاريخ الهجرة اليمنية الحديثة إلى السودان، ولم ينل من قبلهم ما يستحقه من الاهتمام والتقدير، رغم المكانة الاجتماعية والسياسية والاعتبارية الكبيرة، والدور الحيوي البارز الذي اضطلع به في أوساط المهاجرين اليمنيين والمجتمع السوداني.

ذلك هو المرحوم الشيخ يحيى علي يحيى الفقيه الخاوي الذي يعد واحداً من أشهر الشخصيات السياسية والاجتماعية اليمنية التي استطاعت أن تضع لنفسها اسماً ومجداً في التاريخ السياسي الحديث لجمهورية السودان الشقيقة.

ولد الشيخ يحيى علي يحيى الفقيه في مدينة كسلا عام ١٩٢٠م من أم سودانية وأب يمني من قرية خاو بمديرية يريم محافظة إب، وهو إلى جانب أنه كان يمثل شخصية سياسية واجتماعية بارزة في المجتمع السوداني، كان يعمل أيضاً في المجال التجاري، وقام بتأسيس أول حزب سياسي في السودان في عهد الاحتلال البريطاني، هو "حزب الأشقاء"، وترأسه لسنوات طويلة. وكان توجه الحزب عروبياً قومياً، وقد وقف إلى جانب مصر وآزرها في كفاحها لإجلاء الاستعمار البريطاني من مصر والسودان، وتقديراً لدوره وجهوده في هذا المضمار، منحه الملك فاروق (ملك مصر والسودان حينها) وسام النيل الأزرق من الدرجة الأولى عام ١٩٥١م.

---

(٧٦) الفقيه، صالح، تسجيلات صوتية، المرجع السابق.

وصفه معاصروه، وفي مقدمتهم ابن عمه الشيخ صالح أحمد الفقيه، بأنه كان مثقفاً رصيناً ومتحدثاً حصيفاً، ومحاوراً بارعاً، وسياسياً شديد الذكاء والدهاء. وبسبب مواقفه الوطنية والقومية التي لم يقبل المساومة عليها، وكانت تزعج كثيراً سلطات الاحتلال البريطاني، دخل سجن (كوبر) الشهير في العاصمة السودانية مرتين. وقد ارتبط بعلاقات وطيدة مع أشهر الشخصيات السياسية والإعلامية والأدبية المصرية، أمثال النحاس باشا، وحسن البناء، ومحمد عبدالقدوس، والدكتور مصطفى محمود، وفاطمة روز اليوسف، وغيرهم، كما كانت له علاقات ومراسلات مع شخصيات اجتماعية وسياسية ودينية أخرى خارج مصر، من ضمنهم الفضيل الورتلاني، والشيخ عبدالله علي الحكيمي في كارديف ببريطانيا، وقادة حركة الأحرار اليمنيين في عدن، ومصر، وأثيوبيا، وإريتريا. وتمتع بعلاقات قوية مع الرؤساء والمسؤولين في السودان بعد الاستقلال، وقد توفي في مهجره بالسودان عام ١٩٦٨م.

٣- زيارة تاريخية للرئيس الأزهري للجالية اليمنية بكسلا

في عام ١٩٦٥م قام الرئيس السوداني إسماعيل الأزهري بزيارة تاريخية لمدينة كسلا، المعقل الأهم والأكبر للمهاجرين اليمنيين في السودان، وقد اتجه فور وصوله إلى دار الجالية اليمنية، والتقى مع قيادة الجالية، وطلب من الشيخ يحيى علي يحيى الذي رتب للزيارة ورافقه فيها، تنظيم لقاءات متتالية له مع اليمنيين ومع الجاليات الأجنبية الأخرى المتواجدة في المدينة في مقر الجالية اليمنية. وقد تم الترتيب لهذه اللقاءات في اليوم الثاني، حيث التقى الرئيس الأزهري لساعتين كاملتين مع أبناء الجالية اليمنية، وساعة مع الجالية الهندية، وساعة مع الجالية الأثيوبية، وساعة مع الجاليات العربية والأجنبية الأخرى. وقد أسهمت هذه الزيارة في حل وتذليل الكثير من المشاكل والصعوبات التي

كان يواجهها أبناء الجالية اليمنية في كسلا خصوصاً، وفي السودان عموماً، ورفعت معنويات اليمنيين، وأكسبتهم احتراماً وتقديراً كبيرين لدى السودانيين والجاليات العربية والأجنبية الأخرى في المدينة[٧٧].

٤- تأسيس أول فرع لاتحاد المغتربين في السودان

بعد الإعلان عن تأسيس "الاتحاد العام للمغتربين اليمنيين"، في عهد الرئيس الراحل إبراهيم الحمدي، تم تشكيل فروع للاتحاد، وانتخاب هيئات إدارية لها في جميع المهاجر اليمنية في العالم، (باستثناء دول الخليج)، وكان من ضمن هذه الفروع فرع الاتحاد العام للمغتربين في السودان، حيث تم في البداية إجراء انتخابات حرة ومباشرة في أوساط المهاجرين لانتخاب قيادات وهيئات إدارية فرعية تمثلهم على مستوى الوحدات الخمس في كلٍّ من الخرطوم، ود مدني، والقضارف، وبورتسودان، وكسلا. وفي المرحلة التالية تم انتخاب هيئة إدارية عليا للاتحاد العام للمغتربين اليمنيين في القطر السوداني، فاز فيها الشيخ صالح أحمد الفقيه بأغلبية ساحقة؛ حيث استطاع، بحكمته وحنكته وخبرته العملية في العمل الشعبي والجماهيري، وعلاقاته الواسعة والطيبة مع السلطات السودانية ومع المهاجرين، أن يقود دفة مسيرتها المباركة لقرابة عقدين كاملين من الزمن، امتدت حتى العام ١٩٩٦م، وهو العام الذي ترك فيه هذا الفارس اليماني الجسور العمل النقابي والشعبي والجماهيري، ونزل من على صهوة جواده المتعب من رحلة هذه السنوات الطويلة مسلِّماً دفة القيادة للدماء الجديدة والكوادر ذات الكفاءة من النشء الجديد من فلذات الأكباد، وقرر أن يتفرغ، فيما قدر له الله مما تبقى من سنوات العمر، لأسرته وأولاده[٧٨].

---

(٧٧) الفقيه، صالح، تسجيلات صوتية، المرجع السابق.

(٧٨) الفقيه، صالح، تسجيلات صوتية، المرجع السابق.

وقد مثلت فترة رئاسته العهد الذهبي للجالية اليمنية في السودان الذي اتسم بالوحدة والتآزر، والإخاء والتضامن والتعاون والتكافل بين أبناء الجالية في عموم أقاليم السودان، وطوى صفحة غير مأسوف عليها من عهود الخلافات المزمنة والتشتت والتشرذم بين قيادات الجالية وشيوخها ومنتسبيها لأكثر من ثلاثة عقود. وكان من ضمن الإنجازات الأخرى التي تحققت للجالية، بناء مقرها الرئيس في العاصمة الخرطوم على مساحة ٢٤٠٠ متر مربع، ليغدو معلماً معمارياً وحضارياً يفاخر به اليمنيون في السودان، إضافة إلى استقبال وإيواء وترحيل عشرات الآلاف من النازحين اليمنيين من إريتريا وإعادتهم إلى اليمن، إلى جانب توعية وتوجيه وتسهيل عودة الآلاف من التجار والخريجين والكوادر ذات الكفاءة المؤهلة تأهيلاً علمياً ومهنياً وثقافياً عالياً إلى وطنهم الأم؛ ليساهموا في بنائه وتنميته وتطويره وإرساء مداميك مستقبله الحضاري الواعد(٧٩).

٥- موقف مشرف للجالية مع النازحين اليمنيين من إريتريا

قدَّر صالح أحمد الفقيه قوام الجالية اليمنية، التي كانت تتواجد في إريتريا عشية الانقلاب العسكري الذي قاده منجستو ضد الإمبراطور هيلا سلاسي عام ١٩٧٤م، بحوالي ٧٥ ألف مهاجر، أُجبر قرابة ٩٠% منهم على النزوح القسري خلال السنوات التالية؛ نتيجة لتأميم ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم من قبل نظام الرئيس الإثيوبي ذي التوجه الاشتراكي منجستو هيلا مريام، وكذلك اندلاع الحرب الطاحنة المدمرة بين النظام وفصائل المقاومة الإريترية الساعية للاستقلال. ونتيجة لذلك، نزح عشرات الآلاف من المهاجرين اليمنيين براً من الأرياف والقرى والمدن الإريترية إلى مدينة كسلا السودانية القريبة من الحدود

(٧٩) الفقيه، صالح، تسجيلات صوتية، المرجع نفسه.

الإريترية الأثيوبية. وقد سجلت الجالية اليمنية في السودان خلال تلك الأحداث موقفاً وطنياً وإنسانياً رائعاً ومشرفاً ونبيلاً سوف يسجله لها التاريخ في أنصع صفحاته، حيث قامت باستقبال ومساعدة وإيواء وإطعام هذه الآلاف المؤلفة والفقيرة والمنهكة من الأسر والنازحين الفارين من إجراءات التأميم، والهاربين من سعير الحرب الضروس بين الأثيوبيين والإريتريين، وتولت عملية تفويجهم وترحليهم براً من الإقليم الشرقي ومدينة كسلا إلى العاصمة الخرطوم في رحلة طويلة ومنهكة امتدت لمئات الكيلو مترات.

وفي الخرطوم قامت "الهيئة العليا" للجالية بإنشاء معسكر خاص لهم، وتولت عمليه استضافتهم، وجدولة إعادتهم إلى الوطن، وقد تكفلت الحكومة اليمنية حينها بإعادة هؤلاء النازحين من السودان إلى اليمن، من خلال تسييرها لرحلتين أسبوعيتين للخطوط الجوية اليمنية بين صنعاء والخرطوم، واستمرت هذه الرحلات لعدة شهور حتى تمت إعادتهم جميعاً إلى اليمن(٨٠).

(٨٠) الفقيه، صالح، تسجيلات صوتية، المرجع السابق.

المبحث الثالث: المهاجرون اليمنيون في أثيوبيا

١ـ الهجرات اليمنية القديمة إلى الحبشة

تُجمع المصادر التاريخية على أن قبائل سامية من جنوب الجزيرة العربية (اليمن) نزحت بموجات متعاقبة عبر البحر الأحمر، وغزت المرتفعات التي يقطنها الحاميون، وانبثت بينهم وامتزجت بهم، وبمرور الأيام، وبحكم تفوقهم الحضاري فرضوا أنفسهم عليهم(٨١). أما متى حدث هذا الغزو الجماعي من قبل اليمنيين للمرتفعات الأثيوبية، فهذا شيء كما يقول الباحث العراقي المتخصص في شؤون الحبشة ممتاز العارف يصعب تحديد حدوثه، ومع ذلك، فإن العارف يرجح أن ذلك يعود إلى عصور متباعدة في أعماق التاريخ، إلا أنه في حوالي سنة (١٠٠٠) قبل الميلاد(٨٢) قامت أعداد غير قليلة من القبائل في الجنوب العربي بغزو متواصل ومتعاقب للأجزاء الشمالية في هضبة الحبشة، كما اندفع بعضهم عبر مضيق باب المندب إلى هضبة (هرار) في القسم الشرقي من المرتفعات.

ويشير (ريتشارد جرينفلد) إلى أنه مع دخول هؤلاء المستوطنين الجدد من اليمن إلى الحبشة، دخلت معهم لهجاتهم السامية وحضارتهم السبئية، بما في ذلك الخط السبئي، ومهاراتهم العمرانية والزراعية، وسرعان ما تأقلم هؤلاء الوافدون مع محيطهم الجديد، ونشروا الكثير من أوجه تراثهم السبئي الأصيل، وزرعوا بذور حضارتهم بين السكان الأصليين الذين لم يكونوا قد تجاوزوا طور الحياة البدائية، وامتزج الدم السامي بالدم الحامي مع تعاقب الأيام، وأصبح هذا المزيج البشري المطعَّم يعرف فيما بعد بـ"الأحباش".

---

(٨١) العارف، ممتاز، المرجع السابق، ص٩.

(82) Ethiopia,by Richard greenfield –page(16).

وفي رواية عن مصدر هذا الاسم قيل إنه جاء نسبة إلى إحدى القبائل اليمانية المعروفة باسم "حبشات"، ومنها اشتهرت البلاد باسم الحبشة[٨٣].

إذن، فقد ورثت هذه البلاد الاسم من إحدى القبائل اليمانية التي نزحت إليها، كما ورثت أول لغة مكتوبة "لغة الجعيز" من قبيلة يمنية أخرى يدعى أفرادها "الأجاعز".

وقد جلب اليمنيون الساميون معهم إلى أرض الحبشة أهم عوامل النهوض بالزراعة وتطويرها، وتلك هي مهارتهم في العناية بالتربة وإصلاحها، كما أنه من بين المستنبطات الحضارية الأخرى البالغة الأثر التي أدخلها اليمنيون معهم إلى الحبشة آلة المحراث[٨٤] الذي أحدث انقلاباً في عالم الزراعة، ولم يكن عندئذ معروفاً في إفريقيا السوداء التي كانت لا تزال تستعمل المعول وليس المحراث لنبش الأرض وتقليب تربتها، فكان شيوع استعمال المحراث في الحبشة بمثابة نقطة تحول نحو الزراعة المتطورة المبنية على معرفة أعمق بخصائص التربة السطحية. وباستخدام المحراث اتسعت الرقعة الزراعية في هذه الأرض الجديدة التي استعمرها اليمنيون أضعافاً مضاعفة، فكثرت الخيرات، وازدهر الإنتاج. وإلى جانب ذلك، كان هؤلاء المستوطنون الساميون الجدد الذين قدموا إلى الحبشة أرقى مستوى من أسلافهم الحاميين على الهضبة الذين كانوا يستغلون خيراتها بطرق بدائية تكفل لهم سد الرمق فقط، لأن هؤلاء الساميين لم يكونوا سوى أحفاد أولئك السبئيين والحميريين الذين اشتهرت بلادهم منذ القدم بالزراعة المتقدمة، وبناء السدود والمصارف والقنوات للتحكم بمياه الري، والذين برعوا أيضاً في فنون النحت والنقش على الحجر.

---

(٨٣) شرف الدين، أحمد، اليمن عبر التاريخ، ص٧٠.

(84) the abyssinians- by:david buxton-page (36).

والسبئيون، أجداد هؤلاء المستوطنين الرواد، كانوا أيضاً قد أخضعوا بإرادتهم القوية حتى سفوح الجبال الوعرة في بلادهم للزراعة الثابتة المستقرة عن طريق إقامة المدرجات لحبس مياه الأمطار لريها، كما أنهم أيضاً بناة سد مارب التاريخي العظيم الذي يعد من أشهر معالم الحضارات القديمة.

وبالإضافة إلى المهارات الزراعية والصناعية وفن النحت، وغيرها من مستلزمات الحياة المتطورة، فإن السبئيين والحميريين المهاجرين إلى الحبشة لم يتخلوا عن تراثهم الاجتماعي وأصول عباداتهم، التي يؤكد ممتاز العارف[٨٥] بأن الحاميين قد اقتبسوا الشيء الكثير منها، حتى أنهم صاروا يعبدون نفس الآلهة التي قدَّسها وعبدها السبئيون، حسبما دلت التقنيات الآثارية للفترة التي سبقت اعتناق الحبشة للديانة المسيحية في القرن الرابع الميلادي.

أما المؤثرات الثقافية فكانت أبقى أثراً من كل ما أدخل السبئيون من أسباب الحضارة إلى الحبشة، حيث أدخلوا اللغة المكتوبة (لغة الجعيز) بحروفها السبئية والحميرية، وكان هذا الإنجاز بمثابة أول حجر في صرح الحضارة التي ازدهرت بعد ذلك في مملكة أكسوم، ولذلك فإنه لولا الحضارة السامية التي نقلها المهاجرون اليمنيون عبر البحر الأحمر، وغرسوا بذورها في المجتمع الحامي البدائي، وأهمها اللغات المكتوبة التي ساعدت في تدوين منجزات الإنسان، لظلت أثيوبيا وإريتريا حتى اليوم كبقية الأقطار في إفريقيا السوداء تنطق بلغات عديدة ولكنها غير قابلة للتدوين[٨٦].

أما بالنسبة للأسباب التي دفعت الساميين إلى الهجرة من اليمن إلى الحبشة، فيقول بعض المؤرخين إن الحروب الطاحنة المستمرة هي التي أجبرتهم على

---

(٨٥) العارف، المرجع السابق، ص١٢.
(٨٦) العارف، المرجع السابق، ص١٣.

ترك ديارهم، بينما يذكر آخرون أن هذه الهجرات قد حدثت بسبب ضيق الرقعة الزراعية بالنسبة لعدد السكان المتزايد، فيما يذهب آخرون إلى القول أن بوادر هجرة جماعية يمنية كانت قد بدأت منذ لاحت عوامل الإهمال في رعاية السد وصيانة نواظمه وقنواته حتى دب الخراب فيها تدريجياً، فتضاءلت الرقعة الزراعية التي كانت تعتمد على مياهه، ويبست حقول سبأ وجناتها النضرة الوافرة الخيرات، فتفرق القوم إلى أنحاء شتى، ومنها منطقة الهلال الخصيب شمال الجزيرة العربية، والحبشة التي كانوا قد سمعوا عن خيراتها ونعيم جناتها منذ القدم.

وهكذا يمكن أن نخلُص من هذا الاستعراض التاريخي العابر حول الهجرات اليمنية القديمة للحبشة إلى القول: إذا كانت حضارة سبأ وحمير العريقة قد اندثرت، لغةً وكتابةً، خلال القرون الماضية في أصل موطنها الأم (اليمن) واستوعبتها اللغة العربية ضمن تطورها، فإنها ما زالت حيةً، لفظاً وكتابةً، في القمم الشامخة من جبال القرن الإفريقي، وبالذات في الهضبة الغربية الممتدة من أثيوبيا إلى إريتريا. وكانت دولة أكسوم في تلك الهضبة هي التجسيد الحي لتلك الثقافة العربية اليمنية القديمة في القرن الإفريقي، ومن المؤكد أن ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي يعد من أقوى العوامل التي عجلت بانهيار مملكة أكسوم وتقلُّص ظلها[٨٧]، ومع ذلك فإن العلاقات بين اليمنيين والأحباش من جهة، وبين المسلمين والأحباش من جهة أخرى، استمرت على أحسن ما يرام في صدر الإسلام. وفيما كان الجزء الشمالي من الإمبراطورية الإسلامية يخضع لتيارات سياسية مختلفة، فيهتز ويضطرب تبعاً لهذه التيارات المختلفة

(٨٧) نشأت دولة أكسوم منذ القرن الميلادي الأول وربطت من القرن الأول إلى الرابع ما بين سواحل إريتريا ومرتفعاتها وهضاب أثيوبيا الداخلية، وبسطت نفوذها الثقافي لغةً وكتابة في هذه المنطقة.

(عهد الخلفاء الراشدين، ثم الدولتين الأموية والعباسية)، ويشهد ما شهدته هذه الدول من فتن وحروب وقلاقل، كان هذا الجزء من العالم الذي ينحصر في البحر الأحمر الجنوبي، وما على ساحليه الشرقي والغربي من بلاد (اليمن والحبشة)، لا همَّ لأهله إلا الاشتغال بالتجارة والثراء عن طريقها، على الرغم من أن اليمن شهد، منذ الفتنة الكبرى التي انتهت بانتصار الأمويين وإقامة دولتهم، حروباً متواصلة، لم تكن تهدأ الا لتستعر من جديد.

وبينما كان أهالي البندقية الإيطاليون يقومون بنقل التجارة بين موانئ الشرق والسواحل الجنوبية لأوروبا، كان هؤلاء الخليط من اليمنيين والأحباش يكوِّنون خطاً آخر يقوم بحمل التجارة بين موانئ البحر الأحمر والمحيط الهندي من جهة، وموانئ مصر الشرقية من جهة أخرى(٨٨)، لكن بمرور الأيام شملت سيطرة المسلمين كافة سواحل البحر الأحمر، ونشبت الحروب بين الممالك الإسلامية والحبشة على مدى سنين طويلة، وتوسعت الفتوحات الإسلامية كثيراً في شمال وجنوب الصحراء الكبرى في قارة إفريقيا، الأمر الذي أدى إلى اضمحلال نفوذ مملكة أكسوم وكساد تجارتها الخارجية، والحد من اتساع علاقات الحبشة الدينية والثقافية مع العالم المسيحي بسبب عزلتها التي فرضت عليها تدريجياً، بعد أن كانت منذ اعتناقها النصرانية تلقى المساعدة والرعاية والعون من أوروبا المسيحية(٨٩).

ولم تلبث الأحوال في مصر أن تطورت مع قيام الدولة الفاطمية التي أخذت في توسيع رقعتها حتى شملت شبه الجزيرة العربية، وصولاً إلى اليمن التي صارت باباً لمصر من ناحية الجنوب تطل به على المحيط الهندي كما تطل به

---

(88) the ethiopians- an-tntroduction to country and people- Edward ullen –dorff-oxford.

(٨٩) العارف، المرجع السابق، ص٥٤.

على الحبشة ذات الصلات التقليدية مع مصر، وبذلك أصبح حتماً على الحبشة إذا ما أرادت الاتصال بمصر أن تمر باليمن، وأصبح لزاماً على والي اليمن أن ينبئ الخليفة أو السلطان في مصر بما يفيد رغبة الحبشة في الاتصال بالمسؤولين في مصر. واستمر هذا الوضع سارياً حتى بعد قيام الدولة المملوكية في مصر في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، حيث بقيت اليمن تقوم بما كانت تقوم به سابقاً كباب جنوبي لمصر يمر بها كل قادم إليها من الحبشة(٩٠).

وفي هذه الأثناء كانت دهلك ومصوع وزيلع وغيرها متأثرة بالثقافة العربية الإسلامية، وكان للعرب القادمين إليها من اليمن دور في نشر الإسلام حتى إلى بدو العفار (الدناكل)، وأدى ذلك إلى قيام عدد من الإمارات التي عُرفت بطابعها الإسلامي، ومن أشهرها: أوقات، وعدل، وفنجار، وحدية، ولويت، ودوارو، وهدية، وبالي، وموره، وهرر. وأسس إمارة أوقات أسرة من بني مخزوم، وتحالفت الإمارات الإسلامية بقيادة (أوقات) حتى شمل هذا التحالف جزءاً من جنوب شرق الحبشة وشمال الصومال، وصارت مساحة الإمارات الإسلامية المتحالفة أوسع من مساحة مملكة الحبشة، علاوة على سيطرتها على النشاط التجاري بين الحبشة والموانئ المطلة على البحر الأحمر(٩١).

وأقامت هذه الكيانات الإسلامية الإفريقية ذات المنشأ العربي علاقات مع اليمن، وعلى وجه الخصوص مع الدولة الرسولية، والدولة الطاهرية، والدولة القاسمية، وقد تمت مراسلات ووفود بين سلاطين دويلات الشريط الساحلي الإفريقي وملوك وسلاطين الدولتين الرسولية والطاهرية، واتصل ملوك الحبشة باليمن، وكان هدف هذا الاتصال ضمان عدم تدخل اليمن في الصراع الدائر

---

(٩٠) العارف، المرجع السابق، ص ٥٣.

(٩١) الحداد، علوي، الإسلام والمسلمون، ج١، ص١٦٨.

بين الدولة الحبشية ومسلمي السلطنات، غير أن ملوك الدولة الرسولية، ثم الدولة الطاهرية- لأحقاً- مدوا يد المساعدة لدول الشريط الساحلي الإسلامي، واقتصر المدد على الخيول وأدوات القتال، دون المشاركة الفعلية في مواجهة نجاشي الحبشة(٩٢).

وقد مر النصف الثاني من القرن الخامس عشر وملوك الحبشة مشغولون بحروبهم مع السلاطين المسلمين والأمراء المسيحيين أو تجار الرقيق، الذين عاثوا فساداً في الجزء الشرقي من الحبشة، في ذات الوقت الذي كان قد بدأ فيه الأتراك (العثمانيون) يؤسسون إمبراطوريتهم في آسيا الصغرى، ويقودون جيوشهم الظافرة في الشرق الأدنى، ويقضون على دولة المماليك في مصر، ويطلون على البحر الأحمر، ولا يلبثون أن يستولوا على اليمن، وتتطلع أعينهم إلى الحبشة، تدفعهم في ذلك رغبة للسيطرة على ساحلي البحر الأحمر ليتحول إلى بحيرة تركية، والقضاء على كيان امبراطورية الحبشة المسيحية، ولتحقيق هذا الهدف اتصل الأتراك بالإمام أحمد بن إبراهيم (وهو من أصل حبشي)، وساعدوه بالأسلحة والمال والرجال ليشن الحرب ضد مولاه الإمبراطور الأثيوبي، ونجح فعلاً في ثورته.

وتكالب حكام الحبشة والبرتغاليون ضد الدويلات الإسلامية، فاحتل البرتغاليون- منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي- الكثير من الموانئ الإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، كما عمل الأحباش على نشر المسيحية بين الوثنيين، فتقلص نفوذ الحلف الإسلامي(٩٣).

---

(٩٢) الجمرة، علي، المرجع السابق، ص١٧٥.

(٩٣) باصرة، صالح، الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا، ص١٠١.

ولم تمض بعد ذلك سوى فترة بسيطة من الوقت حتى عادت العلاقات من جديد بين اليمن والحبشة إلى سيرتها الطبيعية الأولى، حتى إذا بدأ الإمبراطور "فاسيلاداس" باستئناف حربه التي كانت تهدف إلى تطهير بلاده من بقايا البرتغاليين والتخلص من نفوذهم، اتجه نظره إلى استغلال هذه العلاقات القديمة بين الحبشة واليمن للوصول بها إلى مآربه. وبعد انتهاء عهد النفوذ البرتغالي في سواحل شرق إفريقيا حل محله النفوذ الإيطالي، والبريطاني، والفرنسي، حيث تقاسمت الدول الاستعمارية الثلاث أرض الصومال، وإريتريا، وجيبوتي، وخضعت أثيوبيا للنفوذ الإيطالي، ثم الإنجليزي. وحاولت مصر مد نفوذها إلى بعض مناطق القرن الإفريقي عبر السودان، غير أن هذه المحاولة جوبهت بمقاومة من المستعمرين الأوروبيين(٩٤).

٢- الهجرات اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى الحبشة

يرجح الكثير من المؤرخين والباحثين أن أحدث الهجرات اليمنية إلى أثيوبيا ترجع إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، حيث بدأت قوافل الهجرة الجماعية تتجه أفواجاً بعد أخرى إلى مدينة عدن، ومنها إلى جميع أصقاع الأرض.

وفي الوقت الذي اتجه فيه بعض المهاجرين إلى العمل في السفن التجارية التي كانت تعمل آنذاك بين أوروبا وبلاد الشرق، كانت الطلائع الأولى للمهاجرين نحو الغرب قد وصلت إلى السواحل الأثيوبية والإريترية، حيث انطلقت من موانئ عصب ومصوع غرباً نحو الأعماق الإريترية والأثيوبية، وشمالاً صوب السودان، باستثناء مجاميع قليلة واصلت السير نحو أقصى الشمال حتى بلغت الموانئ المصرية، واتجهت منها إلى دول أوروبا، وبالذات

(٩٤) باصره، المرجع السابق، ص١٠١.

بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تستعمران في ذلك الوقت الجزء الجنوبي من اليمن وجيبوتي القريبة من الشواطئ اليمنية.

على أن هناك قوافل أخرى من المهاجرين دخلت إلى أثيوبيا عن طريق الجنوب، ومعظمهم ممن عملوا في مد خط السكة الحديد الذي أقيم بين جيبوتي وأديس أبابا بموجب الاتفاقية التي وقعتها فرنسا مع الإمبراطور الأثيوبي (منليك) عام ١٨٩٧م بشأن هذا الخط، حيث كان الإمبراطور قد خرج لتوه من معركة حاسمة انتصر فيها على الآخرين بعد الخلافات التي حدثت بين الطرفين عام ١٨٩٦م حول الحدود بين أثيوبيا وما كان يسمى بـ"الصومال الإيطالي"، وقد استغرق بناء الخط الحديدي بين جيبوتي وأديس فترة عشرين عاماً، وبني على أكتاف اليمنيين. غير أن ازدياد الهجرات اليمنية وتدفقها تباعاً إلى الحبشة، حتى نهاية العقد الرابع من القرن الماضي من جهة، وانتهاء العمل في المشاريع الكبيرة التي كان يقوم بتنفيذها الاستعمار الأوروبي (الفرنسي والإيطالي)، ومنها سكة جيبوتي - أديس من جهة أخرى، قد تسبب في ما بعد في حدوث بطالة كبيرة بين المهاجرين اليمنيين، مما دفعهم إلى البحث عن فرص عمل أخرى وبدائل جديدة تضمن لهم البقاء والاستمرار وتوفير سبل العيش الكريم.

وقد كان من نتيجة ذلك أن استقرت مجاميع غير قليلة منهم في بعض المدن الرئيسة التي كانوا قد وصلوا إليها في كلٍّ من أثيوبيا وأريتريا، وعلى الأخص في مدن: اسمرا، وعصب، ومصوع، ووعد قياح، وأديس أبابا، ووالو، وبحر دار، وجمه، وهرر، ودردوه، وحاولوا استحداث بعض الأعمال المهنية والحرفية الجديدة، والعمل في الأنشطة التجارية المتوسطة والصغيرة، في الوقت الذي انتشرت فيه المجموعات الأخرى في مناطق مختلفة من أراضي أثيوبيا وإريتريا، وتوغلوا في أعماق الأدغال والغابات والأحراش والأرياف

النائية، واحترفوا مهناً شتى، وإن كان العدد الأكبر منهم قد عملوا في المجال الزراعي.

وبسبب هذا الانتشار الكبير غير المحدود للمهاجرين اليمنيين، وتوغلهم في أوساط المجتمع الأثيوبي في كل جزء من الخارطة الجغرافية الأثيوبية، فقد ذهب أبناء البلد الأصليون إلى إطلاق المثل الشائع الذي يقول: "اقلب حجر أثيوبي تجد مهاجر يمني"، أو "اقلب حجر تجد يمني".

وشهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى هجرات يمنية حديثة إلى أثيوبيا ومناطق القرن الإفريقي، وعلى وجه الخصوص من حضرموت، وعدن، وتعز، وزبيد، وكوَّن بعض المهاجرين الجدد نفوذاً تجارياً لهم في بعض مدن وموانئ إريتريا، وجيبوتي، والصومال، وخاصة في زيلع، وبربرا، وأسمرا، وكسمايو، ومصوع، واشتغل البعض الآخر بأعمال عضلية في تلك الموانئ، أو على ظهر السفن التجارية بين الساحل الآسيوي والساحل الإفريقي للبحر الأحمر، وظل الكثير من المهاجرين الجدد على صلة بوطنهم الأم، عكس الذين سبقوهم في الهجرة، في العقود الثلاثة السابقة لبداية القرن العشرين، فقد اندمج السابقون في مجتمعهم الإفريقي، وذابوا فيه كما هو حال الذين هاجروا إلى بلاد الحبشة في التاريخ القديم(٩٥).

وإذا كان ثمة شيء يستحق التقدير والإعجاب في تاريخ الهجرة اليمنية القديمة والحديثة في أثيوبيا، فهو ذلك الإنجاز المتمثل بتجربة تأسيس "الجالية اليمنية" في هذا البلد الحضاري العريق، ومرد هذا التقدير والإعجاب لا يتوقف عند حدود أن هذه الجالية كانت أول جالية يمنية ولدت موحدة، وجسدت التلاحم العضوي والترابط المصيري لأبناء الوطن اليمني الواحد في زمن اليأس

(٩٥) باصره، المرجع السابق، ص١٠٢.

والقنوط والتشرذم، الذي كان يعد فيه مجرد الحلم بالتطلع إلى إعادة وحدة الوطن اليمني الكبير في المستقبل القريب أو البعيد أضغاث أحلام، أو ضرباً من ضروب الخيال، إن لم يكن في عداد المستحيلات.

فقد تأسست "الجالية العربية اليمنية" في أثيوبيا عام ١٩٤٠م[٩٦] ، فكانت أول جالية يمنية يتم تأسيسها في مهاجر المغتربين اليمنيين بمنطقة شرق إفريقيا، وأول جالية يمنية تنشأ موحدة لجميع المهاجرين من أبناء اليمن في أثيوبيا، رغم ظروف التشطير والتجزئة التي كان يعيشها الوطن.

وقد تحدث المرحوم أحمد عبده ناشر العريقي، شيخ المهاجرين اليمنيين في الحبشة وعميد الجالية، والرجل الذي كان له الفضل الأول في إقناع اليمنيين بتأسيس الجالية والدعوة لفكرة قيامها- تحدث حول الظروف التي واكبت تأسيس الجالية فقال: "كان المهاجر اليمني قد استطاع أن يقرر حقيقة ذاته، وأن يؤكد وجوده كفرد في كل مكان نزل فيه، وفي كل بلد هاجر إليه، وفي مقدمة هذه البلدان الحبشة، ولكننا كنا نتوق ونتطلع إلى أن يتمكن المهاجرون اليمنيون من تقرير حقيقة وجودهم كمجموعة وليس كأفراد، وكيف يمكن أن نلم شتات هذه المجاميع الكبيرة من المهاجرين اليمنيين المشتتين في كل مكان من الأرض الأثيوبية؟ فلقد كانوا متواجدين في كل الأقاليم والمحافظات والمدن والأرياف، وفي كل جزء من أرض الحبشة، في انتظار العواصف أن تذهب بكل واحد منهم إلى المجهول، كما لو كانوا رياشاً متطايرةً قد انفرط عقدها من جناح نسر

---

(٩٦) هذا التاريخ المتعلق بتأسيس الجالية اليمنية في أثيوبيا ورد على لسان الأستاذ عيدروس حسين فرج البيضاني الذي شغل منصب السكرتير ثم نائب الرئيس، ثم القائم بأعمال رئيس الجالية. وذلك في سياق حديث صحفي أجريته معه خلال زيارتي لأثيوبيا في ديسمبر ١٩٨٤م، وتم نشره في العدد الثالث من مجلة الوطن، مارس ١٩٨٥م، ضمن ملف وثائقي متكامل عن الجاليتين اليمنيتين في كل من جيبوتي وأثيوبيا.

ذبيح. ومن هنا فقد كان مطلوباً من هؤلاء المهاجرين أن يلموا شتاتهم في كيان واحد يمثلهم، وأن يعيشوا صفاً واحداً ليثبتوا وجودهم، ويؤكدوا حقيقة هذا الوجود في جماعة ممتازة من شعب حضاري عريق ومن أمة جديرة بالحياة، ومن هنا انبثقت فكرة إنشاء الجالية اليمنية بأثيوبيا، وتم تأسيسها عام ١٩٤٠م"[٩٧].

وقد كان من أهم المكاسب وفي مقدمة الإنجازات التي تحققت بعد إنشاء الجالية افتتاح مدرسة الجالية اليمنية بأديس أبابا عام ١٩٤٢م، وذلك بمبادرة حكيمة من قبل بعض الآباء وأعيان ووجهاء الجالية الميسورين الذين بادروا بتنفيذ مقترح من المرحوم أحمد عبده ناشر العريقي بإنشاء مدرسة لأبنائهم في هذا البلد لتكون منبر إشعاع علمي وثقافي لليمنيين هناك، ووسيلة فاعلة تمكن المهاجرين اليمنيين من تحرير أنفسهم وفلذات أكبادهم من ظلام الأمية والجهل والتخلف، وتعلمهم مبادئ دينهم الإسلامي الحنيف، وأصول لغة الآباء والأجداد في وطنهم الأم (اليمن)، وقد لعبت هذه المدرسة دوراً لا يستهان به في تخريج دفعات متتالية من الشباب اليمني الذين عاد بعضهم بعد إكمال دراساتهم العليا تبوءوا مناصب رفيعة داخل الوطن، كما ساهمت أيضاً في خلق جيل جديد من النشء المغترب المتمسك بعاداته وتقاليده اليمنية الأصيلة، والمحافظ على لغته العربية الفصحى، وعلى تعاليم دينه الإسلامي الحنيف. وقد شهدت أديس أبابا وعدن وجود مجموعة من الوطنيين المهاجرين كوَّنوا جماعة وطنية سميت مرة باسم "جمعية التعاون اليمنية"، في عدن، ومرة باسم "نادي الإصلاح العربي".

---

(٩٧) حديث أدلى به المرحوم أحمد عبده ناشر، ضمن حوار أجريته معه بصنعاء قبل وفاته بعامين بعد وساطات عديدة قادها كلٌّ من الأستاذ صالح الدحان والشيخ عبدالرحمن نعمان والأستاذ علي محمد عبده، رحمهم الله جميعاً، لأنه كان معروفاً بصرامته ورفضه الإدلاء بأي حديث يتعلق بدوره الوطني.

وفي أديس أبابا شُكلت "هيئة الاتحاد والترقي العريقي"، وكان من أهم أهدافها مساعدة المحتاجين في المهجر، وتعليم أبنائهم، ومساعدة من يريد منهم العودة للوطن.

وعاد أحد أعضاء هذه الهيئة، وهو أحمد عبده ناشر العريقي إلى اليمن(٩٨)، فاستدعاه "السيف" أحمد إلى مقره في تعز، وأبدى له بعض الشكوك والمخاوف حول إمكانية أن يستغل نشاط هذه الهيئة لدعم نشاط حركة الأحرار اليمنيين، التي كانت قد بدأت تتواصل وتنشط على نطاق واسع في مهاجر المغتربين بشرق إفريقيا وبريطانيا وعدن، ولكن أحمد عبده ناشر استطاع بحنكته أن يزيل شكوك "السيف" أحمد ويطمئنه من ناحية المغتربين ونشاطهم في المهجر. وقد توجه ناشر بعد هذه الزيارة مباشرة إلى عدن، حيث التقى هناك بأحمد محمد نعمان، ومحمد محمود الزبيري، وتلقى عنهما أفكار "الأحرار اليمنيين"، وأبعاد وأهداف الحركة الوطنية ودستور الأحرار، ثم عاد إلى الحبشة وأخذ يدعو لفكر الأحرار ويشرح سوء الأحوال داخل الوطن، فاشتعلت حماسة المهاجرين وبادروا بتسجيل أسمائهم لعضوية "حزب الأحرار" الذي تأسس عام ١٩٤٤م، مع تسديدهم للاشتراكات والتبرع كلٌّ بقدر ما تسمح به ظروفه المادية.

وقد كان للمهاجرين اليمنيين في الحبشة صندوق يتلقى التبرعات من المهاجرين لمد الحركة الوطنية بما تحتاج إليه من عون مادي، كما كان هذا الصندوق يقوم أيضاً بمساعدة المحتاجين، وطبع وتوزيع المنشورات على المهاجرين. وعندما عاد زيد الموشكي، ومطيع دماج، والشامي، وعدد من زملائهم من قيادات الصفين الأول والثاني لحركة الأحرار من عدن إلى الشمال، لأنهم لم يحصلوا على لقمة العيش، وكادت الحركة أن تلفظ أنفاسها

(٩٨) ينظر: المغتربون والثورة، الصادر عن الاتحاد العام للمغتربين، ١٩٨٧م، ص٤٣.

الأخيرة وتصل إلى طور الفشل، بادر المهاجرون في أثيوبيا إلى الاتصال بالأستاذين النعمان والزبيري، وطلبوا منهما الصمود وعدم ترك القضية الوطنية أو التخلي عنها؛ لأن هؤلاء المهاجرين كانوا يعلقون آمالهم على حزب الأحرار، وبالتالي فقد أمدوا الحزب بالمساعدات المالية المتواصلة، وتعهدوا بالاستمرار في تمويل الحركة؛ لأنهم رأوا أن قيادة الحركة هي معقد الأمل لاستمرار النضال الوطني ضد حكم الإمامة، وأنه إذا ضاعت هذه القيادة أو أحبطت ضاعت الحركة كلها، خاصة أن الناس يومها كانت قد بدأت تتفتح مداركهم ويتنامى وعيهم، وبالفعل نشط المهاجرون اليمنيون واستمروا في التفاعل مع الأحرار ومؤازرتهم، واشتروا مطبعة لصحيفة "صوت اليمن" التي كانت تصدر في عدن، وهنا استعاد أبناء شمال الوطن الموجودون في عدن الثقة بالحركة، وأخذوا يدعمونها من جديد، برغم أن الإمام أمر بتخريب بيوت بعضهم، مثل الحاج محمد سلام حاجب، والحاج عبدالله عثمان الذي أُحرق منزله في بني غازي بذبحان، والموشكي في ذمار، والشيخ ناشر العريقي الذي خرب بيته وكان معتقلاً في حجة. ورغم كل ذلك استمر المهاجرون يعلقون أملهم على حركة الأحرار، خاصة بعد نزول الأمير أحمد ولي العهد حينذاك إلى عدن وسماعهم بتصرفاته السيئة مع رموز الحركة الوطنية والأحرار من أبناء الشمال داخل عدن، مما أدى إلى سقوط شعبيته وازدياد النقمة عليه.

وقد كان "نادي الاتحاد الأغبري"، و"نادي الاتحاد الذبحاني" بعدن الدعامة الأساسية للحركة الوطنية، فقد تأسس "حزب الأحرار الدستوري"، عام ١٩٤٤م، على نفقة هؤلاء الناس الذين استمروا يمدون الحركة بالمال، إلى أن أقدم الإنجليز على حل "حزب الأحرار"، وإغلاق مقره بناءً على مفاوضات جرت بينهم وبين الإمام. وبعد حل حزب الأحرار تأسست "الجمعية اليمنية

الكبرى" عام ١٩٤٦م، التي أسست كجمعية ثقافية لا كحزب سياسي؛ لأن السلطات البريطانية رفضت إعطاء تصريح بإنشاء حزب سياسي، بعد أن أوقفت نشاط حزب الأحرار قبل ثورة ١٩٤٨م، وكان زعيمها هو الأمير سيف الحق إبراهيم الذي فر من أبيه، وكان للمهاجرين في أثيوبيا وإريتريا دور أساسي في استقطابه ودعم الجمعية، حيث وفروا لها كافة الإمكانات المادية، وسبق ذلك أن شايف محمد سعيد العريقي، وعبدالقوي مدهش الخرباش كانا قد دفعا سيف الحق إبراهيم إلى التمرد على أبيه، وشجعاه على التوجه إلى مدينة عدن لتزعُّم الحركة بعد أن قابلاه في أسمرا حين زارها للعلاج، وتكفلا بنفقته الخاصة كاملة على حسابهما الشخصي.

وللأمانة التاريخية فإن جميع المهاجرين اليمنيين في أثيوبيا بدرجة أساسية والسودان وإريتريا، باستثناء فئة قليلة جاهلة منهم، وقفوا إلى جانب الحركة الوطنية موقفاً إيجابياً إلى أن قامت ثورة ١٩٤٨م التي بفشلها انتهت "الجمعية اليمانية الكبرى"، وتشتت أعضاؤها بين السجون وخارج اليمن، وعلى أنقاض الجمعية تأسس "الاتحاد اليمني" في عدن في منتصف عام ١٩٥١م، وفُتح له فرع في القاهرة، حيث استمر الأمر على هذا المنوال إلى أن قامت ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢م.

وقد ظلت علاقة المهاجرين اليمنيين في أثيوبيا بمسيرة النضال الوطني وبالثورة اليمنية قائمة على الارتباط المصيري، والعطاء المتبادل، والتضحيات السخية التي قدمها المهاجرون انتصاراً لقضايا الوطن وحق الشعب اليمني في الانعتاق من ربقة الماضي الإمامي والاستعماري البغيض، وفي التحرر والعزة والكرامة، حيث لم تقتصر مبادرات وإسهامات هؤلاء المهاجرين على دعمهم السخي للحركات الوطنية لنصرتها منذ لحظتها الأولى، وعودة الآلاف منهم

للالتحاق في صفوف "الحرس الوطني" في الشمال، وفي جبهات الكفاح المسلح في الجنوب، ورفد مؤسسات الدولة الجديدة بالمئات من الكوادر والكفاءات المؤهلة والمتعلمة، وهذا إلى جانب تبرعاتهم السخية بالأموال التي كان لها تأثير كبير في انتصار الثورة، وتوطيد دعائم النظام الجمهوري، وبناء مؤسسات الدولة الإدارية والاقتصادية. وكان لمساهماتهم المالية الدور الأبرز في تأسيس وإنشاء الكثير من المؤسسات الحيوية، مثل: البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وشركة التجارة الخارجية، وشركة الطيران اليمني، وشركة التبغ والكبريت الوطنية وغيرها.

٣- وضع الجالية اليمنية في أثيوبيا بعد عام ٢٠٠٠م

اتسم وضع الجالية اليمنية في أثيوبيا بقدر كبير من الاستقرار والطمأنينة، وانعكس التحسن الكبير الذي شهدته العلاقات المتنامية بين اليمن وأثيوبيا بشكل إيجابي على وضع اليمنيين المقيمين في هذا البلد، خصوصاً بعد قيام تجمع صنعاء أواخر عام ٢٠٠٢م بين (اليمن، وأثيوبيا، والسودان)، واتفاق قادة الدول الثلاث على قيام "تجمع صنعاء" للتعاون كإطار يوحد رؤاها حول المسائل المرتبطة بمصالحها، ويؤسس الشراكة كنواة لتجمع أوسع لدول الإقليم بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي والأمني، وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة بما من شأنه خدمة رفاهية شعوبها، وتحقيق تطلعاتها في التنمية والتطور والرخاء. ومع أن أهداف هذا التجمع قد تبددت، بعد أن تسببت التطورات المتسارعة والأحداث العاصفة التي شهدتها اليمن ودول المنطقة في تلاشي هذا التحالف وانتهائه، خصوصاً بعد العام ٢٠١٠م، فإنه يمكننا إيجاز أبرز التطورات والمنعطفات التي شهدتها أوضاع الجالية اليمنية في أثيوبيا خلال الأعوام (٢٠٠٠-٢٠٢٠م) على النحو الآتي:

١. لثلاثة عقود من الزمن (١٩٩٠-٢٠٢٠م)، عاشت الجالية اليمنية بجمهورية أثيوبيا أزهى عهودها وحققت جملة من الإنجازات والمكاسب الحيوية والإيجابية، على الصعيدين الخدمي والتعليمي، وشاركت وفودها بفعالية كبيرة في مؤتمرات المغتربين، وتوطدت الأواصر والصلات بين أبناء الجالية والأجهزة الرسمية المعنية وذات العلاقة في الداخل اليمني (المغتربين، الخارجية، التربية والتعليم) بشكل لم يسبق له مثيل. وأيضاً تحقق الأمر نفسه على مستوى العلاقات الحميمة والانسجام والتجانس والتفاهم والتعاون بين قيادة الجالية والسفارة اليمنية في أديس أبابا، والذي بدأ في عهد السفير المحنك منصور عبدالجليل (الذي تحققت في عهده أهم الإنجازات والمكاسب وأروعها خلوداً للسفارة والجالية، وفي مقدمتها توسيع وتحديث مبنى السفارة وسكن السفير، وتعزيز وحدة الجالية وتماسكها، وبناء ملحق للمدرسة القديمة، والحصول على الأرضية الجديدة للمدرسة والمجمع التعليمي والثقافي اليمني كهدية مجانية من الحكومة الأثيوبية)، مروراً بعهد السفراء (مروان نعمان، وأمين اليوسفي، وجازم العريقي)، وانتهاء بعهد السفير درهم نعمان. واتسمت هذه الفترة بتسلم نخبة ممتازة من صفوة أبناء الجالية وكوادرها المؤهلة والمثقفة رئاسة الجالية، أبرزهم عوض باعامر، وشوقي شريان، وعبدالباسط البعداني.

٢. في عام ٢٠٠٦م فقدت الجالية واحداً من أبرز أقطابها وحكمائها وأعلام الرعيل الأول من المهاجرين اليمنيين في أثيوبيا، وهو الحاج محمد حسن البعداني رئيس "لجنة التعريف" في الجالية الذي ظل يشغل هذا المنصب لأكثر من ثلث قرن، وتولى مهمة التعريف بجميع اليمنيين الذين عادوا إلى الوطن لدى السفارة وأجهزة الهجرة في أثيوبيا، وكان يمثل- بحق- الأرشيف

الوثائقي المتكامل والنادر الملم بأسماء وأعداد وتجمعات اليمنيين، وأماكن تواجدهم في كل إقليم ومحافظة ومدينة وقرية تقريباً من الخارطة الأثيوبية، وقد ترك رحيله فراغاً كبيراً نتيجة لعدم تنبه واهتمام المسؤولين المعنيين في قيادة الجالية بتسجيل وتوثيق المعلومات البالغة الأهمية، التي كان يحتفظ بها الحاج البعداني في صندوقه الأبيض، وذاكرته الثرية المليئة بالكثير من الشواهد والأحداث لتاريخ الجالية والهجرة اليمنية الحديثة إلى أثيوبيا .

٣. قامت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاؤه ببناء أكبر صرح تعليمي وثقافي وحضاري يمني بمنطقة شرق إفريقيا، بل على مستوى جميع المهاجر اليمنية في العالم، في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وذلك على الأرضية الواسعة التي كانت قد أهدتها الحكومة الأثيوبية للجالية في عهد رئيس الوزراء الأسبق (ملس زيناوي) منتصف تسعينيات القرن الماضي، بمساحة قدرها (٢٢,٠٠٠) متر مربع، حيث يشكل هذا المجمع الذي تم تشييده في أرقى أحياء المدينة معلماً حضارياً بارزاً يخلد حميمية وقوة العلاقات التي ربطت البلدين والشعبين الجارين في اليمن وأثيوبيا، ويؤكد حقيقتين مهمتين لجيل اليوم والأجيال القادمة وهما: "اليمنيون مروا من هنا"، و"اليمنيون لا يزالون هنا"، وتتكون المرحلة الأولى التي تم افتتاحها من هذا المجمع من مدرسة أساسية وثانوية تشمل ٢٤ فصلاً وملحقاتها، ومكتبة ومسجداً. وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة كانت قد قامت في تسعينيات القرن الماضي ببناء ملحق مكون من ثلاثة أدوار في موقع المدرسة القديمة للجالية بمنطقة المركاتو، وقد تمت الاستفادة من هذا الملحق في استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، وإضافة مرحلة التعليم الثانوي بعد أن كان نشاط المدرسة مقتصراً على المرحلة الأساسية.

٤.بعد عام ٢٠١٠م تولت رئاسة الجالية قيادات ضعيفة ومتنافرة وضيقة الأفق، الأمر الذي تسبب في حدوث خلافات وانقسامات ومشاكل عكست آثارها السلبية على الوضع العام للجالية، وتسببت في تدني خدماتها، وخفوت ذلك البريق المثير، والوهج المضيء في دروب مسيرتها الحافلة، ومنعطفات تاريخها الزاخر بالعطاء الإنساني النبيل والجدير بالخلود في سِفر الهجرة اليمنية، لكن حكماء الجالية وأقطابها ووجهاءها ومن تبقى من رموز وأعلام قيادتها التاريخية، بادروا بسد هذا الفراغ، وبذلوا قصارى جهدهم لإعادة لم شمل الجالية والحفاظ على وحدتها وتماسكها، وقدموا التبرعات السخية من مالهم لتسيير نشاطات الجالية التعليمية والخدمية، بعد توقف جميع أنواع الدعم والمساعدات التي كانت تحصل عليها الجالية والمدرسة من الحكومة اليمنية في السنوات الخمس الأخيرة، وهو الدور الحيوي والمهم الذي يستحق عليه هؤلاء الوجهاء والأعيان كل الإجلال والإكبار والشكر والاحترام والتقدير، وفي طليعتهم شيخ الجالية عبدالله عبدالرحمن القرشي، وعميدها الأستاذ عيدروس الفرج، وأعلامها الخيرون: أحمد عبده الرمادة، ويحيى سعيد عمر، ومحمد عبدالله باحجري، وشوقي أحمد شريان، وعبدالباسط البعداني، ومردوف باسحم المردوف.

٤- حضور تجاري واستثماري متنامٍ لليمنيين في أثيوبيا

رغم أن مصادر وزارة شؤون المغتربين كانت تقدِّر عدد اليمنيين المقيمين في أثيوبيا في بداية هذا القرن بـ(٨٠٠٠) شخص، فإن هذا العدد قد تضاعف كثيراً خلال السنوات الماضية بسبب اضطراب الأوضاع في اليمن بعد ٢٠١٠م، واندلاع الحرب مطلع عام ٢٠١٥م، مما تسبب في حدوث هجرة معاكسة للأشخاص والأموال والاستثمارات من اليمن إلى أثيوبيا من جهة،

وتعرض الكثير من التجار والمستثمرين اليمنيين من أصحاب الرساميل المتوسطة والصغيرة في السعودية وبعض دول الخليج للمنع والحصار والتقليص والتضييق والقوانين والتشريعات القاسية، التي دفعتهم للبحث عن مهاجر بديلة ومناطق آمنة للحفاظ على أموالهم، وتنمية تجارتهم، واختيار أثيوبيا كوجهة مفضلة من جهة ثانية.

وفي المقابل فإن الاستقرار السياسي النسبي الذي شهدته أثيوبيا خلال العقد الأخير، بفعل انتهاجها لنظام الاقتصاد الحر، واستقرار نظام النقد الأجنبي، واهتمام الحكومة بتشجيع فرص الاستثمار الأجنبي، إيماناً منها بأهميته للاقتصاد الأثيوبي، قد ساهم إلى حد كبير في اجتذاب أثيوبيا لكمية كبيرة من الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر لسنوات متتالية، وأهَّلَهَا لكي تقود القارة الإفريقية والمنطقة في هذا المضمار نظراً للعديد من الحوافز المشجعة، ووجود مجموعة كبيرة من المجالات، وفرص واسعة من الخيارات المشجعة للاستثمار، وخصوصاً في المجال الزراعي الذي يوفر فرص عمل لـ٨٠% من سكان البلاد.

وكما كان المهندس والمقاول اليمني (عبده ثابت الميطي الأديمي)، قد حظي بالتكريم والتقدير من الإمبراطور (هيلا سلاسي) نظير قيامه بالتخطيط والإشراف والتنفيذ لمبنى فندق "وابي شبيلي" الفندق الأضخم والأحدث يومها على مستوى قارة إفريقيا، الذي استضاف زعماء إفريقيا، وفي طليعتهم الزعيم الراحل جمال عبدالناصر بمناسبة انعقاد المؤتمر التأسيسي الأول "لمنظمة الوحدة الإفريقية" في أديس أبابا في ٢٥ مايو١٩٦٣م، فقد أجبر مهاجر يمني آخر، وهو الشيخ محمد حسين العمودي، التاريخ الأثيوبي على أن يعيد نفسه مرة أخرى نهاية القرن العشرين، ويُذَكِّر الأثيوبيين مجدداً بإسهامات ومآثر

اليمنيين وبصماتهم الخلاقة في بناء حاضر ومستقبل هذا البلد، حين قام بتشييد أكبر وأضخم معلم سياحي وحضاري، المتمثل بفندق "شيراتون أديس" وفلله وملحقاته، وهو المشروع السياحي الأكبر في جمهورية أثيوبيا .

وإضافة إلى الأديمي والعمودي هناك العشرات من الأسماء التجارية اليمنية اليوم التي برزت وتألقت في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والاستثمارية، وساهمت في تشكيل وبناء الواقع الحضاري الجديد والواعد بالإشراقات الذي تعيشه أثيوبيا في الوقت الحاضر، سواء من كانوا منهم يحملون الجنسية الأثيوبية أباً عن جد، وأصبحوا جزءاً لا يتجزأ من نسيج المجتمع الأثيوبي، أو الذين يحملون جنسيات أخرى (غير اليمنية والأثيوبية) ولكنهم يعتزون بأصولهم وجذورهم اليمنية، أو الذين يحملون الجنسية المزدوجة (اليمنية - الأثيوبية) أو إحداها، من أبناء الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين أو حديثي الهجرة من اليمن إلى أثيوبيا، الذين يتوزعون على جميع المجالات والقطاعات التجارية والزراعية والصناعية والاستثمارية، وفي طليعة هذه الأسماء: عيدروس حسين فرج البيضاني، وأحمد عبده الرمادة، وعلي غالب، وأحمد حسن الحرازي، ومردوف باسحم المردوف، ويحيى سعيد عمر، وخالد محمد علي مجاهد، ومحمد عبدالله باحجري، ومنير علي باشوي، وعلي محمد علي الحرازي، ومحمد بادريق[٩٩].

٥- سطور مضيئة في تاريخ الجالية اليمنية بأثيوبيا

بالإضافة إلى كل ما سلف ذكره، فإن الأمانة تقتضي منا أن نشير إلى بعض الأحداث والوقائع التاريخية المهمة التي سجلت سطوراً مضيئة في تاريخ

(٩٩) معلومات حصل عليها الباحث من الصحفي والإعلامي الزميل ياسر السقاف المقيم في أديس أبابا.

الجالية اليمنية بأثيوبيا، لا يمكن لكف الزمن أن يمحوها من ذاكرة الرعيل الأول من المهاجرين في أثيوبيا، أو النشء الجديد من الأبناء والأحفاد الذين سيظلون يحكونها ويتداولونها جيلاً بعد جيل، ومن أبرز هذه الأحداث ما هو آتٍ ذكره[١٠٠]:

١-كان الإمام أحمد يحيى حميد الدين، الذي اعتلى العرش لتوه بعد مقتل أبيه، قد حاول أن يستغل العلاقات المتينة التي كانت تربط النظامين الملكيين في كلٍّ من اليمن وأثيوبيا، فقام بناءً على ذلك بمطالبة الإمبراطور (هيلا سلاسي) عام ١٩٤٨م بتسليم بعض الأحرار اليمنيين الذين كانوا حينها يتواجدون في أثيوبيا، ويؤازرون الأحرار بمواقفهم وأموالهم، ويزعجون السلطة الإمامية بأعمالهم ونشاطاتهم المعارضة، وتجنباً للإحراج الذي واجهه بعد ذهاب عدد من أعيان الجالية إليه قام الإمبراطور بإحالة طلب الإمام إلى البرلمان الأثيوبي للبت فيه واتخاذ القرار المناسب بشأنه، فقام أعيان الجالية ووجهاؤها بحركة ذكية ومزدوجة لإفساد خطة الإمام، حيث استغلوا العلاقة الوطيدة التي كانت تربطهم بالإمبراطور وأقنعوه بإحالة الطلب للبرلمان، ثم تحركوا بعد ذلك في أوساط أعضاء البرلمان الذين كانت تربطهم علاقات قوية ووثيقة بعدد كبير منهم، واستطاعوا أن يؤثروا على البرلمان، ويجعلوه يرفض رفضاً قاطعاً ذلك الطلب بإلقاء القبض على بعض الأحرار وإعادتهم إلى اليمن. وقد كان في مقدمة هؤلاء المهاجرين الأحرار الذين طالب الحكم الإمامي السلطات الأثيوبية بتسليمهم إليه كلٌّ من: أحمد عبده ناشر العريقي، ومطهر سعيد العريقي، وعبدالقوي الخرباش الأغبري، وعبدالله عبدالغني

(١٠٠) البعداني، محمد حسن، وطرموم، خالد، باعامر، عوض، البيضاني، عيدروس حسين، مقابلات شخصية موثقة مع الباحث.

الشوافي، وعبداللطيف طارش، ومحمد علي الهريش، وأحمد عبدالولي العبسي، ومحمد مهيوب، وعباس الزبيري الفقيه، وسيف حمود الذبحاني. حيث كانت رسالة وزارة الخارجية المتوكلية الموجهة إلى القيادة الأثيوبية في ١١ جمادى الآخر ١٣٦٧هـ، (أي عقب فشل ثورة ١٩٤٨م) قد بررت دوافعها لطلب تسليم هؤلاء إلى "إجابة دعاوى خصومهم في اليمن، وأن تلك الجماعة تنتمي إلى الحزب الذي قاد حركة الأحرار في اليمن إلى الانقلاب على الحكم الملكي، وتريد أن يكون لها في إمبراطورية الحبشة مجال للعمل والإجرام من جديد"، وأنه في ضوء ذلك كله، من حق روابط الصداقة الحميمة التي تربط بين الحكومتين في اليمن والحبشة الاستجابة لطلب تسليمهم.

٢-في مطلع عام ١٩٦٨م تم تعيين عبده عثمان محمد سفيراً جديداً لـ"الجمهورية العربية اليمنية" لدى الإمبراطورية الأثيوبية، وبعد أقل من شهرين من قيام السفير عثمان بتقديم أوراق اعتماده إلى الإمبراطور (هيلا سلاسي) وبدء ممارسته لمهامه، حدثت عملية اختطاف لطائرة مدنية أثيوبية من قبل عناصر من المعارضة الإريترية، واستغلت إسرائيل هذا الحادث وسربت- كعاداتها في الدس والكذب- أن العرب يقفون وراء حادثة الاختطاف؛ لأنهم يعتبرون إريتريا عربية، وأن جنودها حصلوا على خرائط ووثائق في مرتفعات الجولان السورية المحتلة تؤكد تلك المقولة الكاذبة، الأمر الذي دفع المواطنين الأثيوبيين للخروج في مظاهرات عارمة معادية للعرب (ولم يكن هناك عرب يتواجدون في أثيوبيا يومها سوى اليمنيين).

وفيما كانت الحشود من الأثيوبيين من مختلف المناطق والمحافظات الأثيوبية تتوافد وتتجمع في العاصمة أديس أبابا لتتحرك في مسيرة كبرى

إلى قصر الإمبراطور للتعبير عن غضبها لما حدث، واستشعاراً من السفير عبده عثمان وقيادة الجالية ووجهائها وأعيانها لخطورة الموقف، وما يمكن أن يتسبب فيه من تأثيرات وانعكاسات سلبية على أوضاع المهاجرين اليمنيين ومصالحهم، تداعى الجميع إلى مقر السفارة للتشاور في الأمر، وفي تلك الأثناء قام السفير عثمان بعقد مؤتمر صحفي في دار السفارة حضره عدد من الإعلاميين والصحفيين الأثيوبيين، ومراسلي صحف ووكالات أنباء عربية وأجنبية من المقيمين في أديس أبابا، وتحدث إليهم عن أزلية وحميمية علاقات الصداقة وحسن الجوار بين اليمن وأثيوبيا، والتعاون الثنائي القائم على أكثر من صعيد إقليمي ودولي بين البلدين، وعن دور الجالية اليمنية في خدمة وتعزيز أواصر الإخاء والصداقة بين البلدين، ثم استنكر اختطاف الطائرة، نافياً بشدة أية علاقة للدول العربية الأخرى والمواطنين العرب بذلك، موضحاً أن لكل دولة عربية سياستها ومواقفها، وكيف أن اليمن تقيم علاقات حسن جوار وصداقة مع أثيوبيا، التي كانت من أوائل الدول التي أقامت علاقات مع بلادنا بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، في الوقت الذي لا يوجد فيه علاقات بينها (أي اليمن) وبين بعض الدول العربية، فكان لذلك المؤتمر الصحفي أثره الطيب لدى أبناء الجالية اليمنية ولدى الكثير من الأثيوبيين، وخاصة بعد إشادة الإمبراطور بما تضمنه من حقائق جلية عندما وصلت حشود المتظاهرين إلى باب قصره، وتحدث إليهم معبراً عن ارتياحه لتعبيرهم في هذه التظاهرات عن مشاعرهم الوطنية، وموضحاً لهم بقوله: "ليس كل الدول العربية ضدنا، ولنا علاقات طيبة مع أكثر الدول العربية كمصر والسودان وغيرها، وخاصة الجمهورية العربية اليمنية الصديقة التي عبر سفيرها لدى بلادنا عن موقفها المشكور". وبهذا التصرف الحكيم

تجاوزت الجالية اليمنية في أثيوبيا محنة كبيرة، وشعر أفرادها بالارتياح، وزالت الهواجس التي لديهم والمخاوف من أن تلحق بهم وبممتلكاتهم أضرار من قبل المتظاهرين والمندفعين، وتطورت العلاقات بين البلدين كثيراً بعد ذلك، وتم تبادل الزيارات بينهما على أعلى المستويات، حيث قام القاضي عبدالرحمن الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري في نفس العام، بزيارة أثيوبيا تلبية لدعوة من الإمبراطور (هيلا سلاسي)، وقوبل بحفاوة كبيرة من الجانب الرسمي والشعبي الأثيوبي، ومن أفراد الجالية اليمنية.

٣-بعد عملية تأميم الممتلكات والأموال وتعميم الفقر الذي طال أبناء الجالية اليمنية في أثيوبيا بعد انقلاب عام ١٩٧٤م، تعرضت الجالية لنكسة أخرى ومحنة عصيبة كادت تقضي على وجودها، وتضع خاتمة حزينة لتاريخها المشرف والزاخر بالعطاء، حينما أقدمت أجهزة (مانجستو هيلا مريام) على اعتقال وسجن أكثر من نصف أعضاء الهيئة الإدارية للجالية اليمنية المنتخبة عام ١٩٧٩م، مطلع ثمانينيات القرن المنصرم، ومن ضمنهم أحمد عبده الرمادة، وخالد طرموم، وآخرون تحت ذرائع واهية، ومبررات غير منطقية، وتهم ملفقة، بحيث لم يبق يومها من الأعضاء الأساسيين في الهيئة الإدارية للجالية سوى أربعة أعضاء فقط هم: عيدروس حسين فرج البيضاني، الذي كان يتولى حينها القيام بأعمال سكرتير الجالية، وعوض سعيد باعامر الذي أصبح في ما بعد رئيساً للجالية، وعوض باعبيد، ومحمد عبدالله باحجري، أعضاء الهيئة الإدارية. وقد تسبب ذلك في توقف جميع الأنشطة الخدمية التي كانت تقدمها لأبناء الجالية، وفي مقدمتها النشاط التعليمي في مدرسة الجالية، لكن هذا الوضع لم يستمر سوى أسابيع قليلة، حيث قام من تبقى من الأعضاء الأساسيين في الهيئة الإدارية للجالية خارج

السجن باختيار عيدروس حسين فرج البيضاني لتولي مهام رئيس الجالية الذي كان عند مستوى الثقة الكبيرة التي منحت له، واستطاع بحكمته وحنكته وإخلاصه وتفانيه أن يعيد دورة حياة الجالية إلى سابق عهدها، رغم قساوة الظروف وانعدام الإمكانيات، فعادت المدرسة لتؤدي دورها، واستأنفت لجنة التعريف بالمهاجرين وأبنائهم ممارسة نشاطها، وسهلت عودة الآلاف من اليمنيين المنكوبين من إجراءات التأميم مع أسرهم إلى اليمن، (وذلك بالتعاون مع الحكومة اليمنية). وتجاوزت الجالية اليمنية أسوأ محنة تعرضت لها منذ تأسيسها عام ١٩٤٢م، حيث بلغ عدد الأسر اليمنية التي تمت إعادتها من أثيوبيا إلى اليمن- خلال تلك الفترة، حسب تأكيد الشيخ عيدروس، وسجلات القنصلية اليمنية في أديس أبابا- أكثر من عشرة آلاف أسرة.

المبحث الرابع: المهاجرون اليمنيون في إريتريا

تشير العديد من المصادر والمراجع التاريخية إلى أن إريتريا كانت المركز الثاني الذي انطلق منه الإسلام بعد مكة المكرمة، حيث كانت قد توجهت إليها البعثة الأولى من المهاجرين المسلمين، من صحابة رسول الله (ص)، وقد هبطت بهم السفن التي أقلتهم بمدينة "باضع"، وهو الاسم الذي عُرفت به مدينة "مصوع" قديماً، وبالتحديد في المكان المسمى "رأس مدر"، وكان ذلك في شهر رجب من العام الثامن قبل الهجرة النبوية، أي في عام ٦١٤م. وقد قام الصحابة عند نزولهم في هذا المكان ببناء المسجد المعروف بمسجد: "رأس مدر" الذي يصفه الإريتريون بأنه أول مسجد بني في الإسلام، أي قبل مسجد "قبا". وقد انتشرت الدعوة الإسلامية في إريتريا والحبشة منذ عصر النبوة، حيث مكث الصحابة المهاجرون هناك ست عشرة سنة وهم يقيمون شعائر الإسلام ويوطدون تعاليمه، وظل التواجد اليمني والعربي أولاً، والإسلام ثانياً ينتشر في أرجاء البلاد ويتسع من تلقاء نفسه، دون أن يكون له مبشرون من المسلمين سوى أفراد قلائل من الدعاة، ومن التجار اليمنيين والعرب الذين كانوا يعبرون البحر الأحمر للتجارة.

اليمنيون في إريتريا: أول من أسس جالية عربية موحدة في مهاجر العرب

من الثابت القول إن الهجرات والتنقلات التي حدثت بين السكان المقيمين في الأقطار الواقعة على سواحل البحر الأحمر تعد هجرات قديمة وموغلة في التاريخ، ومنها الحركات السكانية التي حدثت بين اليمن وإريتريا منذ أقدم العصور[١٠١].

(١٠١) جميع المراجع والمصادر والدراسات التاريخية تتفق حول ذلك.

أما بالنسبة لهجرة اليمنيين إلى إريتريا التي سوف نتطرق إليها، فهي الهجرة الحديثة التي ترجح بعض المصادر أن بداياتها كانت خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين[١٠٢]. ولعل قرب الشواطئ الإريترية من اليمن كان الحافز الأول لهجرة اليمنيين إليها، إلى جانب توافر بعض الحوافز الأخرى التي أسهمت في تشجيع هذه الهجرة، ومنها الحافز التجاري، والبحث عن سبل العيش الكريم. وبعد ذلك تلاحقت موجات من المهاجرين اليمنيين الذين قدموا إلى إريتريا، وإن لم تكن بالحجم الكبير الذي تميز به تدفقهم في البداية، إلى جانب أنها ضمت جنسيات عربية أخرى، فهي لم تكن قاصرة على اليمنيين، وإن كانوا حينها قد شكلوا الغالبية العظمى من هؤلاء المهاجرين العرب. وخلال الفترة ١٩٣٤-١٩٣٩م شهد الخط البحري السفن المحلية الصغيرة "السنابيق" وهي تَنقُلُ أفواجاً من المهاجرين اليمنيين الذين كانوا يغادرون بلادهم سعياً وراء الرزق، وكان معسكر بيز لي[١٠٣]، كما قال ضرار عبد الدائم، فوهة بركان يلتهم اليمنيين القادمين للعمل في الطرقات تحت وابل قنابل ورصاص ورشاشات طائرات الحلفاء التي كانت تقلع حينها من القواعد البريطانية في عدن، وتصب نيرانها على العمال من المهاجرين اليمنيين المنتشرين للعمل في طريق عصب - كمبولشا، المتجهة إلى أديس أبابا في الغرب وأسمرا في الشمال[١٠٤].

---

(١٠٢) هذه الفترة الزمنية حددها المرحوم شايف محمد سعيد رابع، أمين عام اتحاد المغتربين ومغترب سابق في إريتريا.

(١٠٣) ضرار عبدالدائم غالب، "تحقيق صحفي"، مغترب سابق في إريتريا، صحيفة الثقافية- العدد "٦٣".

(١٠٤) كان اليمنيون في عهد الاحتلال الإيطالي لإريتريا، وبالذات كبار التجار، يمثلون سلطة الظل في مدينة عصب، وكانوا يسيطرون على الكثير من مقاليد الأمور في هذه المدينة، من التجارة إلى الثقافة وحتى الجيش والقضاء.

وقد شهدت تلك الأعوام تهريباً واسع النطاق لليمنيين، سواءً الفارين من الضرائب التي كان يفرضها عليهم الحكم الإمامي، أو الذين كانوا قد ضاقوا ذرعاً بالحياة المعيشية الصعبة في اليمن، حيث كان تهريب هؤلاء يتم عن طريق مدينة المخا إلى ميناء عصب، وهناك يتم إنزال هؤلاء العمال اليمنيين في منطقة تسمى رأس جامبو(١٠٥).

ويذكر ضرار عبدالدائم أن عملية تهريب هؤلاء العمال كانت تتم عبر براميل شحن من ميناء المخا نهاراً جهاراً، وقد تولى العملية تاجر يمني يسمى (عبده عويصان)، وهو من التجار الذين أسهموا في إرسال الآلاف من العمال اليمنيين إلى معسكر (بيزلي) للأعمال الشاقة، أو للتجنيد في صفوف الفاشست الإيطاليين، وهو إسهام- كما يقول ضرار- لا يمكن التغاضي عنه، بل إن هناك ضرورة ملحة للعودة إلى هذه الفترة المظلمة من تاريخ اليمن، وطريقة وأسلوب الهجرات الجماعية التي كانت تتم حينها بهذا الأسلوب المشين(١٠٦).

ويدلل على ذلك بالاستشهاد بما كان قد رواه شاهد عيان أن اليمنيين كانوا يصلون إلى رأس جامبو- عصب- بأجسام عارية إلا من إزارات صغيرة تستر العورة، ويساقون كقطعان الماشية إلى منطقة (بيزلي) عبر (كامبو سوداق) الذي كان يقع على أطراف المدينة في الشمال الغربي من مدينة (عصب كبير).

ويقول شاهد عيان آخر- عاش تلك الأحداث- إن السيارات العسكرية الإيطالية كانت تنقل الجثث الممزقة، والأشلاء المتناثرة من القتلى اليمنيين إلى جامع "حايسما" في "عصب صغير"، وتسلم إلى قاضي المسلمين "الحاج علي غالب صالح"، حيث كانت ترص وتكفن وتدفن في مقابر عديدة من مقبرة

---

(١٠٥) ورد ذلك في حديث صحفي مع المرحوم منصور عبدالعزيز الحميري رئيس الجالية اليمنية حينها، ونشر في مجلة الوطن، العدد الثالث، مارس ١٩٨٥م

(١٠٦) الحميري، المرجع نفسه.

"الشيخ موسى"، شمال مدينة عصب صغير. ومن بين هؤلاء المهاجرين الجدد من اليمن إلى إريتريا، انطلق الكثيرون إلى الأحراش، وفي اتجاه الغرب، حيث كانت أسباب المعيشة متاحة في مجالي الزراعة والتجارة، وحيث لا ضريبة، ولا مخمنون، ولا مخطط، ولا عسكري تنافيذ. وبدأت الهجرة اليمنية الثالثة تزداد وتتسع، وانخرط بعض المهاجرين اليمنيين في صفوف مقاتلي ثورة الإمبراطور (هيلا سلاسي)، وعادوا إلى جمالهم القديمة، وحملوا بها المؤن والمعدات والأسلحة من جيبوتي إلى جميع أرجاء أثيوبيا.

وقد جاء هؤلاء المهاجرون اليمنيون مع الوجود الإيطالي بشكل كثيف إلى إريتريا كمهاجرين غرباء أولاً، وسكنوا وأقاموا فيها كمواطنين ثانياً، وبدأوا الأعمال والتجارة فيها في مرحلة لاحقة، فبنى اليمنيون الكثير من المنشآت والمباني التي شيدت في عصب، حيث شيد التجار اليمنيون هناك قصوراً بديعة تحاكي في جمالها ونقوشها وطابعها المعماري قصور مدينة المخا الشهيرة، ففي الأعوام ١٩٣٣-١٩٤١م بنيت على الشاطئ الجنوبي لمدينة (عصب) قصور للتجار اليمنيين، مثل بيت عيسى أحمد صائغ، وبيت باكثير، وبيت باحبيشي، وغيرهم وقد تم هدمها في ما بعد عام ١٩٥٨م، عند بناء طريق مداخل ميناء عصب الجديد.

وكانت السلطات الإيطالية قد قررت قبل ذلك، خلال استعمارها لإريتريا، اعتبار عصب الكبير مقراً للبيض، وعصب الصغير مقراً للعرب، وحارة انكالا مقراً للدناكل "العفر"، وهم السكان الأصليون[١٠٧]. ولما ازدهرت هذه المدينة أراد اليمنيون، الذين كانوا يتمتعون بقدر كبير من النفوذ، يشاطرهم في ذلك بعض المواطنين من العفر، تغيير اسم مدينة (عصب) إلى (بندر جديد)

(١٠٧) ضرار عبد الدائم، المرجع السابق.

ليستعيضوا فيها عن (بندر مخا)، وهو الاسم الرسمي لمدينة المخا اليمنية التي انطلقت منها معظم هجراتهم، إذ أنهم وجدوا في هذه المدينة المزدهرة التي احتضنتهم عوضاً عن الحياة القاسية والظروف المعيشية الصعبة في مدينة المخا المتهالكة التي تركوها وراءهم في اليمن.

ومع مرور السنين، تكونت في إريتريا جالية يمنية كبيرة سكن أفرادها في العاصمة أسمرا، ومدينتي عصب ومصوع، واتجه البعض الآخر منهم إلى الاستقرار في باقي المدن، وفي الأرياف. وبحكم الأواصر الدينية وطبيعة الشعب الإريتري المتسمة بالتعايش والتسامح والكرم وحسن الضيافة، فقد حدث اختلاط كبير بين هؤلاء المهاجرين وأشقائهم الإريتريين، وعلاقات زواج وتصاهر، ونتج عن ذلك ظهور جيل جديد من اليمنيين المولودين في إريتريا، وتكاثرت أعدادهم بحيث أصبحوا يشكلون جالية كبيرة لها ثقلها وتأثيرها ونفوذها في أوساط الجاليات العربية والأجنبية الأخرى، وأبناء المجتمع الإريتري، وظل التسامح والتعايش والتلاحم سمة العيش المشترك بين اليمنيين والعرب والأجانب والإريتريين.

وفي حين كان المهاجرون اليمنيون في أثيوبيا هم السباقون في تأسيس أول جالية يمنية موحدة في العالم، في مطلع أربعينيات القرن العشرين، كان طموح إخوانهم في المهجر الإريتري يتطلع إلى تحقيق ما هو أبعد من هذا الإنجاز، والمتمثل بتأسيس جالية تضم جميع المهاجرين العرب المقيمين في إريتريا، وقد تمكنوا من تحقيق هذا الهدف العظيم الذي سيظل التاريخ يذكره لهم بكل الفخر والاعتزاز، حيث تم تأسيس "الجالية العربية" في عهد الانتداب البريطاني عام

١٩٤٢م[١٠٨]، وذلك قبل حوالي خمسة أعوام من تأسيس الجامعة العربية في مصر عام ١٩٤٧م، وشاركهم في ذلك أشقاؤهم من مصر والسودان ودول عربية أخرى. وكان الهدف الأول من إنشاء هذا الكيان هو لم شمل جميع المهاجرين العرب المقيمين في إريتريا، وتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والتعليمية لهم.

وإمعاناً من المهاجرين اليمنيين في تأكيد الهوية العربية، والانتماء القومي لهذا التنظيم الاجتماعي الرائد الذي كان لهم الفضل الأول في تأسيسه وإبرازه إلى حيز الوجود، فقد أصروا وقتذاك- رغم كثرة عددهم- أن يتولى رئاسة الجالية مصري مسيحي. ومنذ وفاته بعد فترة قصيرة من تأسيس الجالية وحتى نهاية القرن الماضي تتابع على تولي منصب رئاسة الجالية العربية عدد من المهاجرين اليمنيين، ونذكر منهم- على سبيل المثل لا الحصر- كلاً من: الشيخ سعيد باعقيل، ومحمد أبوبكر باخشب، وأحمد عبيد باحبيشي، وشقيقه سالم عبيد باحبيشي، وعبد الله باجبع، ومنصور عبدالعزيز الحميري، ومحمد علي العبسي، وغيرهم.

وإلى جانب الخدمات الاجتماعية العديدة التي كانت تقدمها "الجالية" للمهاجرين، فقد أعطت اهتماماً خاصاً للنشاط التعليمي، حيث أنشأ أحمد عبيد باحبيشي وإخوانه قبل ذلك بأعوام أول معهد تعليمي سمي بـ"المعهد الإسلامي"، وكان يقوم بالتعليم فيه مدرسون عرب وإريتريون، وغالبيتهم من خريجي الأزهر الشريف. ومع مرور الوقت توسع هذا المعهد، وتخرج منه نخبة من خيرة الطلبة المتسلحين باللغة العربية الفصحى وتعاليم الدين الإسلامي

---

(١٠٨) هذا التاريخ ورد على لسان الأخ محمد علي العبسي رئيس الجالية السابق في إريتريا.

الحنيف وأصوله، وقد استطاع البعض منهم الحصول على منح دراسية لمواصلة الدراسة في جامعات ومعاهد علمية في بعض الدول العربية، وخاصة الأزهر الشريف.

وقد توسع النشاط التعليمي بعد ذلك، حيث أنشأت الجالية مدرسة في أسمرا بدأت بالمرحلة الابتدائية، ثم توسعت فشملت المرحلتين الإعدادية والثانوية، وقد أنشئت هذه المؤسسة التعليمية على أيدي نخبة ممتازة من المهاجرين الخيرين، وافتتحت بصورة رسمية يوم ٢٨ مارس عام ١٩٤٢م[١٠٩]، وكانت تمثل المدرسة النموذجية الفريدة من نوعها في دول القارة الإفريقية غير الناطقة بالعربية؛ لأنها لم تكن مجرد مؤسسة تعليمية عادية، وإنما جامعة يمنية وعربية مصغرة في إريتريا، ومنبر إشعاع إسلامي وعلمي وثقافي في منطقة شرق إفريقيا، وبعد افتتاح المدرسة قام الشقيقان أحمد عبيد باحبيشي، وسالم عبيد باحبيشي، وآخرون بجمع بعض التبرعات، واشتروا بها عدداً من المباني والمنشآت العقارية التي أصبحت في ما بعد وقفاً على المدرسة، حيث استمرت عائدات هذه العقارات تغطي النفقات التشغيلية، وتسير النشاطات التعليمية التي كانت تقدمها المدرسة لأبناء المهاجرين اليمنيين، والعرب وأبناء الشعب الإريتري على حد سواء، إلا أنه طالها التأميم الاشتراكي الذي حدث في عهد الرئيس الأثيوبي "منجستو هيلي مريام" الذي تولى السلطة في عام ١٩٧٤م. وفي مرحلة لاحقة، وبعد حصول إريتريا على استقلالها الكامل من أثيوبيا عام ١٩٩٣م، وبينما كانت قيادة الجالية تنتظر إعادة أوقاف المدرسة المؤممة،

(١٠٩) هذا التاريخ ورد على لسان الشيخ الأمين الذي كان يشغل منصب مدير المدرسة عام ١٩٨٤م، ونشر ضمن ملف العدد في مجلة الوطن، العدد الثالث، مارس ١٩٨٥م.

أقدمت الحكومة الإريترية على مصادرة وتأميم مباني المدرسة بعد الاستقلال مباشرة عام ١٩٩٣م.

أما الكارثة الثانية التي مُني بها المهاجرون اليمنيون في إريتريا، فقد تمثلت بعملية التأميم والمصادرة التي تعرضت لها ممتلكاتهم وأموالهم ومزارعهم وعقاراتهم في عهد الرئيس الأثيوبي السابق "منجستو"، والتي جعلت بين يوم وليلة من أغنيائهم فقراء، ومن أعزائهم أذلاء، وتسبب كل ذلك فيما بعد في نزوح ومغادرة عدد كبير ممن كان قد تبقى من هؤلاء المهاجرين لإريتريا، حيث عاد البعض منهم إلى اليمن، وتوجه البعض الآخر إلى السعودية والخليج، وإلى مهاجر أخرى جديدة.

ويبقى من المهم أن نشير أيضاً إلى أن المهاجرين اليمنيين كانوا في مقدمة الضحايا والمتضررين الذين فقدوا الكثير من أرواحهم وأموالهم وممتلكاتهم، جراء الحرب الطويلة والطاحنة بين الأثيوبيين والإريتريين على مدى أكثر من ثلاثة عقود في كل أجزاء إريتريا قبل أن ينال الإريتريون استقلالهم في ١٩٩١م ويعلنوا دولتهم في ١٩٩٣م.

وقد تسبب ذلك في وفاة العشرات من المغتربين، ونزوح مجاميع كبيرة منهم إلى السودان الشقيق، بعد أن فقدوا كل ما كانوا يملكونه، وكل ما كانوا قد جمعوه وحصلوا عليه خلال فترة اغترابهم الطويلة، كما أنه يجب ألا ننسى أيضاً ذلك الدور الإيجابي المشرف الذي قامت به الجالية اليمنية في السودان في استقبال وإغاثة هؤلاء النازحين وإيوائهم واحتضانهم، وتقديم كل أنواع الدعم والمساعدة والعون لهم، وتيسير عودة المئات منهم إلى اليمن.

المبحث الخامس: المهاجرون اليمنيون في جيبوتي

١- لمحة تاريخية سريعة عن الهجرات اليمنية إلى جيبوتي

يتفق العديد من المؤرخين على أن أفواج الهجرات السامية التي انطلقت موجاتها من اليمن إلى السواحل الإريترية وهضبة الحبشة، ابتداء من العام ٢٠٠٠ قبل الميلاد تقريباً، قد وصل بعضها إلى جيبوتي والصومال، ويؤكدون أن قبائل العفر والعيسى التي تقطن حالياً في جيبوتي، وأجزاء من أثيوبيا والصومال يعود أصلها في الأساس إلى تلك القبائل اليمنية السامية التي كانت قد هاجرت إلى هذه المنطقة(١١٠). وفي العام ١٥٠٠ قبل الميلاد وجهت ملكة مصر الفرعونية (حتشبسوت) حملة عسكرية إلى بلاد بونت التي كانت تشمل فيما تشمله أراضي تسيطر عليها (جيبوتي)، وخلال الفترة التاريخية التي أعقبت ذلك حتى فجر الإسلام لم ينقطع التبادل التجاري والهجرات بين جنوب الجزيرة العربية (اليمن) وهذه المنطقة، وذلك حتى وقوع اليمن تحت الاحتلال الحبشي(١١١)، ومن ثم ظهور الإسلام الذي وصل إلى جيبوتي عام ٦٣٠م. وخلال الأعوام ما بين (٨٩٠ وحتى ٩٠٠م) قامت في المنطقة التي عرفت بـ"الشاو" أول مملكة إسلامية في القرن الإفريقي، ثم نشأت في هذه الأثناء وبعدها تقريباً مملكة "ايفات" الإسلامية التي كانت تجمع الأقاليم الممتدة من

---

(١١٠) يؤكد الإخباريون القدامى بأن الأصل الحقيقي لقبيلة العفر- إحدى أكبر القبائل في جيبوتي- يعود إلى القبائل اليمنية القديمة التي هاجرت إلى جيبوتي وشمال الصومال وانتشرت بعد ذلك في أجزاء من أثيوبيا وإريتريا، وأن تلك القبائل تنتمي في الأساس إلى منطقة المعافر اليمنية المعروفة حالياً بـ (الحجرية)، وقد أسهم قدم هذه الهجرات ومرور الزمن في تحريف الاسم الحقيقي لهذه القبائل من المعافر إلى العفر.

(١١١) يشير المرحوم محمد عبدالقادر بامطرف في كتاب (الهجرة اليمنية) الصادر عن وزارة المغتربين عام ٢٠٠١م، ص١١، إلى أن الاحتلال الحبشي الأول لليمن قد حدث خلال فترة حكم الملكة بلقيس بنت الهدهاد (٣٣٠-٣٤٥م)، وقد بقي الأحباش في اليمن حتى عام ٣٧٢م، حينما أجلاهم الملك (كرب بهأمن).

(زيلع) في الصومال شرقاً حتى (شلو) في الحبشة، كذلك قامت بعض الإمارات والممالك الإسلامية الأخرى في هذه المنطقة، ما بين القرن الرابع عشر حتى السادس عشر، في حين كانت القرون الميلادية الواقعة بين عامي ١٣٠٠م وحتى ١٦٠٠م قد شهدت قيام وانحلال أكبر مملكة إسلامية في القرن الإفريقي، حيث كان العام ١٥٤٣م قد شهد موت الفاتح الصومالي (أحمد إبراهيم الغازي) الذي اشتهر بكنية "الأشول"، ويرجح البعض انتماءه لأصول عربية يمنية، وبموت هذا الفاتح "الأشول" بدأت تتحلل دولة من أكبر الدول الإسلامية. وتميزت القرون التي تلت ذلك بسيطرة العثمانيين على أجزاء كبيرة من العالم الإسلامي والدول الإفريقية، بما في ذلك سواحل البحر الأحمر الشرقية والغربية، وسواحل القرن الإفريقي، واستمر هذا الوضع إلى أن دخل (نابليون بونابرت) إلى مصر مع بداية القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٣٩م احتل الإنجليز عدن فبادرت فرنسا إلى توقيع اتفاقية تحالف وصداقة في العام ١٨٦٢م مع سلاطين (العفر)، إحدى القبيلتين الكبيرتين في جيبوتي، تخلى فيها العفر للفرنسيين عن حقوقهم في ميناء (أوبوك) أو (أبخ) مقابل عشرة آلاف تالر.

ومع حلول عامي (١٨٨٤ - ١٨٨٥م) دخلت إيطاليا في مجال المنافسة مع الإنجليز والفرنسيين على هذه المنطقة، واتفقت هذه الدول الأوروبية الثلاث على اقتسامها فيما بينها، فصارت (زيلع وبربره) من نصيب إنجلترا، و(اوبوك وتاجورا) من نصيب فرنسا، و(عصب ومصوع) من نصيب إيطاليا، وفي مرحلة لاحقة عادت هذه الدول لتتقاسم ما تبقى من أراضي الصومال. وفي عام ١٨٩٢م اتخذ الحاكم الفرنسي قراراً بالبدء في تشييد مدينة جيبوتي التي أصبحت مقراً للإدارة الاستعمارية الفرنسية، وأصبحت تعرف منذ سنة ١٨٩٦م باسم (الصومال الفرنسي)، وبقي هذا الاسم متداولاً حتى يوليو ١٩٦٧م حين

أطلقت الإدارة الفرنسية عليه اسم "الإقليم الفرنسي للعفر والعيسى". وفي عام ١٩٧٥م تجمعت صفوف المعارضة الوطنية الجيبوتية تحت راية "الرابطة من أجل الحصول على الاستقلال"، وظلت تناضل حتى نالت جيبوتي استقلالها في ١٩٧٧\٦\٢٧م.

٢- الهجرات اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى جيبوتي

بدأت الهجرات اليمنية الحديثة إلى جيبوتي قبل الحرب العالمية الأولى ببضعة عقود، وذلك عندما كانت فرنسا تستعمر جزر مدغشقر، والهند الصينية (فيتنام ولاوس وكمبوديا وتايلند)، حيث كانت سفنها آنذاك تزود بالوقود "الفحم"، وكان لا بد من ميناء في جنوب البحر الأحمر لتزويد هذه السفن بالوقود والمياه واللحوم بدلاً من تزوُّدها بهذه الاحتياجات من ميناء عدن الذي كان تحت سيطرة الإنجليز، ومع اشتداد التنافس بين القوى الاستعمارية الكبرى للسيطرة على المنافذ البحرية الاستراتيجية في منطقتي البحر الأحمر والقرن الإفريقي "إنجلترا وفرنسا" تنبهت إلى أهمية الموقع الاستراتيجي الحيوي الذي تحتله جيبوتي في البحر العربي، والذي جعل منها محطة مهمة على ملتقى الطرق التجارية العالمية التي تربط بين الغرب والشرق. ويشير محمد عبدالواسع حميد الأصبحي في هذا السياق(١١٢) إلى أن فرنسا بعد توقيعها اتفاقية تحالف وصداقة مع سلاطين العفر عام ١٨٦٢م بدأت أولاً باحتلال منطقة "أبخ"، المحاذية لبوغاز باب المندب، ثم ما لبثت بعد ذلك أن امتدت سيطرتها إلى (جيبوتي)، وكانت وقتها لاتزال مجرد موقع ساحلي لا أثر فيه لسكان أو عمران. وبعد افتتاح سلطات الاحتلال الفرنسي مدينة جيبوتي رسمياً، عام

(١١٢) سفير بلادنا لدى جمهورية جيبوتي في النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي، وسفير اليمن (صنعاء) غير المقيم لدى كينيا وتنزانيا خلال نفس الفترة.

١٨٩٢م، عينت (برهان أبوبكر كباي) حاكماً لها. وينوه الأصبحي إلى أن فرنسا عند سيطرتها على "أبخ وجيبوتي" كانت محتاجة إلى من يعمل في بواخرها، ومن يفرغ السفن التي تحمل الفحم، ويومها لم يكن هناك من يمكن أن يقوم بمثل هذه الأعمال الشاقة سوى المهاجرين اليمنيين(١١٣).

قبل انطلاق هجرة اليمنيين إلى جيبوتي، كان هناك مجموعة من الأشخاص اليمنيين يقيمون في جزيرة "ميون"، ومن ضمنهم الرجل الذي كان مسؤولاً حينها عن تصدير العمال اليمنيين إلى جيبوتي، وهو (عبدالله ثابت الأصبحي)، حيث كان يقوم بتزويد السفن الفرنسية بحاجتها من العمال الذين كانوا قد تدربوا على شغل الفحم، وفي نفس الوقت كان الفرنسيون يأخذون عمالاً من "الحكم" الذين يقطنون مناطق (الكدحة، والمخا)، والمناطق المجاورة لها، وكانت لهم مطامع في (الشيخ سعيد)؛ بحكم أنه كان يوجد لهم (فنار) قبل ذلك في مدينة المخا، وكان هذا الفنار يستعمل في إدارة وإرشاد السفن، ولذلك فقد أخذوا مجموعة من "الحكم" ونقلوهم للعمل في أحد البساتين التابعة لهم قرب جيبوتي في منطقة تعرف حالياً باسم "حنبلي". وكان هؤلاء العمال يقومون بحفر الآبار على الطريقة التقليدية اليمنية، ويزرعون شجر النخيل الذي تم نقله من المخا، إلى جانب الفل، والرمان، والخوخ، والطماطم، وكل أصناف الخضراوات، وقد كان جميع المزارعين الذين يعملون في هذه المنطقة من اليمنيين، وفي الوقت نفسه كانت هناك أيضاً مجموعة أخرى من العمال اليمنيين يقومون ببناء المنازل وتشييد المساكن والمعسكرات والمؤسسات والمرافق المختلفة التابعة للفرنسيين في جيبوتي.

---

(١١٣) ورد هذا الحديث في سياق المقابلة الصحفية التي أجراها الكاتب مع المرحوم السفير محمد عبدالواسع حميد الأصبحي، ونشرت ضمن الملف الصحفي عن جيبوتي وأثيوبيا في العدد الثالث من مجلة الوطن، مارس ١٩٨٥م.

أما فيما يتعلق بالمراحل التي مرت بها الهجرة الحديثة لليمنيين إلى جيبوتي، وكيف حدثت هجرة البعض منهم من هناك إلى فرنسا، فقد ذكر لنا عدد من أعلام الرعيل الأول من المهاجرين الذين التقيناهم أن (الفحم) كان في ذلك الوقت هو الوقود الرئيسي للبواخر، وكان الأوروبيون بصفة عامة لا يحبذون العمل في هذا المجال لمشقته وأضراره الصحية، مما دفعهم إلى الاستعانة بالعمالة اليمنية لتولي هذه المهمة، حيث كان يعمل في كل باخرة ما بين ثمانين إلى مائة وعشرين شخصاً من هؤلاء العمال، أي بمعدل أربعين شخصاً في الوردية الواحدة التي مدتها أربع ساعات، ولم يكن الأوروبيون يقومون بأكثر من عملية الإشراف عليهم، وقد حدث أن بعض اليمنيين كانوا يتسللون خلال انتقال البواخر بين الموانئ الأوروبية إلى فرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول، حيث كانوا ينزلون هناك بأي بطاقة نظراً لأنه لم يكن يوجد قبل الحرب العالمية الأولى جوازات، أو بطاقات، أو صور، وكان كل ما يحمله هذا المهاجر اليمني حينها هو مجرد ورقة على شكل بطاقة عادية (أيِّ بطاقة)، وهي تكون في أغلب الأحوال تابعة لشخص آخر غيره؛ لأنه كان يحدث أن يعمل أحدهم في باخرتين في وقت واحد فيكون حاملاً لبطاقتين، يسلم إحداها لشخص آخر، فيقوم بدوره باستعمالها في العمل والتنقل، رغم أنها تحمل اسم الشخص الآخر، وقد استمر الوضع على هذا الحال حتى منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، إذ أنه بعد أن تم اكتشاف النفط واستخراجه بدأت السفن الفرنسية تستعمله بدلاً عن الفحم، فبدأوا بإعادة اليمنيين الذين لم تكن لديهم هويات من فرنسا، حيث عاد كثيرون منهم إلى جيبوتي، وعاد البعض منهم إلى اليمن. ومنذ ذلك الحين تقريباً أخذت هجرة اليمنيين إلى جيبوتي (التي كانت في البداية متتالية وكثيفة) في التراجع والانحسار بشكل تدريجي حتى نهاية أربعينيات القرن الماضي، وهي

ذات الفترة التي تزامنت مع بعض المساهمات والنشاطات التي كان قد قام بها الشباب اليمني في جيبوتي لدعم حركة الأحرار اليمنيين، خلال النصف الثاني من الأربعينيات. ونذكر منها مثلاً قيام إبراهيم العطار، شقيق الدكتور محمد سعيد العطار، عام ١٩٤٦م، بإلقاء محاضرة قدم فيها للمهاجرين تعريفاً بـ(الجمعية اليمنية الكبرى) في عدن، وشرح لهم أهدافها، وحثهم على دعمها، وقال للحاضرين: "إن من يريد منهم أية معلومات عن هذه الجمعية السياسية التي تناهض الحكم الإمامي الطاغي في اليمن فأنا سأزوده بها".

وقد كان لدى هؤلاء الشباب دفاتر وسندات لتحصيل الاشتراكات والتبرعات من المهاجرين وإرسالها إلى الجمعية، وقد أزعج هذا النشاط السلطات الفرنسية في جيبوتي فقام مستشار الحاكم الفرنسي، ويدعى (بن لدمان) - وكان هذا المستشار قبل ذلك قد زار اليمن، والتقى بالإمام يحيى وولي عهده الأمير أحمد- باستدعاء كلٍّ من محمد عبد الواسع حميد الأصبحي، وأحمد شعلان، والمرحوم علي طاهر، وكان قبل ذلك قد استدعى إبراهيم العطار لوحده، ووجه لهم تهديداً صريحاً بأنهم (إذا مارسوا أي نشاط، أو تحدثوا عن اليمن أو الإمام بسوء فإنه سوف يقوم بإخراجهم من جيبوتي بعزيمة مكسرة، ويسلمهم للإمام"[١١٤]. ولهذا فقد أحجم اليمنيون بعد ذلك عن القيام بأي نشاط سياسي لإدراكهم أن الفرنسيين كانوا يريدون للوضع في اليمن أن يبقى على ما هو عليه، وأنهم ليس لديهم النَّفَس الطويل كما هو الحال عند الإنجليز.

ومنذ أوائل خمسينيات القرن المنصرم تواصلت مساعي المهاجرين اليمنيين في جيبوتي لإيجاد كيان اجتماعي أو اتحاد، أو نادٍ يجمع شملهم، وتكللت

---

(١١٤) هذا الحديث ورد على لسان الدكتور محمد سعيد العطار، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة غرب آسيا في (حوار الثمانينيات)، الذي أجريته معه ونشر على جزءين في صحيفة ١٣يونيو، منتصف عام ١٩٨١م.

جهودهم في هذا الإطار في تكوين نادٍ يجمع كل العرب في جيبوتي خلال النصف الأول من الخمسينيات، وهو "نادي الشبيبة العربية"، والمقصود بتسمية العرب هنا هم المهاجرون اليمنيون فقط؛ لأنه لم يكن يوجد يومها في جيبوتي أي مهاجرين عرب من جنسيات أخرى غير اليمنيين، وقد حاول الفرنسيون اختراق هذا النادي بحيث تركوا عضويته محصورة على المهاجرين اليمنيين الذين كانوا يحملون الجنسية الفرنسية[١١٥]. وبناء على ذلك فقد طلب الفرنسيون حينها من اليمنيين الذين لم يكونوا يحملون جنسيات فرنسية تأسيس نادٍ خاص بهم، فشكلوا "الجالية العربية اليمنية" في جيبوتي عام ١٩٥٨م، وقد لعبت هذه الجالية دوراً مهماً وإيجابياً في لَمِّ شمل المهاجرين وتوحيدهم، وجمع كلمتهم، وتوطيد أواصر الاتصال والتواصل بينهم، وحل المشاكل والصعوبات التي تواجههم كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. إلا أنها قررت النأي بنفسها عن التدخل في الشأن السياسي؛ نظراً للحساسية الكبيرة التي كانت تبديها سلطات الاحتلال الفرنسي في جيبوتي تجاه أي نشاطات تحاول أن تقوم بها الجالية، وتتسبب في تعكير صفو العلاقات الودية التي كانت قائمة بين بعض المسؤولين الكبار في سلطات الانتداب وبين رموز نظام الحكم الإمامي. وقد استمر هذا الوضع إلى ما بعد قيام ثورتي سبتمبر ١٩٦٢م وأكتوبر ١٩٦٣م.

وبعد استقلال جيبوتي عام ١٩٧٧م، حاول المغتربون مراراً وتكراراً الحصول على التصاريح الرسمية لإعادة إحياء الجالية وتفعيل نشاطها، إلا أن السلطات الجيبوتية كانت تبدي مخاوفها وتوجسها من أي نشاط اجتماعي من هذا القبيل.

---

(١١٥) لم تكن قد وجدت حينها الجنسية الجيبوتية، وكانوا يعاملون أبناء البلد الأصليين كرعايا فرنسيين.

ومع استمرار تبادل الزيارات واللقاءات الرسمية بين الجانبين اليمني والجيبوتي، على مختلف المستويات، وتشكيل اللجان المشتركة ونجاحها في إرساء دعائم وطيدة لعلاقات نموذجية أخوية متميزة ومتكافئة بين البلدين والشعبين الشقيقين، دخلت العلاقات بين الجالية اليمنية والحكومة الجيبوتية في طور جديد، وتم السماح للمغتربين بتأسيس "الجالية اليمنية" في السنوات الأولى من ثمانينيات القرن المنصرم، وتسلم قيادتها نخبة ممتازة من أعلام وأعيان ووجهاء المغتربين، وفي طليعتهم عميد الجالية الشيخ طاهر سعيد سيف عبدان القرشي، وعبدالرحمن أحمد طه، وعلي محمد حيدر، وعبدالرحمن محمد حيدر، ومحمد مقبل واصل، وعبدالرقيب سعيد سيف، وجميل عبدالكريم الشوافي، ومحمد البكري وآخرون. وقد كان في مقدمة المشاريع التي شيدتها الجالية بناء مدرسة نموذجية لأبناء الجالية تشمل جميع المراحل التعليمية، وتدرس المنهج اليمني.

ورغم ذلك، يبقى المهاجر اليمني في جيبوتي من أقل مهاجرينا اهتماماً بالنواحي السياسية؛ وذلك بسبب تغلب الاهتمام التجاري والمالي على تفكيره، وربما أن هذا هو السبب الذي جعل أبناء الجالية اليمنية في جمهورية جيبوتي يشكلون ثقلاً غير عادي، وقوةً سياسية واقتصادية واجتماعية لا يستهان بها في هذا البلد.

المبحث السادس: الهجرات اليمنية إلى دول ساحل شرق إفريقيا

١- الهجرات اليمنية إلى الصومال

تلاحقت الهجرات من جنوب الجزيرة العربية نحو القرن الإفريقي عموماً والصومال بوجه خاص، منذ فجر التاريخ، وإن كان بعضها قد حدث بصورة بعثات تجارية أو دينية لتستقر فيما بعد في هذه المنطقة من القرن الإفريقي[١١٦]. ويؤكد علي الجمرة [١١٧] أن التجار اليمنيين هم أول من اكتشفوا منطقة الساحل الشرقي لإفريقيا، وأنهم كانوا أقدم من وطؤوا الساحل الشرقي لإفريقيا، حيث كان قدومهم للتجارة حيناً والاستيطان أحياناً أخرى، ونجحوا في تأسيس عدة مراكز تجارية للاشتغال بتجارة الذهب والعاج وغيرها[١١٨]. وفي الفترة التي أعقبت ظهور الإسلام، ظهرت عوامل أخرى غير العامل التجاري أو الامتداد الحضاري[١١٩]، وقد نتج عن وجود تلك العوامل اكتشاف اليمنيين لمراكز جديدة على الساحل الشرقي لإفريقيا، واستقرارهم الدائم فيها، ثم تطور الأمر إلى إقامة كيانات سياسية عربية إسلامية؛ إذ كثرت الإمارات والمدن العربية، وكثر عدد المهاجرين إلى الساحل الشرق إفريقي واستقرارهم فيه، وقد حدث هذا التواجد العربي الإسلامي خلال هذه الفترة نتيجة لدوافع متعدد [١٢٠]، أبرزها المنازعات الدينية والسياسية التي اندلعت خلال عصري الدولتين الأموية والعباسية،

---

(١١٦) يذكر الإخباريون القدامى أن قبيلة (اَلْ سَمَعْ أل) اليمنية هاجرت إلى المنطقة التي تسمى (صوماليا) وأن كلمة الصومال تحريف لكلمة (اَل سمع أل) انظر: كتاب الهجرة اليمنية، محمد عبدالقادر بامطرف ص٩.

(١١٧) الجمرة، المرجع السابق، ص ٨٣.

(١١٨) يشير المرحوم محمد عبدالقادر بامطرف في كتاب (الهجرة اليمنية) الصادر عن وزارة المغتربين عام ٢٠٠١ م ص ١١، إلى أن الاحتلال الحبشي الأول لليمن قد حدث خلال فترة حكم الملكة بلقيس بنت الهدهاد. (٣٣٠-٣٤٥م) وقد بقي الأحباش في اليمن حتى عام ٣٧٢م حينما أجلاهم الملك (كرب بهأمن).

(١١٩) بامطرف، محمد عبدالقادر، المرجع السابق ص ٤١.

(١٢٠) زكريا، جمال قاسم، استقرار العرب في الساحل الشرقي لإفريقيا، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الخامس، إبريل ١٩٧١م.

وظهور الفرق والمذاهب المتعددة، مما دفع الكثير من العرب اليمانيين أولاً، والعمانيين في مرحلة لاحقة، إلى الهجرة إلى موانئ الساحل الشرقي لإفريقيا[١٢١]، وقد نتج عن امتزاجهم بسكان السواحل الإفريقية ظهور ثقافة مميزة المعالم أخذت بنصيب متفاوت من الثقافات المتعددة.

وقد حدثت آخر الهجرات اليمنية والعربية إلى الصومال ومنطقة شرق إفريقيا قبل حوالي (٢٩٠-٣٦٠) عاماً[١٢٢]، إلا أن الهجرة الحديثة لليمنيين إلى الصومال بدأت بين نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، واستمر تدفقها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت من منطقة حضرموت بدرجة أساسية، ومن بعض المحافظات الشرقية والجنوبية، ثم جاءت الهجرات اللاحقة من بعض المحافظات الوسطى والشمالية في بداية القرن العشرين، واتخذت شكلها الجماعي في نهاية الحرب العالمية الأولى بعد هزيمة تركيا في هذه الحرب، وانسحاب القوات العثمانية من شمال اليمن.

وقد تأسست أول جالية يمينة في الصومال عام ١٩٤٢م، بفضل جهود مجموعة من الشباب اليمني، وكان الاسم الأول لهذه الجالية هو "اتحاد التجار العرب والصومال"، ثم تغيرت التسمية في مرحلة لاحقة إلى (نادي الشباب اليمني)، إلا أن علي قاسم الحبيشي[١٢٣] قد أكد أن (نادي الشباب اليماني) هو

---

(١٢١) يشير محمد عبدالقادر بامطرف في كتاب (الهجرة اليمنية) الصادر عن وزارة المغتربين ٢٠٠١م، (ص٧٢) إلى أن المهاجرين اليمنيين الحضارم هم الذين أطلقوا اسم (مقر الشيوخ) على المدينة الصومالية التي حرَّف البرتغاليون اسمها في ما بعد إلى (مقديشو)، وكان العمانيون ينازعون الحضارم على السلطة على هذه المنطقة، وقد دحروا الحضارم منها في القرن الـ١٤ وأسسوا سلطنتهم بها.

(١٢٢) زكريا، جمال قاسم، دور العرب في كشف إفريقيا، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الرابع، يناير ١٩٧١م.

(١٢٣) رئيس الجالية اليمنية السابق (شمال اليمن) وقد استشهد خلال الأشهر الأولى لاندلاع الحرب الأهلية في الصومال.

أول تنظيم يمني تم تأسيسه في الصومال قرب نهاية الحرب العالمية الثانية، وأنه لم يكن هناك أي كيان لليمنيين قبل هذا التاريخ. لكن عبد الحميد سالم الشيباني[١٢٤] أشار إلى أنه تم تأسيس "الجالية العربية اليمنية" عام ١٩٤٣م، التي شغل الشيباني مهام أمينها العام للأعوام ١٩٤٥/٤٣م، كما تم إنشاء "نادي الشباب اليمني" في العام نفسه، وتم في وقت لاحق إنشاء ما عرف بـ"نادي النهضة"، وهو تجمع آخر لليمنيين في الصومال قام بتأسيسه أبناء الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين نتيجة لشعورهم بالغبن من احتكار الجيل الأول من الآباء لجميع المناصب القيادية، وتحكمهم في تسيير نشاط "نادي الشباب اليمني". واستمر هذا الوضع حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تم تأسيس "الجالية العربية اليمنية في الصومال" نهاية عام ١٩٤٥م التي نشأت وظلت جالية موحدة لجميع اليمنيين.

وقد اضطلع "نادي الشباب اليمني" بدور فاعل ومؤثر تجاه أبناء الجالية خلال السنوات الأولى من تأسيسه، وكان من أبرز إنجازاته تأسيس "مدرسة الفلاح" التي استمرت تؤدي دورها لبعض الوقت، ثم أُغلقت بعد ذلك لفترة من الزمن بعد توقف نشاط نادي الشباب اليمني نتيجة للخلافات التي حدثت بين أعضائه، وأدت في ما بعد إلى تفكك إدارته وتجميد نشاطه.

وقد تكللت جهود ومساعي الخيرين من أبناء الجالية ودعمهم السخي بعودة مدرسة الفلاح مجدداً لتؤدي دورها التعليمي والتنويري والتثقيفي الذي ترك تأثيره الإيجابي، وبصماته الخلاقة على جيل كامل من أبناء المهاجرين اليمنيين في الصومال، خلال تلك الفترة، وظلت تؤدي دورها لسنوات إلى ما بعد

---

(١٢٤) أحد أعيان ووجهاء ومؤسسي الجالية اليمنية في الصومال وممثل الأقليات في مجلس الشيوخ الإيطالي، وقد عمل لاحقاً مستشاراً للسفارة اليمنية بمقديشو.

استقلال الصومال عام ١٩٦٠م، حيث قامت الجالية اليمنية في نهاية ستينيات القرن المنصرم بتوقيف نشاط هذه المدرسة، وتبرعت بها للحكومة الصومالية.

وقد شهدت الأعوام التي تلت قيام الثورة في اليمن عامي (١٩٦٢م ١٩٦٣م) (سبتمبر وأكتوبر) عودة قوية للجالية اليمنية في الصومال التي ظلت موحدة ومتماسكة حتى عام ١٩٦٥م، الذي شهد قيام بعض الكيانات الصغيرة ذات الصبغة التشطيرية والمناطقية، ونجاحها في استقطاب أعداد كبيرة من أعضاء الجالية العربية اليمنية الموحدة إلى صفوفها. وحدث ذلك بعد ظهور "رابطة أبناء الجنوب العربي"، و"الجمعية الحضرمية" عام ١٩٦٥م، إضافة إلى العديد من الكيانات الصغيرة الأخرى التي ظهرت تحت مسميات عديدة حينها، وبخاصة بعد إنشاء "رابطة أبناء الجنوب العربي" في الصومال، ووصول أحد قادتها البارزين إلى الصومال في ذلك العام، الذي ترجح بعض المصادر أنه عبدالرحمن الجفري، وكان قد جاء إلى مقديشو عن طريق مدينة ممباسا الكينية[١٢٥]. وفي تلك الفترة، قامت الحكومة الصومالية بإصدار مرسوم حكومي نصَّ على أن كل مواطن في الصومال- وبخاصة المولودين في الأرض الصومالية- له الحق في اختيار الجنسية التي يرغب فيها، واقترن هذا القرار بإلغاء التصريح الممنوح للجالية العربية اليمنية من قبل الحكومة الصومالية، وظل هذا الوضع قائماً حتى عام ١٩٧٣م حين قامت سفارة الجمهورية العربية اليمنية بمقديشو باختيار بعض الأعيان والوجهاء في الجالية ممن ينتمون إلى المحافظات الشمالية للاستعانة بهم في التعريف بالمغتربين الذين كانوا يتقدمون بطلبات للحصول على جوازات السفر اليمنية. وفي عام ١٩٨٠م رتبت السفارة اليمنية بمقديشو "التابعة للجمهورية العربية اليمنية"

(١٢٥) يعتبر عبدالرحمن الجفري أحد المؤسسين لرابطة أبناء الجنوب وقادتها التاريخيين.

لإجراء انتخابات جديدة لاختيار هيئة إدارية للجالية، ووجهت الدعوة للمغتربين المنتمين للمحافظات الشمالية للمشاركة في هذه الانتخابات التي جرت تحت إشراف السفارة، وترتب عنها انتخاب هيئة إدارية جديدة للجالية، إلا أن حدوث بعض الملابسات التي طعنت في نزاهة هذه الانتخابات، واقتران نشاط الهيئة الإدارية المنتخبة ببعض الممارسات والتصرفات السلبية، دفع السفارة إلى إلغاء الهيئة الإدارية المنتخبة، وقامت باختيار هيئة إدارية بديلة عن طريق التعيين.

وكرد فعل على ذلك، قام المغتربون الذين ينتمون للمحافظات الجنوبية بتشكيل جالية أخرى خاصة بهم، وبقي الوضع على هذا الحال إلى ما بعد إعادة وحدة الوطن اليمني أرضاً وشعباً في الـ ٢٢من مايو ١٩٩٠م. حيث تم إعادة لَمِّ شمل الجالية اليمنية في الصومال من جديد، وجرت انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة لاختيار هيئة إدارية موحدة للجالية، وانتخب محمود عبود رئيساً للجالية، وقد ظل عبود يشغل هذا المنصب إلى ما بعد الإطاحة بنظام الرئيس محمد زياد بري، ومن ثم اندلاع الحرب الأهلية في الصومال الشقيق نهاية عام ١٩٩١م.

وضع الجالية اليمنية في الصومال بعد الحرب الأهلية

قبل اندلاع الحرب الأهلية في الصومال، كان اليمنيون يتمتعون بامتيازات كبيرة، وكانوا يمثلون بمقاعد في البرلمان، ووزراء في الحكومة، وقادة في الجيش وأساتذة في الجامعات، ووكلاء ومديرين في المؤسسات الحكومية، وكان العدد الأكبر منهم يحملون الجنسية الصومالية، ويعاملون كمواطنين صوماليين، باستثناء نسبة بسيطة منهم لا تتعدى الـ٢٠% ظلوا يحتفظون بجنسيتهم اليمنية، أو يحملون جنسية مزدوجة.

أما في الجانب الاقتصادي، فقد كان هناك تجار يمنيون بارزون في العديد من المدن الصومالية، وكان العديد منهم يعملون في مجال الاستيراد والتصدير وتجارة المواشي، والموز، وبعض المنتجات الزراعية الأخرى، وفي العاصمة الصومالية مقديشو كان يوجد حي وسوق تجاري ذائع الشهرة لليمنيين، يسمى "بلاجا عرب". وكان هناك أيضاً عدد من اليمنيين يعملون في مجال الزراعة ويمتلكون مزارع كبيرة وحديثة في العديد من مناطق الصومال، وخصوصاً في منطقة "أفجوي" القريبة من العاصمة مقديشو، لكن اندلاع الحرب الأهلية أواخر عام١٩٩١م، واستمرار تداعياتها لأكثر من عقد ونصف من الزمن، غيَّر الكثير من الأوضاع، وخلف وضعاً مختلفاً ومغايراً لما كان في السابق(١٢٦).

ومع حلول عام ٢٠٠٦م حصل نوع من التفاهم الضمني والاتفاقات بين أطراف الصراع، وشهدت البلاد بعض الاستقرار، وكانت اليمن أول دولة عربية تبادر إلى إعادة افتتاح سفارتها في مقديشو. وفي الصومال، حيث المهمة الدبلوماسية معقدة للغاية، كان لا بد من تعيين سفير مخضرم ومحنك يتحلى بالشجاعة والقدرة على الإقناع والتأثير، والتحلي بالمهارة الدبلوماسية، فكان أن وقع الاختيار على السفير أحمد حميد عمر، الذي كان قد خبر الملف الصومالي وتعايش معه من سفارات اليمن في أديس ابابا ونيروبي وحتى صنعاء لحظة بلحظة، منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين. وقد نجح أحمد عمر في إعادة لَمِّ

(١٢٦) إن انهيار الدولة في الصومال بعد عام ١٩٩١م نتج عنه العديد من التداعيات، لعل أبرزها انفصال شمال الصومال (جمهورية أرض الصومال) وتبعها إعلان (بونت لاند) كولاية فيدرالية في الوسط، واشتعال الحرب الأهلية في العاصمة مقديشو ومناطق الجنوب بين الفصائل المتناحرة، كذلك فإن غياب الدولة كرس حكم أمراء الحرب ومسؤولي العشائر الذين قسموا الصومال، خصوصاً الجزء الجنوبي إلى إقطاعات خاصة بهم.

شمل هذه الجالية العريقة، وضخ الدماء الجديدة في شرايين أنشطتها، وعادت لتمارس دورها الخدمي مجدداً في أوساط المهاجرين اليمنيين بفعالية كبيرة.

وتمتلك الجالية اليمنية في مقديشو مقراً ومدرسة، وتقوم بتنظيم نشاطات ثقافية ورياضية متعددة، كما تشارك فرق مدرسة الجالية الرياضية، بما فيها فرق الطالبات لكرة السلة وكرة الطائرة، ضمن الدوري العام لمدينة مقديشو. ويقدم الدعم للجالية اليمنية في الصومال تجار يمنيون بغية مساعدتها في تسيير نشاطها وتقديم خدماتها لأبناء الجالية، وكذلك الأمر أيضاً بالنسبة للمدرسة التي يعمل فيها معلمون متطوعون يقومون بتدريس الطلاب الذين يقترب عددهم من ألف طالب وطالبة، ويحصلون في مقابل ذلك على حوافز مالية رمزية يتم دفعها من عوائد الرسوم السنوية التي تقوم إدارة المدرسة بتحصيلها من الطلاب الميسورين، والمحددة بمبلغ سنوي لا يتجاوز (٢٠٠) دولار عن كل طالب، ومع ذلك فإن كثيراً من الطلاب لا يستطيعون دفع الرسوم، ويقدم لهم التعليم مجاناً.

وقد أشار عبدالله الضالعي[١٢٧] (رئيس "الجالية اليمنية" في الصومال)، إلى أن عدد أبناء الجالية اليمنية في الصومال يقدر بـ(٢٥) ألفاً، يمارس العديد منهم التجارة في مجالات قطع الغيار للسيارات، والكهربائيات، والإلكترونيات، إضافة إلى تجارة الذهب، والمواشي، وبيع المواد الغذائية، كما يمتلك العديد منهم مزارع للموز والفواكه المختلفة، خصوصاً في مدينة "أفجوي".

وفي جانب ذي صلة، كانت مرحلة ما بعد انهيار الدولة في الصومال سبباً لحدوث عمليات سطو عديدة لممتلكات يمنيين، مثلما تعرض الكثير منهم للسرقة

---

(١٢٧) صحيفة (٢٦ سبتمبر)، حديث صحفي مع عبدالله الضالعي، العدد (١٣٠٩)، ٢٢ فبراير ٢٠٠٧م.. مجلة (العربي) الكويتية، العدد (٣٥٥)، يونيو ١٩٨٨م ص١٤٢.

وبعضهم للقتل، حتى أن العديد من تجار الذهب ظلوا لسنوات يخفون نوع تجارتهم خوفاً من مضايقتهم وتعرضهم للقتل.

ولا يقتصر وجود الجالية اليمنية على (مقديشو)، و(كسمايو)، ومدن في الوسط والجنوب الصومالي، إذ تتواجد الجالية في (بصاصو) مثلما توجد جالية أيضاً في أرض الصومال القريبة من اليمن بمحاذاة (١٠٠٠) كيلومتر على البحر.

ففي مدينة (هرجيسا) عاصمة "أرض الصومال"، نجد تاريخاً تجارياً تمتد جذوره لسنوات طوال، كان اليمنيون هم أبطاله في التجارة، كما نجد أيضاً أطلال جالية يمنية عريقة يقيم المئات من أفرادها في الوقت الحاضر في "أرض الصومال"، وبضع مئات آخرين في "بونت لاند" الفيدرالية، ويمارس عدد كبير منهم النشاط التجاري، ويتقاسمون الحياة البسيطة مع سكان "أرض الصومال" و"بونت لاند". وقد قام اليمنيون في أرض الصومال بتأسيس "جالية" لهم وتخصيص مقر لها، وتم انتخاب مراد مبارك رئيساً للجالية التي تقوم بمتابعة قضايا اليمنيين وتوفير ما يحتاجونه من الدعم والخدمات الضرورية، ومراد مبارك كان يعيش في مدينة (زيلع) القريبة من خليج عدن، حيث كان والده من كبار التجار في المدينة، وكانت تجارته هناك ذائعة الصيت، وبعد أن تم الإعلان عن قيام (جمهورية أرض الصومال)، عام ١٩٩١م، استفادت سلطة "أرض الصومال" كثيراً من موهبة مراد وإبداعه في مجال الرسم، وكلفته بتصميم عملة أرض الصومال، وكذلك العلم، والطوابع البريدية، وكافة المجسمات الجمالية والرموز، والشعارات الرسمية التي يحتاجون لها بعد إعلانهم قيام "جمهورية أرض الصومال" من جانب واحد.

٢ـ الهجرات اليمنية إلى كينيا

لم يكن الصحفي العربي محمود عبد الوهاب مبالغاً عندما قال: "إنه في كل كتب كينيا هناك فصل كامل عن الوجود العربي القديم في هذا البلد، وبخاصة في مدن الساحل الشرقي الذي كان منطقة نفوذ بحري أيام الازدهار العربي، عندما كانت الأساطيل العربية تحتكر الطريق البحري إلى الهند والشرق". ويؤكد ذلك أن فاسكو دي جاما عندما ضل الطريق ألقت به مراكبه إلى مدينة (ماليندي) التي تبعد عن (ممباسا) ١٣٠ كيلومتراً فقط، واستعان هناك ببعض البحارة العرب الذين أرشدوه إلى الطريق الصحيح. وعندما عاد "دي جاما" من رحلته الاستكشافية الإفريقية، كتب مرافقوه في الرحلة عن المدن الزاهرة والتجارة الغنية التي كانت قائمة في مدن الساحل الشرقي لإفريقيا، وكانت يومها تحت السيطرة العربية.

وذكر السيد علوي بن طاهر الحداد أن الرواد الأوائل الذين نشروا الإسلام في كينيا هم من العرب القادمين من منطقة حضرموت اليمنية وعمان الذين وصلوا إلى سواحل كينيا في القرنين الثامن والتاسع للهجرة[١٢٨]. وقد تأسست في سواحل كينيا سلطنات إسلامية بزعامة عربية، وقد أكد (بربوسا) هذا الأمر بعد أن زار بعض المدن الساحلية في عام ١٥٠٠م. ويقول (بربوسا) البرتغالي: إن مدينة ممباسا كان لها سلطان خاص بها وهو من العرب، وكذلك الحال في ماليندي الواقعة شمال ممباسا، ويسكنها العرب، وعليهم أمير منهم[١٢٩]. وتعد آخر الهجرات التي قام بها اليمنيون إلى كينيا حديثة العهد قياساً بالبلدان

---

(١٢٨) الحداد، علوي بن طاهر، الإسلام والمسلمين في العالم، ج ١، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٥م ص ١٧٠.

(١٢٩) شهاب، حسن صالح، تاريخ اليمن البحري، ص٩١، ٩٢.

المجاورة لها، حيث يؤكد الشريف محمد أحمد البيتي[١٣٠] أن أحدث الهجرات اليمنية إلى كينيا كانت قبل حوالي ٢٥٠ سنة، مشيراً إلى أن هذه الهجرات لم تكن جماعية وإنما كانت هجرات متقطعة وغير ثابتة الاستقرار والإقامة.

لقد استمرت الهجرة إلى كينيا في القرنين التاسع عشر والعشرين، وقد ورد في التقرير الإحصائي لعام ١٩٢١م لمستعمرات كينيا والمحمية ما يلي: إن المستوطنات العربية في البلاد قائمة منذ وقت طويل، وموجة هجرة العرب الحضارم في ازدياد، وإن ٧ و٨% من السكان العرب من كينيا، وهم ٨٨ ذكوراً و٢٣٢ من الإناث، احتفظوا بجنسيتهم الحضرمية، بينما سجل (١٣٤٧) أن الجزيرة العربية مسقط رأسهم، ومن الناحية العملية يمكن القول إنهم جميعاً من حضرموت أو ولدوا في كينيا"[١٣١].

ولم تتحقق عملية الاستقرار والإقامة الدائمة للمهاجرين اليمنيين في المحافظات والمدن الكينية إلا منذ قرابة (١١٠- ١٢٠عاماً)؛ وذلك نتيجة لتحسن ظروف وأوضاع هؤلاء المهاجرين، وحصولهم على فرص العمل المغرية، وبدء ممارستهم لبعض الأعمال والأنشطة التجارية المتوسطة والصغيرة. وقد تقلصت الهجرة اليمنية إلى كينيا أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، وازداد تقلصها بعد استقلال كينيا عام ١٩٦٣م، وإصدار تشريعات تحد من الهجرة الخارجية إلى كينيا، وتشريع آخر يمنع تحويل العملة إلى خارج البلاد، وعاد عدد من مهاجري اليمن الحضارمة في كينيا إلى اليمن خلال تلك الفترة، وخاصة من أولئك الذين هاجروا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، واستقر عدد آخر في كينيا، والتحقوا بالموجات البشرية من

---

(١٣٠) رئيس الجالية اليمنية السابق في كينيا.

(١٣١) انظر: دبليو إنش انجرامس، حضرموت ١٩٣٤ - ١٩٣٥ م، تعريب سعيد عبد الخير النوبان، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ص١٦٩.

المهاجرين اليمنيين الذين استقروا في كينيا في القرون السابقة[١٣٢]. لكن هذه الهجرة عادت للتنامي مرة أخرى في الثمانينيات والتسعينيات بعد تخفيف القيود على الهجرة، وإلغاء التشريع الذي يمنع تحويل العملة للخارج.

وتركز نشاط اليمنيين في البداية في الزراعة والتجارة الصغيرة والمتوسطة، ثم تجارة وصناعة الجلود، وتوسع لاحقاً ليشمل العديد من الأنشطة التجارية، والزراعية، والاقتصادية، والاستثمارية، والتصدير والاستيراد، مثل تصدير منتجات البن والشاي، وامتلاك مزارع للبن والشاي، وتربية المواشي، وصناعة الألبان، والصناعات الغذائية، والاستثمار في قطاعات الفندقة والنقل، ومواد البناء، وصناعة الزجاج، والسياحة، ومطاحن الغلال، وغير ذلك. وقد غدت نشاطات اليمنيين واستثماراتهم لا يستهان بها، وتشمل كافة الجوانب الاقتصادية والزراعية، والعقارية، وكذلك لهم نشاطات واستثمارات واسعة في مجالات النقل البري والوكالات التجارية. ومازال اليمنيون حتى اليوم هم المتصدرون لتجارة ودباغة الجلود، وتجارة البن والشاي، والحبوب، والفلافل، والمواد الغذائية، وجميع أنواع السلع المصنعة والمنتجة محلياً أو في الخارج.

ورغم أن الكثير من أبناء المهاجرين نالوا قسطاً وافراً من التعليم والتأهيل والمؤهلات العلمية والأكاديمية الرفيعة، فإنهم أنهم لم يهتموا كثيراً بتنظيم أنفسهم في كيان نقابي واجتماعي يلم شتاتهم، ويدافع عن قضاياهم، ويصون حقوقهم، كما هو حال الجاليات الهندية والآسيوية، وربما أن مرد ذلك يعود إلى أنهم جميعاً، باستثناء مجموعة قليلة جداً، يحملون الجنسية الكينية، ويعاملون كمواطنين كينيين.

---

(١٣٢) باصرة، المرجع السابق، ص١٠٨.

وكانت الجالية اليمنية قد أنشأت أول كيان لها أواخر أربعينيات القرن الماضي، وهي "جمعية الإسعاف الخيرية" التي ترأسها الشيخ عامر النهدي، واستمر نشاطها حتى عام ١٩٦٦م، ثم توقف بعد وفاة الشيخ عامر، ثم عادت بعد عدة سنوات لتمارس نشاطها بشكل محدود في مدينة ممباسا، برئاسة الشيخ عبدالله سعيد الزبيدي، كما تم إنشاء "الرابطة الحضرمية لإفريقيا الشرقية" التي تأسست في مدينة ممباسا في مارس ١٩٦٣م، وفي ثمانينيات القرن المنصرم أسس اليمنيون "الجمعية الخيرية العربية الكينية"، وهي كيان أشبه ما يكون بجمعية صداقة عربية كينية، في مدينة نيروبي، وقد ترأسها الشيخ سالم بالعلا، وأوكلت مهام رئاسة فرع الجمعية في "ممباسا" لعبد الناصر بالعلا، وقد اضطلعت الجمعية بدور فاعل في خدمة اليمنيين، وفي تعزيز العلاقات والوشائج والصلات اليمنية –الكينية، ومن بين الجمعيات الأخرى التي أسسها اليمنيون في كينيا "الجمعية الخيرية العربية"، التي تأسست عام ١٩٥٢م. وفي ٢٥ مايو ١٩٩٧م تم مجدداً إعادة تفعيل نشاط "الجمعية الخيرية العربية" بنفس الاسم الذي عرفت به في السابق، وهي كيان تنظيمي اجتماعي يُعنى بتقديم الخدمات المختلفة للمهاجرين، وحل مشاكلهم، والدفاع عن قضاياهم، وتشمل جميع المهاجرين العرب الذين يشكل اليمنيون غالبيتهم العظمى، وتم الاتفاق بين وجهاء وأعيان الجالية على أن يتم إسناد المهام الإدارية للجمعية لعناصر شابة ونشطة ومتعلمة وكفؤة من أبناء المغتربين، وبحيث تنشأ أيضاً في الوقت نفسه هيئة استشارية توجيهية للجمعية من الوجهاء والأعيان والشيوخ الذين يتمتعون بخبرات واسعة واحترام ونفوذ في أوساط المغتربين، وفي الأوساط الكينية، وفي الوطن الأم، على حد سواء، حتى لا تحرم الجمعية وعناصرها الشابة من خبراتهم ودعمهم ومساندتهم، وحتى لا يحدث خلاف بين شيوخ الجالية وشبابها

قد يؤثر سلباً على المغتربين، وعلى أوضاعهم في هذا البلد. وقد تم انتخاب محمد عبدالله الزبيدي رئيساً للجمعية، وصالح بن شقوق رئيساً للهيئة الاستشارية.

وقام المغتربون اليمنيون في كينيا بتشييد أكثر من ١٣ مدرسة ومعهداً وروضات أطفال، ومدارس عديدة لتحفيظ القرآن الكريم، وقاموا ببناء عدد من المستشفيات في كلٍّ من ممباسا وماليندي تقدم خدماتها للمغتربين والمواطنين برسوم رمزية، كما قاموا بتشييد وشراء العشرات من المباني والعقارات التي أوقفوها لصالح المدارس والمساجد والمشاريع الخيرية، وتنافسوا في تشييد عشرات المساجد التي أقيمت على أحدث مواصفات البناء الإسلامي، والتي تنتصب على أغلبها أكثر من منارة عالية تحيطها القباب من أكثر من جهة، وتزينها الأبواب الكبيرة والعقود والنوافذ، وتتسع للآلاف من المصلين، وقاموا بإيقاف عقارات خاصة لصالح مقابر المسلمين، وأنشأوا أكثر من مقبرة في المدن التي يتواجدون فيها، وكل مقبرة تحتوي على مسجد للصلاة، ومزودة بسيارات خاصة لنقل موظفين وعمال تم توظيفهم لخدمة المساجد والمقابر، وللقيام بكل ترتيبات الجنائز والدفن دون أية تكاليف على أقارب المتوفيين من أبناء الجالية ومن المواطنين المسلمين.

١/٢ وضع الجالية اليمنية في كينيا بعد عام ٢٠٠٠م

يقدر تعداد الجالية اليمنية في جمهورية كينيا، وفقاً للمعلومات التي تضمنتها أدبيات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الثالث للمغتربين، عام ٢٠٠٩م بـ(٧٠٠٠٠) نسمة، وهي ثاني أكبر جالية بعد تنزانيا في منطقة شرق إفريقيا، نسبة ٩٥ ـ ٩٨% منهم يحملون الجنسية الكينية لكنهم يعتزون بأصولهم اليمنية ولغتهم العربية وعقيدتهم الإسلامية. ويتواجد حوالي (١٥,٠٠٠) مهاجر في

العاصمة نيروبي وأعالي كينيا (كسومو، ناكورو، متشاكوس، كتوى)، فيما التواجد الأكبر لليمنيين في منطقة الساحل (ممباسا، ماليندى، ونواحي لامو).

والتكوين السكاني الغالب في كينيا هو من العنصر الإفريقي أساساً، وهناك جاليات أوروبية صغيرة، وجاليات كبيرة ومتوسطة (هندية، وباكستانية، وآسيوية، وصومالية، وسودانية، وأثيوبية، وإفريقية). وتعد الجالية العربية واحدة من أهم وأقدم الجاليات المنتشرة على كل مساحة الجغرافيا الكينية، ويشار إليها أحياناً بـ"الجالية الإسلامية". وفي الحالتين يمثل اليمنيون نسبة تتراوح بين (٨٠% - ٩٠%) من حجم وعدد الجالية العربية، ونسبة لا تقل عن (٥٠% - ٦٠%) من حجم وعدد الجالية الإسلامية في كينيا، ويأتي العمانيون في المرتبة الثانية بعد اليمنيين بالنسبة للجالية العربية، في حين تتشكل النسبة الأخرى في الجالية الإسلامية من أصول صومالية، وأثيوبية، وهندية، وباكستانية، ومن بعض الدول الآسيوية والمطلة على المحيط الهندي. والمهاجرون من أصول عربية ينتشرون في عموم كينيا، لكن تواجدهم يتركز بشكل أكبر وبكثافة عالية في منطقة الساحل الكيني (ممباسا، وماليندي، ولامو)، وبقية المدن والمناطق الساحلية.

ويكاد يكون هناك شبه إجماع في أوساط المهاجرين اليمنيين على ضرورة أن تكون "الجمعية الخيرية العربية" التي تأسست عام ١٩٥٢م، وتمت إعادة تفعيل نشاطها في العقد الأخير من القرن الماضي في مدينة ممباسا، هي الكيان الوحيد الذي يمثلهم، ويرفضون القبول بقيام جالية باسم المهاجرين اليمنيين، وفي رأيي أن إصرار المهاجرين على التمسك بالجمعية العربية، ورفضهم لقيام جالية يمنية يعود لأسباب موضوعية وذاتية نذكر منها[١٣٣]:

(١٣٣) أدبيات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الثالث للمغتربين اليمنيين، سبتمبر ٢٠٠٩م.

١- أن أكثر من ٩٥% من المهاجرين في كينيا ينتمون للمحافظات الجنوبية وخاصة حضرموت، وجميعهم يحملون الجنسية الكينية، ولهم أقارب وأشقاء وأبناء متواجدون في دول عدة في الجزيرة والخليج، وفي جنوب شرق آسيا، وكثيرون منهم يحملون جنسيات تلك الدول غالباً.

٢- أن المهاجرين من حضرموت والمهرة وغيرهما حريصون على عاداتهم الاجتماعية والقبلية، وعلاقاتهم العائلية العرفية والتقليدية؛ لأنها تحفظ وحدتهم وتماسكهم، وتحمي مصالحهم في الخارج والداخل.

٣- أن قيام جالية يمنية يعد تراجعاً إلى الخلف قياساً إلى وجود كيان كالجمعية الخيرية العربية التي تعد مرحلة متطورة أكثر، خاصة أن معظم العرب هم يمانيون، وبنسبة تزيد عن ٨٥%، ولا يعقل أن يقبل المهاجرون بكيان قُطري لا يمكن أن يستوعب حاجاتهم ومصالحهم بدلاً عن كيان عربي وإسلامي أشمل ويتناسب مع أوضاعهم.

٤- لا يمكن التنافس بين المهاجرين اليمنيين في كينيا وغيرها من دول شرق إفريقيا مع جاليات كبيرة، كالجاليات الأسيوية والأوروبية، أو يكون لديهم القدرة على خلق حوار حضاري مع الآخرين بكيان قُطري أحادي لا يرقى إلى مستوى الكيان القومي العربي أو الإسلامي.

٥- هناك إنجازات خيرية كبيرة قد تحققت خلال العقود الماضية باسم "الجمعية الخيرية العربية"، وبدعم ومساهمات من جهات عربية وإسلامية، مازالت تمثل أهم الروافد ومصادر الدعم المادي والمعنوي لصالح المهاجرين، سواء عبر الجمعية، أو بصورة مباشرة، أو باسم المهاجرين العرب، أو باسم الإسلام.

٦- القانون اليمني يسمح باكتساب اليمني لجنسيات الدول الأخرى، ولا تسقط جنسيته اليمنية تحت أي ظرف أو سبب كان، وبالتالي لا بد من أن يرقى التعامل مع قضايا وشؤون المهاجرين إلى مستوى نص القانون، وأن يرتقي إلى مستوى الأوضاع التي آلت إليها الهجرة والتحولات الحضارية في العالم.

ويقوم المهاجرون، بصورة فردية، أو بالتنسيق مع "الجمعية الخيرية العربية"، بالعديد من الأعمال الخيرية داخل كينيا، وأحياناً تمتد لتصل إلى الوطن الأم (اليمن)، وإلى القرى والمحافظات التي ينتمون إليها، وقد حدث خلال الخمس السنوات الماضية تراجع كبير لنشاط كلٍّ من "جمعية الصداقة العربية الكينية" في نيروبي، و"الجمعية الخيرية العربية" في ممباسا، وربما يمكن أن نفسر توقف نشاط الأولى بسبب وفاة آخر رؤسائها (عثمان مرجان)، وتعرض الشيخ (سالم بالعلا) أحد أقطاب الجمعية وأبرز مؤسسيها لمرض مزمن تطور إلى شلل كامل أجبره على البقاء في منزله، منذ حوالي عشرة أعوام. لكننا لا نجد تفسيراً أو مبرراً منطقياً لأسباب تراجع وتوقف نشاط "الجمعية الخيرية العربية" بعد أن آلت رئاستها لواحد من أنشط قيادات الجالية وأكثرهم تفانياً وإخلاصاً وحباً للعمل الخيري وخدمة أبناء الجالية، وهو الأستاذ القدير (عبدالناصر محمد بالعلاء).

٢/٢ أسماء وبيوتات تجارية يمنية عريقة في كينيا

كانت جمهورية كينيا ولا تزال حتى اليوم تشهد انتعاشاً كبيراً في مجال الاستثمارات الصناعية والسياحية والزراعية، وتنافساً شديداً على فرص الاستثمار في المجالات الاقتصادية المختلفة. وتبدو كينيا في عين المشاهد والمستطلع للتطورات الاستثمارية في الجوانب الاقتصادية، والثقافية،

والسياحية وكأنها كلها منطقة حرة واحدة، والأغرب من ذلك، أن النشاطات الاستثمارية تبلغ ذروتها في العاصمة نيروبي وضواحيها أكثر من المنطقة الساحلية التي تتركز فيها نشاطات واستثمارات المهاجرين العرب والمسلمين، وأغلبهم من اليمن.

ويرى الكثير من أبناء المهاجرين اليمنيين أن المكانة التجارية المتميزة التي وصلوا إليها هي بفضل مثابرة ونشاط آبائهم الذين قدِموا من اليمن، وأسسوا هذا النشاط بجهود جبارة وعمل دؤوب. ولذلك نلاحظ أن الكثير من أبناء المهاجرين يضعون صوراً لآبائهم الذين قدموا من اليمن في واجهة مكاتبهم ومجالسهم؛ لأن الفضل يعود إليهم في وضع النواة الأولى للنشاط التجاري الذي توسع اليوم إلى أعمال كبيرة.

لقد نجح الكثير من اليمنيين في أعمالهم التجارية، وغدت نشاطات اليمنيين واستثماراتهم في كينيا لا يستهان بها، ولم يعد نشاطهم يقتصر على تجارة الجلود، بل امتد ليشمل جميع المجالات التجارية، والاقتصادية، والزراعية، والاستثمارية (وهي المجالات التي سبقت الإشارة إليها في مكان آخر من هذه التناولة)، وأبرز الأسماء والبيوتات التجارية في كينيا هي[١٣٤]:

(١٣٤) حيدر، فاروق، قاسم، علي بن علي، تقرير غير منشور عن وفد وزارة شؤون المغتربين لكينيا، يناير١٩٩٨م.

م	الاسم	المنطقة	مجال النشاط
١	الشيخ محمد صالح باوزير	ممباسا	يملك عدداً من المصانع، من ضمنها مصنع للجلود في نيروبي، وأكبر مصنع لمنتجات الزجاج في ممباسا، ومصانع للعصائر وخامات الفواكه ومطاحن للغلال وغيرها، وله نشاط واسع في مجال التجارة العامة والاستيراد والتصدير على مستوى كينيا ومنطقة شرق إفريقيا
٢	طاهر الشيخ سعيد الحاتمي	ممباسا	يملك مجموعة شركات تي. أس. أس. الشهيرة على مستوى كينيا والمنطقة)
٣	أولاد المرحوم عثمان علي مرجان	نيروبي	مجال النقل وتجارة المواد الغذائية
٤	سالم بن أحمد باجابر	نيروبي	مطاحن للغلال + تجارة عامة
٥	جمال عبدالودود حيدرة العريقي	نيروبي	دباغة وتصدير الجلود
٦	فيصل عبدالباري عمر العريقي	ناكور	مصنع للجلود+ تجارة عامة
٧	عبدالله سعيد الزبيدي	نيروبي	تجارة عامة+ صرافة+ فندق هيلتوب
٨	أولاد المرحوم عبدالدائم الحكيمي	نيروبي	شركة للنقل البري تملك أسطولاً يعمل على مستوى جميع محافظات كينيا
٩	الشيخ محمد العمودي	ماليندي	تجارة عامة+ عقارات+ مزارع+ شركة للنقل البري
١٠	محمد رمضان بلعبيدة	ممباسا	تجارة عامة+ تجارة المواد الغذائية والشاي والقهوة والحبوب
١١	عبدالناصر محمد بالعلاء	ممباسا	شركة تنجل الشهيرة+ تجارة وتصدير الشاي والبن.
١٢	سالم بالعلاء وأولاده	نيروبي	مواد غذائية+ الشاي والقهوة+ العقارات
١٣	سالم عبدالله باخشوين	ماليندي	عقارات ومنشآت عقارية
١٤	يسلم علي باشماخ	ممباسا	تجارة عامة ومواد غذائية+ مصنع للدقيق+ عقارات
١٥	أولاد علي بن طيب باجابر	ممباسا	تجارة عامة
١٦	محمد عبدالله الزبيدي	ممباسا	تجارة عامة وإلكترونيات وله فروع في الخليج
١٧	محمد وعوض بايوسف (عائلة بايوسف)	ممباسا	في مجال النقل البري ويمتلك أكثر من ٥٠٠ باص
١٨	صالح محسن بن شقوق المهري	ممباسا	مصنع للشاي والبن والفلافل+ فنادق+ عقارات
١٩	سعيد وعوض بن صالح شرمان	ممباسا	مخابز آلية+ مزارع أبقار ودواجن ومسالخ+ تجارة وتصدير الألبان واللحوم
٢٠	إبراهيم المعيري	ممباسا	شركة (جاركس) للنقل البري)
٢١	سعيد باطهيف وعمر سالم باجابر	ممباسا	شركة ملاحة بحرية بالشراكة مع مستثمرين بريطانيين
٢٢	أولاد الشيخ جنيد باوزير	ممباسا	تصدير الشاي والبن+ تجارة عامة ومواد غذائية وعقارات
٢٣	عمر بن دحمان	ماليندي	عربات نقل تجارية+ مزارع فواكه وخضروات
٢٤	سعيد حميد باطهيف	ماليندي	مزارع دواجن وأبقار وعقارات وتجارة عامة

٣/٢ أربعة أسماء مهمة في ذاكرة الهجرة اليمنية الحديثة في كينيا

يؤكد جمال عمر باثواب[١٣٥]، المقيم في نيروبي، والذي يعد واحداً من أبرز أعلام الجالية، ومن المهتمين بتاريخ الهجرات اليمنية إلى منطقة شرق إفريقيا، أن هناك أربعة أسماء مهمة في سِفر الهجرة اليمنية الحديثة إلى كينيا اضطلعت بدور حيوي في خدمة اليمنيين القادمين والمقيمين في هذه البلاد، على مدى قرن كامل من الزمن، وهم: الشيخ أحمد زين، والشيخ عامر بن طاهر النهدي، والشيخ علي بن طيب باجابر، والشيخ محمد صالح باوزير.

فالشيخان أحمد زين، وعامر طاهر كانا يقومان باستقدام واستقبال جميع المهاجرين الحضارم القادمين من الوطن إلى مدينة ممباسا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث إن ٩٠% من المهاجرين الحضارم خلال تلك الفترة كان يتم استقدامهم عن طريق هذين الشيخين، وعند وصولهم إلى مدينة ممباسا الساحلية كانا يقومان باستقبالهم، واستضافتهم، والتعريف بهم، والبحث عن أعمال مناسبة لهم، وتذليل جميع المشاكل والصعوبات التي قد تواجههم.

أما الشيخان محمد صالح باوزير، وعلي بن طيب باجابر، فقد كانا يمثلان حكومة مصغرة للمهاجرين الحضارم واليمنيين في مدينة ممباسا، تقوم برعاية مصالح المهاجرين وحل مشاكلهم، ومتابعة تسهيل معاملاتهم وقضاياهم لدى السلطات الكينية، وأيضاً لدى السفارة اليمنية في نيروبي وبقية السفارات العربية والأجنبية في كينيا.

فالشيخ علي بن طيب، كما يقول جمال باثواب، كان متخصصاً في حل القضايا والمشاكل الاجتماعية لليمنيين، والتعريف بهم لدى السفارة عندما يتقدمون بطلب الحصول على وثائق رسمية أو يذهبون لإنجاز بعض المعاملات

---

(١٣٥) باثواب، جمال عمر، مقابلة شخصية مع الباحث.

لديها، حيث كان يقوم بفتح مكتبه من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثانية عشرة ظهراً بشكل يومي لحل مشاكل أبناء الجالية وخلافاتهم الأسرية والعائلية، وأيضاً الخلافات الشخصية والنزاعات التي تنشأ بينهم أحياناً، وكانوا يتوافدون عليه من جميع المحافظات والمدن الكينية، وظل يقوم بهذا الدور الخدمي والإنساني النبيل لفترة تقارب السبعين عاماً حتى وافاه الأجل في ٢٨ /٢١٠٧/٦م، وهو في الخامسة والتسعين من العمر.

أما محمد صالح باوزير فكان متخصصاً في حل القضايا والخلافات التجارية بين أبناء الجالية، أو المشاكل التي يواجهونها في الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية، حيث كان يرتبط بشبكة واسعة من العلاقات القوية والوطيدة مع المسؤولين في الحكومة الكينية. وكان إذا حدث أن واجه أي واحد من اليمنيين قضية أو معوقات أو صعوبات مع الحكومة يتوسط ويقوم بحلها، وكذلك إذا تورط في مشكلة تجارية، أو تعرض للإفلاس، أو يريد ضماناً، أو لديه مشاكل مع الجمارك أو الضرائب أو البنوك يتدخل الشيخ محمد باوزير ويقوم بحلها، المهم ألا تكون مشكلة أخلاقية، أو فيها غش أو احتيال. وكان يستقبل أبناء الجالية الذين يأتون إليه لعرض قضاياهم في مقيله اليومي الذي يبدأ من بعد الغداء وحتى الثامنة مساء، وظل يقوم بهذا الدور الخيري والإنساني لإخوانه اليمنيين لأكثر من نصف قرن، حتى أجبره المرض قبل أعوام قليلة على الابتعاد عن الناس والبقاء في بيته، وهو يبلغ اليوم من العمر ٨٩ عاماً، ونسأل الله له الشفاء وحسن الخاتمة.

٣- الهجرات اليمنية إلى تنزانيا "زنجبار وتنجانيقا"

اشتق اسم "تنزانيا" من دمج "تنجا نيقا" وجزيرة "زنجبار" اللتين تم إعلان الوحدة بينهما عام ١٩٦٤م بعد الإطاحة بآخر سلطان عماني من السلالة العربية التي ظلت تحكم زنجبار منذ عام ١٨٤٠م.

ويؤكد المؤرخون أنه منذ أكثر من ١٢٠٠ عام بدأت شرايين التجارة في الوصل بين التجار اليمنيين والعرب وبين سكان بر الزنج[١٣٦]، حيث جاء التجار اليمنيون أولاً والعرب ثانياً إلى هذا البلد ليبادلوا الذهب والعاج، وقرون الحيوانات وأغطية السلاحف، وزيت جوز الهند بالنقوش المعدنية، والسكاكين، والآنية الزجاجية، والقمح والأقمشة. وعندما ازدهرت هذه التجارة، أنشأ اليمنيون والعرب أول مستوطنات لهم على الشاطئ الإفريقي هي "زنجبار"، و"ممباسا"، و"كلوا" منذ حوالي ٧٢٠ سنة[١٣٧]. وكانوا بذلك هم أول من توغل داخل تنزانيا، وأول من جذب انتباه العالم إليها، وأول من ترك تأثيراً قوياً على تاريخها، وأول من فتح طريقاً يصل بين هذه الشواطئ وبحيرة "تنجانيقا".

وبعد اليمنيين جاءت الموجة الثانية من سكان الشرق، حيث هاجرت قبائل من عمان وبعض أهل شيراز من جنوب فارس ليستقروا على الساحل الإفريقي الشرقي، ويتزاوجوا مع السكان المحليين، لينتجوا جيلاً جديداً من السكان هم "السواحلية"[١٣٨]، وهذه الخلطة العرقية الفريدة مزجت بين الثقافة العربية، والفارسية، والإفريقية، وسادت سواحل المنطقة كلها وليس تنزانيا وحدها،

---

(١٣٦) مجلة العربي الكويتية، استطلاع صحفي عن تنزانيا، العدد "٤٧٩"، أكتوبر ١٩٩٨م.

(١٣٧) مجلة العربي الكويتية، استطلاع صحفي عن تنزانيا، العدد نفسه.

(١٣٨) يعود الفضل للبروفيسور اليمني "سالم باخريصة" في تأليف أول قاموس شامل وموثق للغة السواحلية التي تشكل ما بين: ٤٠-٤٥% من كلماتها من مفردات اللغة العربية، وهو ما يدلل على عمق التأثير اليمني والعربي في المجتمعات السواحلية.

وساهمت- إلى حد كبير- في انتشار الإسلام في إفريقيا. وقد استمر هذا الوضع حتى القرن الخامس عشر عندما وصل المستكشف البرتغالي "فاسكودي جاما" إلى مدينة "سوفالا" على نهر "الزمبيزي"، حيث كان هذا إيذاناً بانتهاء عصر تبادل البضائع وبداية سلبها بواسطة المدافع والبارود.

تقول الدكتورة (Ulrike freitag)، وهي من مواليد مدينة فريبورغ بألمانيا عام ١٩٦٢م، ومن المهتمين بتاريخ الدول العربية والدراسات الإسلامية: "لقد أصبح الحضارم جزءاً لا يتجزأ من سكان السواحل الشرق إفريقية، وشاركهم في ذلك العمانيون، ولكن التأثير الديني للحضارمة اليمنيين كان أعظم من تأثير العمانيين، والدليل على ذلك أن الساحل الإفريقي يتبع المذهب الشافعي لا الأباظي"(١٣٩). ويؤكد محمد عبدالماجد العريقي: "أن المهاجرين اليمنيين الأوائل إلى تنزانيا ومنطقة شرق إفريقيا استطاعوا أن يندمجوا بسرعة مع المجتمع الإفريقي، ونالوا الثقة والتقدير من الإفريقيين لحسن تعاملهم وتواضعهم، وكان لهذه السمعة الجيدة التي تمتعوا بها أثرها الكبير في مساعدتهم على نشر الدعوة الإسلامية في صفوف الإفريقيين(١٤٠). ويشير محمد مخشف إلى أن "دار السلام" العاصمة التنزانية السابقة تعني "بندر سلام"، وأن أول من أطلق عليها هذا الاسم هم اليمنيون الأوائل الذين كانوا أول من وصل إليها بمراكبهم الشراعية قبل أكثر من ألف عام"(١٤١). وينوه الشيخ عبدالله أحمد البيتي(١٤٢) إلى أن أحدث الهجرات اليمنية إلى تنزانيا حدثت قبل أكثر من ٣٠٠ سنة، حينما خرج هؤلاء المهاجرون من حضرموت بسفنهم الشراعية من

---

(١٣٩) الدكتورة ulrike Freitaghg (حضرموت والمهجر)، ص ٣١.
(١٤٠) العريقي، محمد، المرجع السابق، ١٩٩٨/٦/٢٨م.
(١٤١) مجلة "نداء الوطن" عدن، العدد٦، سبتمبر – ديسمبر، ١٩٨٩م.
(١٤٢) رئيس الجالية اليمنية السابق في تنزانيا، مجلة العربي، العدد ٤٧٩ أكتوبر ١٩٩٨م.

موانئ الشحر والمكلا من أجل التجارة، حيث استقروا في "زنجبار وتنجانيقا"، وكان لهم الفضل الأول في نشر الإسلام بين سكانها الذين أصبح الغالبية العظمى منهم في الوقت الحاضر يعتنقون الإسلام.

وكتب الميجور "اف بي بيرس"، وهو المقيم البريطاني في زنجبار عام ١٩١٩م عن الحضارم ما يلي:

"إن الحضارم يشكلون قسماً مهماً من سكان زنجبار العرب، ويختلفون في مظهرهم وسعيهم للمعيشة، وأسلوب حياتهم عن عرب عُمان، وفي الأحوال العادية في زنجبار، فهم عمال أشداء يعيشون في مساكن جماعية، وعلى الرغم من أن بعض الأثرياء منهم قد استقروا في زنجبار، فإن الغالبية يأتون لفترات يجمعون فيها بعض المال ليعودوا ثانية إلى بلادهم"(١٤٣). وبسبب الخلاف المذهبي بين الحضارم والعمانيين، والصراع على لقمة العيش، شهدت زنجبار الكثير من الصراعات والفتن بين العمانيين والحضارم، وكان أبرز هذه الفتن معارك أحداث عام ١٣٣٦هـ الموافق ١٩٢٨م، فقد انفجرت في هذا العام براكين النزاع والخلاف بين الفريقين، وسالت الدماء في شوارع زنجبار، على مرأى ومسمع السلطة البريطانية، وتجدد الصراع بين الفريقين، واشتبكوا بالسلاح الأبيض وانجلت الواقعة عن قتلى وجرحى من الفريقين، وأخيراً تدخلت السلطات البريطانية بينهم، ونفت من البلاد بعض الزعماء الحضارمة، ومنهم السيد ناصر بن عبدات. وهدأت الأحوال وانصرف كلٌّ من الحضارمة والعمانيين في سبيلهم، وتحسنت حالة الحضارمة الاقتصادية(١٤٤)، وأسس الحضارمة في زنجبار جمعيتين لإدارة شؤون الجالية هما: "الجمعية

(١٤٣) مجلة العربي العدد ٤٧٩ اكتوبر ١٩٩٨م.

(١٤٤) البكري، صلاح محمد، تاريخ حضرموت السياسي، ج٢، ص٣٣٨م.

الحضرمية"، و"جمعية الساحل"، وعملت الجمعيتان على حل الخلافات بين الأفراد، ومن أهم الشخصيات في الجمعيتين محسن بن غالب اليافعي من الحضارمة ومحمد سعيد عبود آل حميد من الشحر، وقد اعترفت الحكومة بهما زعماء ومتحدثين باسم الجالية[١٤٥].

وكانت "زنجبار" حتى مطلع ستينيات القرن الماضي تعد إحدى الممالك العربية في شرق إفريقيا ومفتاح شاطئها الشرقي، حيث اللسان عربي، والتاريخ عربي، والتراث الحضاري عربي إلى يومنا هذا.

وقد تم إنشاء أول كيان للجالية العربية في تنزانيا منتصف خمسينيات القرن الماضي، وتزامن ذلك بوجود أول مقر للجالية اليمنية والعمانية تحت مسمى "الجمعية العربية" في دار السلام، ثم بدأ نظام اختيار رؤساء الجالية بالتصويت ليكون المتكلم الرسمي في الاحتفالات واللقاءات الرسمية والأهلية والحكومية، وهمزة وصل بين الجالية والسفارة لتسيير الأمور على نظام وتنسيق جيدين. وقد كان أول متحدث رسمي للجالية (سالم عبدالله باجسير) وهو من منطقة العنين بمديرية القطن بمحافظة حضرموت[١٤٦]. وقد مثلت الفترة الزمنية (١٩٧٠-٢٠٠٠م) عصر الازدهار الحقيقي للجالية اليمنية في تنزانيا، حيث حصلت الجالية على ترخيص رسمي من الحكومة بممارسة نشاطها، وتحقق لأبناء الجالية اختيار رؤساء وأعضاء هيئاتها الإدارية بكل حرية، وكان الشيخ عبدالله صالح الذيبي من مواليد محافظة شبوة عام ١٩٢٢م هو أول رئيس للجالية تم اختياره بالتزكية، وجاء بعده الشيخ سالم باحشوان من مواليد منطقة الهوته مديرية المكلا، حضرموت عام ١٩٤٤م، ومن رجال الأعمال

---

(١٤٥) إنجرامس، مصدر سبق ذكره، ص١٧٥.

(١٤٦) التميمي، خالد، الجالية اليمنية "الحضارمة في تنزانيا"، ص٨.

المعروفين، وقد تم انتخابه رسمياً من قبل الجالية وباعتراف الحكومة التنزانية، وفي عهده شهدت الجالية الكثير من التطورات. وبعد وفاة باحشوان تم انتخاب الشيخ عبدالله أحمد البيتي عام ١٩٩٤م، وهو من مواليد منطقة حجر مديرية المكلا عام ١٩٣٤م وامتدت رئاسته حتى ٢٠١٨م.

ومن أبرز المشاريع التي قامت ببنائها الجالية مبنى السفارة اليمنية بمنطقة (اوبانقا) محافظة دار السلام عام ١٩٦٧م وأهدوها للدولة، حيث تسلم المبنى السيد عبدالباري قاسم أول سفير لليمن الجنوبي، سابقاً، في تنزانيا. وبعد الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م أصبح المبنى مقراً لسفارة الجمهورية اليمنية، وفي عام ٢٠١٠م تم بيع السفارة لرجل أعمال هندي، وشراء موقع في ضاحية المدينة، وتتبع الجالية ستة فروع رئيسة في كلٍّ من: محافظة تنجا، ومحافظة سنجدا، ومحافظة دودوما، ومحافظة مورجورو، ومحافظة موانزا، وجزيرة زنجبار، وقد تأسس أقدم هذه الفروع في (تنجا) عام ١٩٤٠م. أما بالنسبة "للجمعية العربية" التي أسسها اليمنيون والعمانيون عام ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م، في دار السلام فمن أبرز رؤسائها الشيخ صالح أحمد العقربي (١٩٦٢م) الذي كان في مقدمة مستقبلي جمال عبدالناصر عند زيارته لدار السلام، وقدم له درعاً باسم أبناء الجالية اليمنية والعربية، وكان يومها المشرف العام للجالية، وأمينها العام عبدالوهاب عباس عثمان النجار للفترة (١٩٦٢-١٩٦٦م)، وهو من مواليد منطقة شعب منيع محافظة صنعاء، وفي عهده تكونت اللجنة الأولى "للجمعية العربية"، ومن ثم توالت اللجان التي تسلمت قيادة الجمعية من أبناء الجالية اليمنية[١٤٧].

(١٤٧) التميمي، المرجع السابق، ص ٨٠-٨١ .

١/٣ وضع الجالية اليمنية في تنزانيا بعد عام ٢٠٠٠م

شهدت أوضاع الجالية اليمنية في تنزانيا تطورات إيجابية عديدة خلال الثلاثة العقود الماضية (١٩٩٠م/ ٢٠٢٠م)، حيث أصبح اليمنيون في تنزانيا يشكلون أكبر تجمع يمني في قارة إفريقيا، ولهم امتدادات أسرية في دول إفريقية مجاورة مثل: كينيا، وأوغندا، ورواندا، وبوروندي، وموزمبيق، وزيمبابوي، وجزر القمر، ومدغشقر، وسيشيل، وزامبيا.

وفي ورقة عمل قدمها وفد الجالية للمؤتمر العام الثالث للمغتربين اليمنيين الذي عقد عام ٢٠٠٩م، قُدر عدد المهاجرين اليمنيين في تنزانيا بحوالي (٨٠٠٠٠) مهاجر، يتوزعون على مناطق مختلفة من البلاد وفقاً للتقديرات الآتية:

دار السلام (٤٠٠٠٠)، زنجبار (٥٠٠٠)، تانغا (٤٠٠)، عروشه (٣٠٠٠)، مورجورو (٥٠٠٠)، تابورا (٢٠٠٠)، ماونزا (٢٠٠٠)، دودوما (٢٠٠٠)، كباها (٥٠٠٠)، شالنزا (٥٠٠٠)، بقامو (٥٠٠٠)، والبقية يتوزعون في مناطق مختلفة. وأشارت الورقة إلى أن الغالبية من المهاجرين يحملون الجنسية التنزانية كونهم من الجيل الثاني والثالث والرابع، وقد اندمجوا مع السكان الأصليين للبلاد، وتزاوجوا، وأصبحوا يعرفون بـ"العرب"، وأن ٥% منهم فقط يحملون الوثائق اليمنية، غير أنهم جميعاً يعتزون بأصولهم العربية وبانتمائهم لليمن، وبعقيدتهم الإسلامية، وإضافة إلى أنهم جميعاً يتحدثون اللغة السواحلية، فإن المستوى التعليمي لأبناء الجالية كان على النحو الآتي: ٢٠% يقرؤون ويكتبون، و٣٠% يتقنون اللغة الإنجليزية إلى جانب السواحلية، و٥% يتقنون عدة لغات إضافية إلى جانب العربية والسواحلية والإنجليزية، و٢٠% يتحدثون اللغة العربية، و١٠% من حملة الشهادة الثانوية والجامعية، و١٥% حاصلون

على تخصصات علمية متنوعة. ويعمل أغلب المهاجرين في المجال التجاري، حيث تتجاوز ممتلكات الجالية ملياري دولار، ويمتلكون الفنادق ومحطات البنزين، والنقل البحري، وتتوزع نشاطاتهم وفقاً للنسب الآتية: ٦٠% تجار تجزئة، و١٥% في مجال الصناعة، و٥% في مجال العقارات، و١٠% في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، و١٠% في مجال النقل والمواصلات.

وقد مثلت فترة رئاسة الشيخ عبدالله أحمد البيتي (٩٤/ ٢٠١٨م) العصر الذهبي للجالية اليمنية في تنزانيا؛ حيث ثم بناء عدد من المشاريع الخدمية والثقافية والتعليمية، وفي مقدمتها مدرسة الجالية اليمنية النموذجية بدار السلام التي تشمل جميع المراحل التعليمية، وتتسع لأكثر من ١٢٠٠ طالب، وهي من المعالم الحضارية التي شيدها اليمنيون، إلى جانب عشرات المساجد التي قاموا ببنائها في جميع المحافظات التي يقيمون بها. كما تم أيضاً افتتاح مدرسة أبناء الجالية لتعليم اللغة العربية في منطقة (كيثمبين) بدار السلام في يناير ٢٠١٦م، وكذلك مشروع "مركز الحكمة التعليمية" الذي يقع بمنطقة (تيميكي)، وهو عبارة عن مدرسة نموذجية للعلوم الشرعية وتحفيظ القرآن، وكذلك مقر أبناء الجالية في منطقة (كر ياكو) بمحافظة دار السلام، وكان سكناً ومدرسة للمعلم عبدالقادر عبدالرحمن الجنيد، ثم تحولت إلى عيادة باسم "عيادة مسجد الجمعة"، وتقدم خدماتها بشكل مجاني لأبناء الجالية والمواطنين. كما تم إنشاء صناديق خيرية وعقارات وأوقاف للجالية في جميع المحافظات التنزانية، وتأسيس "الجمعية الثقافية اليمنية التنزانية" عام ٢٠١٢م التي يرأسها الدكتور عامر علي الزوع النهدي.

٢/٣ علاقة الجالية اليمنية بالجاليتين العمانية والمصرية

ترتبط الجالية اليمنية بتنزانيا بعلاقات ودية وأخوية طيبة مع الجالية العمانية، وهناك وشائج صلات وروابط اجتماعية وأسرية بين الجاليتين في زنجبار ودار السلام، رغم اختلاف المذهبين (السني لليمنيين) و(الأباضي للعمانيين)، حيث توجد مشاريع مشتركة بينهما، ومنها مقبرة (كيسوتو) بمدينة دار السلام التي هي ملك للجاليتين، فالأرض قام بشرائها العمانيون، فيما قام اليمنيون ببناء مرافق المقبرة وتسويرها، ويتولون مسؤولية الإشراف عليها، كما أن "الجمعية العربية" التي تم تأسيسها في خمسينيات القرن الماضي، وبالتحديد في عام ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م، تتشارك فيها هي الأخرى الجاليتان، فالأرض للعمانيين، والمبنى للجالية اليمنية، وتقع في قلب مدينة دار السلام، ولا تزال اللوحة التذكارية التي سُجل فيها تاريخ افتتاحها باللغة العربية منتصبة على جدار مدخلها الرئيسي. وتعد الجمعية أول صرح تعليمي عربي تم بناؤه في العاصمة السابقة لتنزانيا بجهد مشترك للجاليتين، وتعلم فيه وتخرج منه نخبة ممتازة من أعيان وأعلام ووجهاء الجاليتين قبل أن يطاله التأميم من قبل نظام الرئيس (جوليوس نيريري) في النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي، وبقي تحت سيطرة الدولة حتى اليوم بعد أن عجزت الجاليتان عن استعادته. ومن أشهر الشخصيات التي تولت القيادة المشتركة للجاليتين، ولا تزال أسماؤها تتردد حتى اليوم، السيد سالم العطاس، والي الجاليتين في دار السلام، والسيد عبدالله خليفة برغش، والي الجاليتين في جزيرة زنجبار وبمبا، والسيد سعيد مسلم الريامي، والي وحاكم دار السلام من قبل سلطان زنجبار الذي عينه حاكماً عاماً على جميع عرب زنجبار ودار السلام.

كما ترتبط الجالية اليمنية أيضاً بعلاقات أخوية طيبة مع أبناء الجالية المصرية، حيث قامت السفارة المصرية بالسماح لليمنيين بإلحاق أبنائهم للدراسة في المركز المصري لتعليم اللغة العربية التابع للسفارة، رغم أنه مخصص لأبناء الدبلوماسيين العاملين في السفارات فقط، وقد تخرج الكثيرون من أبناء الجالية اليمنية من "المركز الإسلامي المصري" التابع للأزهر الشريف بمدينة دار السلام الذي تم بناؤه بعد الزيارة الأولى التي قام بها جمال عبدالناصر لتنزانيا في الستينيات من القرن الماضي.

٤- الهجرات اليمنية إلى جرز القمر

تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن أقرب تاريخ مدون معروف لـ"جزر القمر" يعود إلى أوائل القرن الثاني الهجري- الثامن الميلادي- أحد العصور الذهبية للمسلمين، ففي تلك الفترة هبط على ساحل هذه الجرز بعض من الرحالة العرب العائدة أصولهم إلى عدن وحضرموت (في اليمن)، ومسقط في عمان. ولأن القمر كان بدراً يوم اكتشافهم لهذه الجزر، فقد أسموها "القمر"، وعنهم أخذ الأوروبيون فيما بعد هذا الاسم فأطلقوا على هذه الجزر "كومور"، أو "كوموروس"[١٤٨]. ومع استتباب النفوذ اليمني العربي الإسلامي في هذا الأرخبيل، صارت كل جزيرة يحكمها سلطان عربي مسلم يبقي على صلات الوصل متينة بينه وبين بلده الأصلي. لكن بعض المؤرخين يشيرون إلى أن أول استقرار للعرب في هذه الجزر يعود إلى وقت مبكر من التأريخ المعروف عن وصولهم إلى الأرخبيل، كما أن المؤرخين السواحليين كثيراً ما يتتبعون

(١٤٨) الياسين، أنور، مجلة العربي، استطلاع صحفي عن جزر القمر، العدد ٤٣٣، ديسمبر ١٩٩٤م.

الأنساب ويرجعونها إلى الأسلاف العرب الذين أبحروا من اليمن ومملكة "سبأ" القديمة.

لقد هاجر بعض أبناء حضرموت إلى جرز القمر في شكل مجموعات بشرية وذلك منذ القرن الرابع عشر الميلادي، وكان المهاجرون الأوائل إلى جزر القمر من العلويين، وهم الذين نشروا الإسلام والمذهب الشافعي في الجزر، وأصبح للعلويين في جزر القمر الزعامة الروحية والدنيوية، وهي مستمرة حتى الوقت الراهن[١٤٩]. ومن بين العوائل الحضرمية الكثيرة التي لعبت أدواراً مهمة في جرز القمر وأصبح أبناؤها سلاطين لها، آل الشيخ بوبكر بن سالم، ولعل أبرز سلطان من هذه العائلة هو السلطان أحمد (١٧٩٢-١٨٧٥م) في موروني، والسادة من آل جمل الليل الذين كانوا من العلماء البارزين، وقد اشتهر منهم السيد صالح بن علوي بن عبدالله بن حسن بن أحمد الذي أسس "رباط الرياض" بلامو.

إن السلاطين اليمنيين الذين تعود جذورهم إلى منطقة حضرموت هم الحكام الحقيقيون الذين ظلوا يسيطرون على مقاليد الأمور في هذا الأرخبيل، ويديرون شؤونه، وذلك منذ مطلع القرن الثاني الهجري- الثامن الميلادي- حتى عام ١٨٨٦م، وبذلك تكون "جزر القمر" هي الدولة الوحيدة التي حكمها السلاطين اليمنيون في منطقة شرق إفريقيا حتى أواخر القرن التاسع عشر.

ومع هجمة الأوروبيين النهمة في زمن "الكشوف الجغرافية" التي قادها في البداية المستكشفون البرتغاليون والأسبان، خضعت جزر القمر لسلطة البرتغاليين في القرن الـ١٦ الميلادي، لكن المستعمرين البرتغاليين كانوا كـ"براغيث البحر" لا يمكثون لفترة طويلة من الوقت بقدر ما كانوا يبنون قلاعاً

(١٤٩) باصره، المرجع السابق، ص١٦٠.

وحصوناً ثم يمضون. ولذلك فقد عاد حكم السلاطين اليمنيين إلى جزر القمر مرة أخرى في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، لكن السلطة لم تدم لهؤلاء السلاطين طويلاً، فمع بزوغ نجوم أوروبا الاستعمارية عاود الغزاة الأوروبيون الكرة مجدداً مع احتلال فرنسا لجزيرة (مايوت)، إحدى أجمل وأغنى جزر القمر عام ١٨٨٦م، وفي وقت لاحق تم إلحاق جزر القمر الأربع بفرنسا، حيث اعتبرت عام ١٩٤٦م إقليماً فرنسياً من أقاليم ما وراء البحار. واستمر هذا الوضع حتى نالت هذه الجزر الحكم الذاتي تحت الإدارة الفرنسية عام ١٩٦١م، ثم نالت استقلالها من فرنسا في ٦ يوليو ١٩٧٥م، وسميت بـ"جمهورية جزر القمر الإسلامية".

كما أن أبرز قادة استقلال جزر القمر من أصول علوية حضرمية ومنهم: السيد محمد بن شيخ، وهو من آل الشيخ أبوبكر بن علوي، وقد تولى رئاسة الحكومة قبل استقلال جزر القمر، والسيد أحمد بن عبدالرحمن العلوي، وكان نائباً في البرلمان الفرنسي، ثم في مجلس الشيوخ الفرنسي كممثل عن جزر القمر، وقد تولى السيد أحمد بن عبدالرحمن العلوي رئاسة الدولة عام ١٩٧٥م وأعلن استقلال بلاده من جانب واحد، بعد أن طالت مفاوضات الاستقلال مع فرنسا، رغم تصويت ٩٥% من سكان الجزر لصالح الاستقلال، وقد أبعدته فرنسا عن الحكم ونفته إلى خارج بلاده، ثم اضطرت إلى إعادته إلى بلاده والاعتراف باستقلال جزر القمر، وكان ذلك عام ١٩٧٨م[١٥٠]. وبعد ذلك طرح دستور اتحادي للاستفتاء بين سكان الجزر الأربع التي تتكون منها جمهورية جزر القمر الاتحادية، وافق عليه سكان ثلاث من الجزر، وبقيت الجزيرة الرابعة (مايوت) مرتبطة بفرنسا. وحتى اليوم لا تتوافر لدى وزارة شؤون

(١٥٠) الحداد، المرجع السابق، ١٧٣.

المغتربين في بلادنا أية معلومات واقعية عن المهاجرين اليمنيين في جزر القمر؛ حيث إن كل ما هو متوفر لديها قد ورد في إشارة عابرة في أحد الكتب الوثائقية التي أصدرتها الوزارة قبل عقدين من الزمن، وقد وردت فيه تقديرات غير دقيقة تشير إلى أن عدد المهاجرين في جزر القمر ذوي الأصل اليمني يبلغ (١٠٠٠٠) شخص[١٥١]، وهذا ما يناقض الواقع والحقائق التاريخية؛ إذ يؤكد أنور الياسين مدير تحرير مجلة "العربي" الكويتية أن سكان جزر القمر البالغ عددهم قرابة (٧٠٠٠٠٠) نسمة، تقديرات ١٩٩١م، هم "من أصول يمنية حضرمية، مع نسب أقل من العمانيين والملاويين، والمالجاش، والأفارقة، والهنود والإسماعيلية"[١٥٢]. ويقول الرئيس سيد محمد جوهر، ثالث رئيس للجزر بعد علي صويلح وأحمد عبدالله: "لقد هاجر أجدادنا العرب من الجزيرة العربية، ويقال إنهم جاؤوا من اليمن وسلطنة عمان وكانوا صيادين، كانوا يعملون بالتجارة في سواحل شرق إفريقيا، ودخلوا جزر القمر، وهناك أيضاً أناس كثيرون، وهجرات كثيفة جاءت إلى هذه البلاد من جنوب اليمن، وخاصة من منطقة حضرموت، فصارت جذورهم هي الأصول الحقيقية لشعب جزر القمر، فأصبحوا بعد ذلك أهم سلاطينها، والتاريخ يثبت هذا، ويؤكد أن كل سلاطين جزر القمر كان أصلهم من حضرموت في اليمن، وهذا بسبب الإسلام؛ لأنهم جاؤوا به وأصبحوا سلاطين للبلاد، والقمري أصله عربي يمني"[١٥٣]. هكذا ورد في النص الأصلي، ونحن ننقله هنا كما هو.

---

(١٥١) ينظر كتاب، المغتربون والوحدة اليمنية في مؤتمرهم الأول، إصدارات شؤون المغتربين ٢٠٠٠م.

(١٥٢) الياسين، أنور، مجلة العربي، استطلاع صحفي عن جزر القمر، العدد ٤٣٣، ديسمبر ١٩٩٤م، ص ٣٧.

(١٥٣) الياسين، أنور، مجلة العربي، استطلاع صحفي عن جزر القمر، العدد ٤٣٣، ديسمبر ١٩٩٤م، ص ٤٢، ٤٣.

ويؤكد محمد أحمد السقاف، وزير خارجية جمهورية جزر القمر السابق: "أن التجار اليمنيين القدامى هم المكتشفون الأوائل لأرخبيل جزر القمر، ويعود لهم الفضل في نشر الدين الإسلامي واللغة العربية، والعادات والتقاليد اليمنية العربية الأصيلة التي لا تزال متجذرة في هذه الجزر حتى اليوم[١٥٤]. ولا تزال لأبناء جزر القمر علاقة وثيقة بحضرموت ومدارسها وأربطتها الدينية حتى الوقت الراهن، حيث يفد إليها الكثير من أبناء الجزر لتعلم اللغة العربية وأصول الدين الإسلامي الحنيف"، هكذا ورد في النص الأصلي.

٥- الهجرة اليمنية إلى مدغشقر

اكتسبت مدغشقر أهميتها الجغرافية كملتقى طرق تجارية منذ القرن الخامس عشر؛ إذ كانت جميع السفن المتجهة إلى الهند ترسو في سواحلها، وكانت أمم عدة قد برعت آنذاك في ارتياد البحار، وسعت إلى السيطرة على الأسواق العالمية، في مقدمتهم العرب (اليمنيون والعمانيون)، والبرتغاليون، والأسبان، والإيطاليون. وترك التجار والمغامرون من تلك الشعوب أثراً عميقاً في سكان هذه الجزيرة الإفريقية الساحرة، ساعد فيما بعد على تكوين هويتها الوطنية الحالية. وقد اكتفى بعض القادمين إلى الجزيرة في البداية بالتجارة في المدن الساحلية، لكنهم سرعان ما اختلطوا بالشعوب الأصلية وذابوا فيها، بحيث لم يعد في مدغشقر في الوقت الحالي سوى لغة واحدة هي "الملغاشية"، إضافة إلى الفرنسية لغة المستعمر السابق، وطقوس دينية واحدة عدا ديانة الأقلية المسلمة من السكان ذوي الأصول العربية الذين قدموا إلى مدغشقر من اليمن وعمان.

---

(١٥٤) الياسين، أنور، مجلة العربي، استطلاع صحفي عن جزر القمر، العدد ٤٣٣، ديسمبر ١٩٩٤م، ص ٤٠.

وكان التجار اليمنيون الأوائل الذين طرقوا أبواب قارة إفريقيا الشرقية، والملاحون اليمنيون والعمانيون، هم أول من اكتشف هذه الجزيرة الساحرة الواقعة قبالة الساحل الشرقي للقارة الإفريقية، وذلك نحو سنة (١٠٠٠) للميلاد. وكانوا في سياق بحثهم الدائم عن السلع التجارية والعاج والتوابل قد أنشأوا عدداً من النقاط التجارية التي تمتد من سواحل جنوب وغرب الجزيرة العربية حتى موزمبيق جنوب القارة السمراء، وعندما تمكن الإندونيسيون والماليزيون في مرحلة لاحقة من الوصول إلى مدغشقر، حذا حذوهم الأفارقة الذين يقيمون في ما يعرف حالياً بـ"تنزانيا وزنجبار"، لينشأ في الجزيرة مجتمع متعدد الأعراق والسلالات.

هاجر اليمنيون الحضارمة إلى مدغشقر منذ القرن الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، وأسسوا فيها نفوذاً عربياً وإسلامياً استمر في ازدهاره حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وانتقل النفوذ العربي الإسلامي من مدغشقر إلى مدن موزنبيق وكوليماني وسفالة[١٥٥]. ويؤكد الباحث الغربي (جوبن كامبل) أن النفوذ العربي الإسلامي في مدغشقر بدأ بالتراجع منذ عام ١٨٩٠م بسبب تصاعد النفوذ الاستعماري في إفريقيا، وحدوث أزمات وخلافات حادة في أوساط الجاليات الإسلامية في مدغشقر، التي انتهت بما عرف بـ"مذبحة القمريتين" في عام ١٩٧٦م (*)[١٥٦].

---

(١٥٥) باصره، المرجع السابق، ص١٠٨.

(*) ما تسمى بـ"مذبحة القمريتين"، هي عبارة عن أعمال عنف وشغب حدثت من الإثنيات العرقية غير المسلمة ضد السكان المسلمين من أصول قمرية عام ١٩٧٦م، وذلك في مقاطعة (ماهاجانغا) التي تقع في الساحل الشمالي لمدغشقر، وقد نتج عنها سقوط الكثير من الضحايا وتهجير الغالبية العظمى من السكان القمريين والمسلمين.

(١٥٦) "دور المهاجرين الحضارم والإسلام في مدغشقر ١٧٥٠-١٩٧٦"، ملخص بحث نشر في ملخصات بحوث مؤتمر حركة الهجرة العربية، مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية لندن، إبريل ١٩٩٥م، ترجمة جامعة عدن ص١٠.

ويعود صالح باصره فيشير إلى أنه كان للهجرات العربية، وعلى وجه الخصوص اليمنية والعمانية، إلى شرق إفريقيا في القرنين الثامن والتاسع الهجري، تأثير في معظم جوانب حياة هذه المنطقة، ومنها الجانب الإثنوغرافي والجانب الديني، وكذلك الجانب التجاري[١٥٧].

ويورد الكاتب حسن صالح شهاب في كتابه "تاريخ اليمن البحري" عبارة مقتبسة من كاتب غربي، تُلخص- وبإيجاز- دور وتأثير المهاجرين العرب بعد الإسلام في شرق إفريقيا، وخاصة في الشريط الساحلي، هذه العبارة: "على طول الشريط الساحلي الممتد من مقديشو شمالاً إلى سفالة جنوباً والجزر المجاورة أنشأ العرب مستوطنات كتلك المستوطنات التي أقامها الفينيقيون على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وشيدوا حضارة أدهش مستواها الرفيع البرتغاليين عندما شاهدوها لأول مرة، وكان الدور الذي لعبه الحضارمة في بناء هذه الحضارة دوراً لم يقوموا بمثله حتى في وطنهم الأصلي"[١٥٨].

وبعيداً عن هذا الدور التاريخي الرائع والثري للمهاجرين اليمنيين الأوائل إلى منطقة شرق إفريقيا وجزيرة مدغشقر، فإن جسور التواصل القائمة بين الوطن والجالية اليمنية في مدغشقر في الوقت الحاضر تبدو وكأنها شبه منقطعة، وربما أن التقصير في هذا الجانب يقع في جزء كبير منه على عاتق أبناء الجالية اليمنية الموجودين في هذه الدولة الشرق إفريقية البعيدة جغرافياً من ناحية، والبعيدة من ناحية أخرى عن اهتمام أجهزة رعاية المغتربين في الحكومات اليمنية المتعاقبة منذ عام ١٩٦٢م، والبعيدة في الوقت نفسه عن اهتمامات مراكز الدراسات والبحوث الوطنية.

---

(١٥٧) باصره، المرجع السابق، ص١٠٨.

(١٥٨) شهاب، حسن، المرجع السابق، ص٨١.

ويقدَّر عدد المهاجرين اليمنيين الموجودين في مدغشقر، حسب ما تشير إليه المعلومات التي استقيناها من الأخت سعاد عبدالرحمن راجح، مدير عام الموارد البشرية في وزارة شؤون المغتربين (٩٠-١٩٩٦م)، ومغتربة سابقة في جمهورية مدغشقر، في حدود (١٥٠٠٠ نسمة)، فيما يبلغ عددهم حسب تقديرات مصادر وزارة شؤون المغتربين حتى نهاية القرن الماضي ما بين (٢٠٠٠-٣٠٠٠) نسمة فقط[١٥٩].

ولا يوجد أي تنظيم أو كيان يجمع المهاجرين اليمنيين في مدغشقر ويلم شملهم، أسوة بالجمعيات والجاليات الموجودة في دول شرق إفريقيا الأخرى، باستثناء بعض الوجهاء والأعيان الذين تتم تزكيتهم من قبل المهاجرين في بعض المناطق ذات الكثافة التي يتواجدون فيها ليتولوا البت في قضاياهم الدينية ومشاكلهم الدنيوية. كما أن العدد الأكبر منهم ليسوا مسجلين بصفة رسمية لدى الحكومة المدغشقرية، حالياً، أو لدى السلطات الفرنسية، سابقاً. ويتوزع الكثير منهم في المناطق الريفية، وقد اندمجوا بشكل شبه كامل تقريباً مع المجتمعات المحلية ومع عاداتهم وتقاليدهم، مع حرصهم على الحفاظ على عقيدتهم الإسلامية. وينتمي معظم المهاجرين إلى المحافظات الجنوبية والشرقية، وقليلون منهم ينحدرون من مدينة رداع في محافظة البيضاء، ونسبة أقل من تعز والمحافظات الوسطى. وقد قام اليمنيون خلال العقود الماضية بنقل شجرة القات من أثيوبيا وكينيا وزراعتها في جزيرة مدغشقر.

أما أبرز مشاكل المهاجرين اليمنيين في مدغشقر فتتمثل في:

---

(١٥٩) انظر: كتاب "المغتربون والقائد" الذي صدر في طبعتين متتاليتين عن وزارة شؤون المغتربين عامي ١٩٩٨م، و١٩٩٩م.

١- عدم وجود أية صلات أو علاقات بينهم وبين الوطن، (باستثناء حالات قليلة ونادرة جداً لبعض المغتربين الذين يزورون الوطن ويترددون عليه بين فترة وأخرى).
٢- لا توجد أية مدارس أو معاهد أو كتاتيب لتعليم أبناء المهاجرين اللغة العربية، باستثناء مدرسة عربية وحيدة تبرع ببنائها الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي في العاصمة (نتاناريف)، وهي تابعة للسفارة الليبية، وتتيح للمهاجرين اليمنيين والعرب إلحاق أبنائهم للدراسة فيها.
٣- تخليهم التدريجي وافتقادهم لهويتهم اليمنية بسبب بعدهم الجغرافي، وعدم اهتمام جزء كبير منهم بالبحث عن روابطهم وجذورهم الأصلية، وتجديد صلتهم مع وطنهم الأم.

٦- الجالية اليمنية في أوغندا

أصبحت أوغندا محمية بريطانية (١٨٩٤-١٨٩٦م)، وبعد الحرب العالمية الثانية حصلت على الحكم الذاتي، ثم على الاستقلال الكامل عام ١٩٦٢م. ويتكون سكان أوغندا من عدة قبائل تزيد على عشرين قبيلة، وينتمون إلى زنوج البانتو والنيليين الحاميين، إلى جانب جماعات إفريقية، وعناصر آسيوية، وجالية عربية احترفت التجارة منذ القدم.

ولا يكاد يعرف على وجه التحديد تاريخ معين لبدء الهجرة اليمنية إلى أوغندا، وإن كان هناك شبه إجماع على أن هجرة اليمانيين إلى هذا البلد الإفريقي الجميل الغني بالموارد و الثروات قد جاءت متأخرة بعض الشيء عن أحدث الهجرات اليمنية التي تدفقت إلى الدول المجاورة لها، ونقصد على وجه التحديد كلاً من جمهوريتي كينيا وتنزانيا، إذ إن الهجرة اليمنية إلى هاتين الدولتين المجاورتين لأوغندا واللتين تملكان شواطئ بحرية طويلة على المحيط

الهندي قد جاءت مبكرة، نتيجة لتركز التواجد اليمني بدرجة أساسية، والعربي بدرجة ثانية في بداية الأمر على السواحل والمناطق القريبة من المدن الساحلية لكلٍّ من الصومال، وكينيا، وتنزانيا، ومدغشقر، وموزمبيق، وجزر القمر. وعندما بدأ هذا التواجد اليمني والعربي في مرحلة لاحقة يمتد نحو المدن والمناطق الداخلية وأعماق الأدغال الإفريقية، بدأت تتسرب بعض مجاميع المهاجرين اليمنيين إلى أوغندا، وشجعهم على ذلك أن الاستعمار البريطاني كان يسيطر حينها على هذه الدول الشرق إفريقية الثلاث (كينيا، وأوغندا، وتنزانيا)، ويتعامل معها كوحدة جغرافية واحدة، وهكذا استمر توافد المهاجرين اليمنيين متواصلاً خلال العقود الخمسة الأولى للنصف الأول من القرن العشرين، وتزاوجوا، وتوالدوا، وتكاثروا واندمجوا مع المجتمع الأوغندي حتى وصل عددهم غداة استقلال هذه الدولة عام ١٩٦٢م قرابة عشرين ألف نسمة(١٦٠).

وقد ظل المهاجرون اليمنيون في أوغندا ينعمون بقدر كبير من الطمأنينة والاستقرار المعيشي والاجتماعي؛ حيث كانوا يمارسون تجارة الجلود ودبغها وتصديرها، وتجارة الجملة والاستيراد والتصدير، وأعمالاً مهنية متعددة، وأنشطة تجارية وزراعية واقتصادية مختلفة، وظلوا على هذا الحال حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي، حيث شهدت أوغندا خلال الأعوام (١٩٧٩م-١٩٨٦م) سلسلة من الاضطرابات والانقلابات والحروب الداخلية، بدأت بالإطاحة بنظام حكم الرئيس (عيدي أمين) عام ١٩٧٩م(١٦١)، وشكل (دابوش

---

(١٦٠) انظر: كتاب "المغتربون والقائد" الذي صدر في طبعتين متتاليتين عن وزارة شؤون المغتربين عامي ١٩٩٨م، و١٩٩٩م.

(١٦١) انظر: كتاب "المغتربون والقائد" الذي صدر في طبعتين متتاليتين عن وزارة شؤون المغتربين عامي ١٩٩٨م، و١٩٩٩م.

لول) حكومة انتقالية، ثم خلفه (قومزي بنسيا)، ولكنه ما لبث أن أطاح به الجناح العسكري "للجبهة الوطنية لتحرير أوغندا". وفي عام ١٩٨٠م جرت انتخابات فاز بها "حزب المؤتمر الوطني" الأوغندي، وأصبح (أوبوتي) رئيساً للجمهورية، وفي عام ١٩٨٥م حدث انقلاب عسكري بقيادة (تيتو أوكلو) أطاح بحكومة (أوبوتي)، وفي عام ١٩٨٦م أطاح انقلاب (يوري موسفيني) بحكومة تيتو أوكلو.

وأثناء هذه الفترة تعرضت الجالية اليمنية في أوغندا- خلال الحروب التي شهدتها البلاد بين عامي ١٩٧٩م- ١٩٨١م، والاضطرابات التي أعقبتها خلال السنوات التالية- لمخاطر كبيرة ومتاعب جمة، ومشاكل كثيرة؛ وذلك بسبب الحقد والنقمة والكراهية التي استشرت في ذلك الوقت، واستمرت بعد ذلك لسنوات طويلة، بين بعض أوساط أبناء الشعب الأوغندي ضد العرب بشكل عام، تحت مبرر الدعم العربي غير المحدود للرئيس الأوغندي السابق (عيدي أمين داده) إبان فترة حكمه للبلاد ما بين عامي (٧١-١٩٧٩م). وبسبب تلك الأحداث العنصرية، اضطر معظم أفراد الجالية اليمنية إلى مغادرة أوغندا، حيث نزح معظمهم إلى جمهورية كينيا، بينما توجه آخرون براً إلى السودان الذي كان لا يزال موحداً حينها، وإلى زائير (الكنغو الديمقراطية) حالياً، ورواندا؛ نظراً لقرب مناطق إقامتهم من حدود هذه الدول، وعاد البعض منهم إلى اليمن.

ولعل الأمر المؤسف له حقاً أن الجالية اليمنية في أوغندا فقدت كل ممتلكاتها تقريباً خلال تلك الأحداث، وخاصة تلك التي كانت مستثمرة داخل البلاد نفسها من مصانع، ومزارع، وشركات وعقارات، وسيارات، وبضائع، ومحلات تجارية، كما تعرضت أثناء نزوحها ومغادرتها أوغندا للسلب ونهب للسيارات

والأموال والوثائق، والمجوهرات والنقود، والمقتنيات الثمينة التي كانت بحوزتها.

وفي ظل الاستقرار النسبي الذي شهدته أوغندا في عهد الرئيس (يوري موسيفيني)، أواخر ثمانينيات القرن الماضي، بدأ بعض المهاجرين اليمنيين الذين كانوا قد غادروا أوغندا إلى الدول المجاورة بالعودة إليها مجدداً، وشرعوا في إعادة بناء أنفسهم ولملمة شتاتهم، محاولين تعويض ما فقدوه من ممتلكاتهم، وما خسروه من أموالهم خلال سنوات الانقلابات والصراعات والحروب الداخلية، لكن عددهم أصبح أقل بكثير من السابق. ومع حلول عام ١٩٩٠م، أصبحت أوضاع الجالية تتسم بالاستقرار والطمأنينة، وأخذت في التحسن عاماً بعد آخر بعد انتخاب هيئة إدارية لقيادتها للمرة الأولى في تاريخها عام ١٩٩١م، برئاسة المغترب الفاضل السيد سالم الحامد، الذي شرع في البداية بإعداد نظام متميز وفريد من نوعه لتسيير نشاط الجالية والارتقاء بخدماتها، وتوثيق الأواصر والصلات بين جميع أعضاء الجالية في جميع المناطق والمحافظات التي يتواجدون فيها، بحيث أصبحت كل مدينة أو منطقة ذات تجمع عددي كبير من المهاجرين لها جالية فرعية، وهيئة إدارية محلية منتخبة تقوم بحل مشاكل أعضائها، وتسيير شؤونهم وتنظيم العلاقات بينهم وبين الآخرين، كما أن كل هيئة إدارية محلية تحتفظ لديها بسجل متكامل توثق فيه أسماء المهاجرين، وعوائلهم، وعناوينهم، ومواليدهم الجدد والمتوفين، والذين يحدث أن ينتقلوا من منطقة إلى أخرى داخل أوغندا نفسها، أو يعودون إلى أرض الوطن. ومن حصيلة كل تلك المعلومات التي تحتوي عليها هذه السجلات الفرعية، يوجد سجل رئيسي لدى الهيئة الإدارية العليا للجالية في كمبالا. كما أن الجالية اليمنية في أوغندا هي الجالية الوحيدة في العالم التي تمنح أعضاءها بطاقات عضوية

رسمية صادرة عنها. ونظراً لعدم وجود سفارة أو قنصلية يمنية في أوغندا، فإن السفارة اليمنية في نيروبي هي التي تتولي رعاية شؤون المهاجرين، وإصدار وتجديد الوثائق الرسمية للمهاجرين وأبنائهم ممن لا يحملون الجنسية الأوغندية، رغم بعد المسافة بين نيروبي وكمبالا التي تصل إلى ٨٥٠ كيلو متر تقريباً. ومعظم المهاجرين ينتمون لمحافظة حضرموت، وأغلبهم يحملون الجنسية الأوغندية، وهناك عدد قليل منهم ما زالوا يحتفظون بالجنسية اليمنية، أو يحملون جنسية إحدى الدول الإفريقية المجاورة.

وقد بلغ عدد المهاجرين، وفقاً لسجلات الجالية حتى ديسمبر ٢٠٠٠م (٣٤٦٧) مهاجراً، والمسجلون منهم رسمياً لدى الجالية ويحملون بطاقات عضوية ٢٥٠٠، يتواجد نسبة ٧٠% منهم في مدينتي (كمبالا) و(جنجا)، وتتوزع البقية على محافظات ومدن (كسيسي)، و(فوت بتل)، و(مبالية)، و(سورتي)، و(عروه)، و(أجنجا). أما المهن الرئيسة التي يزاولونها فهي: دباغة وتصدير الجلود، والصناعات الخفيفة، والزراعة، وتصدير المنتجات الزراعية، وتجارة الجملة والتجزئة، وهناك نسبة قليلة يعملون في الوظائف الحكومية، أو لدى القطاع الخاص، ولدى البعض منهم مطاعم ودكاكين صغيرة، إما خاصة بهم، أو يقومون باستئجارها لغرض البيع والشراء. أما المستوى التعليمي لأفراد الجالية فيتوزع بين نسبة قليلة يحملون مؤهلات جامعية، والنسبة المتبقية يتوزعون بين متوسط، فني، ومهني، وثانوي.

وتمت إعادة تسجيل الجالية وتجديد الترخيص الرسمي الصادر لها من الحكومة الأوغندية عام ٢٠٠٥م، وقد توفي السيد سالم الحامد عميد الجالية ومؤسسها ورئيسها السابق عام ٢٠١٧م، وانتخب حسين صبرة رئيس جالية جنجا خلفاً له.

ويمكن للإنسان خلال زيارته لجمهورية أوغندا أن يكتشف حجم العزلة التي يعيشها المهاجرون اليمنيون في هذه البلاد، باستثناء مجموعة قليلة منهم تتردد على الوطن من وقت لآخر، وتعد الشريحة الواعية نسبياً، أما الغالبية فإنهم يعيشون في عالمهم الخاص والمنغلق، وبخاصة المقيمين خارج مدينتي (كمبالا، وجنجا)، وعدد كبير منهم لا يجيدون التخاطب باللغة العربية، وخاصة النشء الجديد الذين هم تحت سن العشرين، أو الذين يقيمون في المناطق البعيدة والأرياف النائية.

وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على أوضاع الجالية المعيشية والاقتصادية والمالية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فإنه لم يعد إلى ذلك المستوى السابق والمتميز الذي كان عليه قبل عام ١٩٧٩م.

٧- الجاليات اليمنية في بقية دول الساحل ووسط إفريقيا

أ- جمهورية إفريقيا الوسطى

كانت توجد جالية يمنية قُدر تعدادها أواخر القرن الماضي بحوالي ٥٠٠ فرد في جمهورية إفريقيا الوسطى، معظمهم ينتمون إلى منطقة "قرن الأسد" بمديرية رداع، ويعيشون في العاصمة بانجي، وعلى أحواض نهري أو بانغي وشاري، ومن أبرز أعيانهم ناصر علي زياد. لكن الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد خلال الأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٧م)، ثم اندلاع التمرد ضد الدولة في الشمال في ديسمبر ٢٠١٢م أدى إلى تشتت هذه الجالية ونزوح الغالبية العظمى منهم إلى الدول المجاورة، أو عودتهم إلى البلاد، خصوصاً بعد تعرض الأقلية الإسلامية فيها لإبادة جماعية وعرقية، ونتيجة لذلك تم نزوح الكثيرين منهم خارج إفريقيا الوسطى.

ب- بورندي

يُقدر عدد أفراد الجالية اليمنية في بورندي حوالي ٨٠٠ فرد، وهجرتهم حديثة العهد، وتعود إلى العقدين الأخيرين من القرن الماضي، ويقيم العدد الأكبر منهم في العاصمة (بوجمبورا)، ونسبة أقل في مدينة (جيتيغا)، ويتوزع الآخرون على بقية محافظات البلاد، وعميد الجالية هناك هو محمد البيتي الذي يدير شركة لصناعة وتصدير الجلود، وقد انتقل مجموعة منهم خلال السنوات الأخيرة إلى رواندا.

جـ- رواندا

جمهورية رواندا، أو "أرض الألف تل" هي دولة في شرق إفريقيا بمنطقة البحيرات العظمى، انتقلت خلال عقدين من الزمن من رماد الحرب إلى عالم الفضاء، وقررت أن تجعل نفسها قطباً اقتصادياً في إفريقيا، حيث توفر فرصاً استثمارية مغرية وخيالية للقادمين إليها. وكان قوام الجالية اليمنية الموجودة فيها قبل هذه الطفرة لا يتجاوز مائتي شخص، يتواجد أغلبهم في العاصمة (كيغالي)، لكن وضعها الاقتصادي الآخذ في التنامي والتطور دفع العشرات من اليمنيين إلى القدوم إليها للعمل والاستثمار من مهاجرهم الإفريقية المجاورة. ولا تتوافر لدينا معلومات إحصائية أو تقديرية عن عددهم في الوقت الحاضر.

د- بقية دول وسط وساحل شرق إفريقيا

- في الكونغو: توجد مجموعة صغيرة من رجال الأعمال اليمنيين المتنقلين بينها وبين المهاجر الإفريقية المجاورة، حيث يوجد في العاصمة (كينشاسا)، مكتب لشركة (COM OIL) يملكها رجل الأعمال اليمني منيف عبدالله النهدي، وهو من أعيان الجالية في تنزانيا، كما يوجد فرع لشركة

(TANGANYIKA OIL) يديرها رجل الأعمال اليمني علي صالح بلهبوع.

- في موزمبيق: تتواجد جالية يمنية صغيرة لا يتجاوز عددها مائة شخص، أغلبهم يقيمون في العاصمة (مابوتو)، وهي عاصمة مزدهرة وتقع في أقصى جنوب البلاد، ويتواجد بعض المهاجرين في مدينة (بيرا) الميناء الرئيسي للبلاد، وأبرز رجال الأعمال في موزمبيق عمر الأهدل، ومحمد سالم حيدر الذي يمتلك فندقاً في العاصمة (مابوتو)، وعبدالمنعم حسان الذي لديه مشروع في المناجم.

- في زامبيا: توجد جالية يمنية صغيرة في العاصمة (لوساكا)، ويعملون في المجال التجاري، وأشهرهم خالد جعفر بن شملان الذي يمتلك شركة مقاولات.

كما توجد جاليات يمنية صغيرة العدد في كلٍّ من (ملاوي) وأبرزهم محمد بن منيف بن عبدالله النهدي، وهو عضو الغرفة التجارية والصناعية في العاصمة (ليلونجوي)، وفي (سيشيل)، وشيخ اليمنيين هناك أحمد عبدالله الشاطري وهو مهندس في مجال كيماويات النفط، وفي (زيمبابوي)، وأبرز اليمنيين هناك هو عبدالله المردعي، ويقيم في العاصمة (هراري)، ويدير شركة للنقل ومشروعاً للصناعات الخفيفة، كما توجد جالية يمنية في (الكونغو براز فيل) لا يتعدى عدد أفرادها ٢٥٠ شخصاً.

الخاتمة

لا ضير من الاعتراف بأن القارئ المتعمق أولاً، والباحث المجتهد ثانياً، قد لا يجد في الفصول السالفة ما يشبع نهمه أو يشبع رغبته من الحقائق التاريخية والمعلومات المفيدة التي يزخر بها سِفر الهجرة والاغتراب اليماني في منطقة شرق إفريقيا، وقد يجد أيضاً بعض الهنات وجوانب القصور في هذا البحث الذي لم نتمكن من الاستطراد والاستفاضة فيه؛ لأنه تم إلزامنا بعدد محدد من الصفحات، وهي الأشياء التي نأمل أن يعذرنا القارئ عليها، خصوصاً أننا كنا قد أشرنا منذ البداية إلى أن هذا الجهد المتواضع ليس سوى عمل أولي، ووضع للنواة الأولى التي يمكن أن يضاف إليها ويبنى عليها في المستقبل لتوثيق هجرات اليمنيين إلى منطقة شرق إفريقيا خصوصاً، وإلى جميع دول وقارات العالم بشكل عام، وهو الحلم الذي بدا لنا كيمنيين لفترة طويلة من الزمن صعب المنال، ويسعى إلى تحقيقه اليوم بجهد صادق، المهاجر اليمني السابق ورجل الأعمال الفاضل الأستاذ علوان سعيد الشيباني، الرجل المتفاني في خدمة وطنه وقضايا أمته، والذي يحمل في جوانحه الهم الوطني، ويجسد في فكره الحرص المسؤول على رعاية وإسناد جهود توثيق أروع ملحمة سطرها اليمانيون عبر التاريخ من خلال هجراتهم الاختيارية والاضطرارية المتواصلة، منذ القدم وحتى اليوم.

وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج

١. هاجر اليمنيون إلى شرق إفريقيا (بما في ذلك منطقة القرن الإفريقي) في شكل موجات بشرية عديدة ومتقطعة، وعلى مدى فترة تاريخية طويلة امتدت منذ حوالي القرن الثامن قبل الميلاد وحتى منتصف القرن العشرين

الميلادي. وتعددت أسباب هذه الهجرات، إما لأغراض تجارية، أو لشحة الموارد وفرص العمل في الوطن الأصلي، وإما هروباً من خطر الصراعات القبلية وما ينتج عنها من ثأر قبلي، أو لنشر الدعوة الإسلامية في مناطق الهجرة والاغتراب.

٢. كان أول اتصال يمني بالساحل الإفريقي هو الهجرات اليمنية الأولى التي تمت في زمن الممالك اليمنية القديمة، وأسهمت الهجرة الأولى، وخاصة إلى بلاد الحبشة، في تأسيس نواة الوجود العربي كجنس، وخاصة في الصومال، وجيبوتي وإريتريا، ونقل الكثير من مظاهر الحضارة اليمنية القديمة إلى بلاد الحبشة بما في ذلك اللغة، والحياة الزوجية، والفن المعماري، وتأسيس إمارات وسلطنات بعضها حمل اسم بعض ممالك اليمن، وخاصة اسم سبأ.

٣. تم الاتصال اليمني الثاني مع شرق إفريقيا بعد ظهور الإسلام، وعبر موجات الهجرة الثانية التي تمت في بداية دولة الخلافة الإسلامية، وموجات الهجرة الثالثة، وكان حجمها الأكبر في القرنين الثامن والتاسع للهجرة. وساهمت الهجرة الثانية وبدايات الهجرة الثالثة في توسيع الوجود العربي في شرق إفريقيا وكذلك في نشر وتعميق جذور الدين الإسلامي في المنطقة. وتكونت على الشريط الساحلي إمارات وسلطنات إسلامية كان معظم حكامها من العرب ذوي الأصول الحضرمية أو العمانية.

٤. واجه المهاجرون وسلطناتهم الخطر البرتغالي الذي ظهر في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وحاول، ومنذ بداية القرن السادس عشر الميلادي، وبعد اكتشاف طريق "رأس الرجاء الصالح"، إنهاء السيطرة العربية والإسلامية على طريق التجارة بين الشرق والغرب، وتكاتفت دول وشعوب الساحلين الآسيوي والإفريقي للبحر الأحمر، والدول المطلة على بحر العرب والمحيط

الأطلسي لمقاومة البرتغاليين. وعلى الرغم من فشل الاستعمار البرتغالي في احتلال سواحل شرق إفريقيا، فإنه جذب اهتمام بريطانيا وفرنسا وإيطاليا إلى شرق إفريقيا، وكان هذا بداية انهيار الإمارات والسلطنات الإسلامية، وبالتالي حل المستعمرون الجدد محل الاستعمار البرتغالي، وتقاسمت الدول الثلاث شرق إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي.

٥. جاء المستعمرون الجدد وعملوا على تعزيز نفوذهم في شرق إفريقيا من خلال إثارة الصراعات داخل الجماعات الإسلامية، وبين الجماعات الإسلامية ذات الأصول العربية والمسلمين والوثنيين من ذوي الأصول الإفريقية، وسعوا إلى محاربة الإسلام ونشر المسيحية بين الأفارقة والوثنيين، والترويج للمسيحية بأنها محررة للعبيد من تجار الرقيق العرب والمسلمين. وقد أدى النشاط الغربي إلى تقليص النفوذ العربي الإسلامي وتكبير حجم الهوية الإفريقية في شرق إفريقيا، والضغط على الكثير من المهاجرين للاندماج في المجتمع الإفريقي وقطع صلتهم بوطنهم الأصلي.

٦. على الرغم من أن المدن والمستوطنات السواحلية من "مقديشو" وحتى شمال "موزمبيق" لم تكن موحدة تحت ظل سلطة سياسية واحدة، أو دولة واحدة منذ تأسيسها، فإنها شكلت منطقة ثقافية وحضارية موحدة. وقد تعامل الحضارمة مع هذا المجتمع السواحلي لعدة قرون من خلال التجارة، والإقامة في المدن السواحلية، وكان تأثير العرب، بدرجة رئيسة الحضارمة والعمانيين، على المجتمع السواحلي قوياً جداً، وكان الحديث عن هوية الشعب السواحلي وثقافته يتم على أساس أن السواحليين هم عرب، وأن ثقافتهم نقلت من الجزيرة العربية إلى ساحل شرق إفريقيا، غير أن هذه النظرة تلاشت، وأصبحت وجهة النظر السائدة في الوقت الراهن هي: "أن

الشعب الساحلي وثقافته نشأت جذورها في إفريقيا، وأن لتلك الثقافة سماتها الخاصة المميزة لها، وهي تختلف عن الثقافات السائدة في المناطق الداخلية من إفريقيا، أو في أجزاء أخرى من المحيط الهندي".

٧. كانت آخر موجات الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا هي الهجرات التي تمت في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وهي تعد النهايات الأخيرة لمرحلة الهجرة الثالثة، وتكونت من مهاجرين ضاقت بهم سبل العيش في تهامة، وتعز، وإب، وعدن، والبيضاء، وحضرموت، في نهاية عهد الاحتلال العثماني وفترة حكم بيت حميد الدين في شمال اليمن، وعهد الاستعمار البريطاني في الجنوب، أو أشخاص يطمحون إلى إقامة نشاط تجاري في بعض مناطق شرق إفريقيا، وعلى وجه الخصوص في منطقة القرن الإفريقي، أثيوبيا، وأريتريا، وجيبوتي، والصومال. وتمكن بعض هؤلاء المهاجرين من إقامة مراكز ومحلات تجارية في عصب، ومصوع، وأسمرا، وأديس أبابا، وجيبوتي، ومقديشو، وبربرة، وكسمايو، ونيروبي، ودار السلام، وزنجبار، والاتجار مع الداخل الإفريقي واليمن، ولكن الأغلبية كانوا من الفقراء الأميين الذين اشتغلوا بأعمال البناء، والزراعة، والدباغة والأعمال العضلية في موانئ الساحل الإفريقي. وقُدر عدد المهاجرين الحضارمة في شرق إفريقيا عام ١٩٣٥م، بحوالي (١٤) ألف شخص.

٨. اندلعت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩م، واستمرت حتى عام ١٩٤٥م، وألقت بظلالها الكئيبة على اليمن، وشهدت بعض مناطق اليمن مجاعات. وبعد الحرب العالمية الثانية، ومع استقلال معظم دول مناطق شرق إفريقيا، وخاصة في ستينيات القرن العشرين، بدأت موجات الهجرة

المعاكسة -أي عودة الكثير من المهاجرين إلى وطنهم الأصلي- وبلغ عدد الذين عادوا إلى حضرموت من الصومال، وأثيوبيا، وكينيا خلال الفترة من عام ١٩٦٣م، وحتى عام ١٩٦٩م حوالي ستة آلاف شخص، وعاد الكثير من المهاجرين دون أن يحملوا معهم أي شيء، بملابسهم فقط؛ وذلك بسبب بعض المشاكل العنصرية والدينية التي شهدتها بعض دول شرق إفريقيا بعد استقلالها، وكذلك بسبب التشريعات التي أصدرتها الدول المستقلة للحد من هجرة الأجانب إليها، ولمنع انتقال الأموال إلى خارج حدودها. وشكل العائدون وأسرهم عبئاً جديداً على المجتمع اليمني، اقتصادياً واجتماعياً، وما يمكن تسميته بـ"مأساة المهاجرين العائدين من شرق إفريقيا"، وهو نموذج تكرر كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية وخلال النصف الثاني من القرن العشرين.

فقد عاد الآلاف من المهاجرين من تنزانيا بعد التأميم الشامل الذي طال ممتلكاتهم في عهد الرئيس الاشتراكي (جوليوس نيريري) في النصف الثاني من ستينيات القرن المنصرم.

وتكرر الأمر نفسه مع المهاجرين اليمنيين في أثيوبيا وإريتريا الذين تعرضت ممتلكاتهم للتأميم في عهد الرئيس الأثيوبي (منجستو هيلا مريام) في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، ثم تكررت عملية نزوح وعودة المهاجرين من إريتريا في الثمانينيات بسبب الحرب بين أثيوبيا وفصائل المعارضة الإريترية.

وحدث الأمر نفسه مع المهاجرين اليمنيين في أوغندا الذين فقدوا كل ممتلكاتهم خلال الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد للفترة ١٩٧٩/٨١م، واستمرت تأثيراتها حتى عام ١٩٨٦م.

وتكرر المشهد الحزين نفسه مع اندلاع الحرب الأهلية في الصومال نهاية عام ١٩٩١م، حيث تسببت الحرب في فقدان المهاجرين لممتلكاتهم، وأموالهم وشركاتهم، وتجارتهم، ومزارعهم، وعاد الكثيرون منهم إلى اليمن، أو نزحوا إلى كينيا، وأثيوبيا، وتنزانيا.

٩. أفرزت الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا مشكلة اجتماعية أخرى في اليمن وفي بلدان الهجرة، وهي مشكلة "المولدين" الذين كان العائدون منهم إلى الوطن في الماضي يواجهون صعوبات كثيرة، ويصطدمون بعقبات كبيرة عند تقدمهم للحصول على الهوية الشخصية اليمنية، لكن هذه المشاكل خفت كثيراً في السنوات الأخيرة بعد أن قامت الأجهزة الرسمية المعنية في الدولة بتذليل الكثير من المعوقات، وتبسيط إجراءات الحصول على الهوية الشخصية اليمنية وجواز السفر للعائدين من المولدين، بل إن الحكومة قامت بعد الوحدة اليمنية بإرسال وفود رسمية من وزارتي الداخلية والمغتربين إلى كلٍّ من أثيوبيا وتنزانيا لمنح بطاقات الهوية الوطنية للمهاجرين في مهاجرهم، وبذلك أصبحت مشكلة المولدين في اليمن أقل وطأة من مشكلتهم في بلدان الهجرة، فهم في بلدان الهجرة اندمجوا، أو مازالوا يواصلون اندماجهم في مجتمعات دول شرق إفريقيا، وهو أمر جيد لصالح المهاجرين وأحفادهم، ولكن المشكلة التي تواجه البعض هي (حالة الاغتراب الثقافي والإثني، وانقطاع الصلة بالوطن، وبالتالي انقطاع الصلة بالجذور كتاريخ وثقافة وجنسية).

١٠. قام المهاجرون بتأسيس منظمات وأندية وجمعيات ثقافية وخيرية، ومدارس ومعاهد لمساعدة بعضهم البعض، ولِلَمِّ شتاتهم وجمع شملهم، ولإبقاء صلتهم بوطنهم وتاريخه الثقافي، وتعليم أولادهم وأحفادهم اللغة العربية،

وتجديد وتعميق تعاليم الإسلام بين صفوف الأبناء والأحفاد، وساهمت كل الأندية والمدارس والجمعيات الأهلية في تعليم القرآن الكريم، وأصول ومبادئ الإسلام واللغة العربية وبعض العلوم الحديثة، وبعض هذه المدارس طبقت المنهج المصري لمراحل التعليم العام. وابتداءً من العام ١٩٨٥م، وحتى العام ٢٠١٠م بدأ "الاتحاد العام للمغتربين"، ولاحقاً وزارة شؤون المغتربين، بإرسال المناهج الدراسية اليمنية لمادتي (اللغة العربية، والتربية الإسلامية) إلى مدارس أبناء المغتربين في العديد من المهاجر (غير الناطقة بالعربية)، ومن ضمنها منطقة شرق إفريقيا، كما أن مدارس الجالية في جيبوتي وأديس أبابا بدأت بتدريس المنهج اليمني لجميع المراحل التعليمية في السنوات الأخيرة، وأصبحت اختبارات الشهادات العامة في هاتين المدرستين تتم تحت إشراف وزارة التربية والتعليم اليمنية.

١١. لقد تركت الهجرة اليمنية الثالثة (الحديثة) إلى منطقة شرق إفريقيا آثاراً إيجابية على مستوى الداخل اليمني، يمكننا تلخيص أبرز معالمها من خلال الآتي:

أ. إن المهاجرين اليمنيين إلى منطقة شرق إفريقيا، عبر التاريخ وحتى الوقت الحاضر، كانوا الرواد الحقيقيين لنظام العولمة على مستوى الخارج، ومن أوائل رسل التمدن والتحضر في اليمن عموماً، وفي المملكة المتوكلية اليمنية على وجه الخصوص، وممن تصدروا معارضة الحكم الإمامي البائد والمتسلط.

ب. عندما قامت "حركة الأحرار اليمنيين"، كان المهاجرون في القرن الإفريقي هم أول من تجاوب معها، واستجاب لدعوة قادتها، وكانوا سندها

ومصدر تمويلها منذ تأسيس أول حزب علني لها "حزب الأحرار" بعدن عام ١٩٤٤م وحتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

ج. بعد قيام الثورة، كان المهاجرون اليمنيون في القرن الإفريقي، هم أول المبادرين إلى الدفاع عن الثورة، وحمايتها ودعمها، والمساهمة في بناء مؤسساتها الاقتصادية والخدمية، ورفدها بالمئات من الكوادر العلمية والفنية والقيادات الإدارية المتمرسة والكفؤة، التي كانت البلاد تحتاج لسنوات طويلة لتعليمها وتدريبها وتأهيلها حتى تكون جاهزة لتأدية هذه المهمة.

د. قام المهاجرون اليمنيون في منطقة شرق إفريقيا ببناء وتشييد عدد كبير من المشاريع التعليمية والخدمية المختلفة في جميع مدن ومحافظات اليمن، وفي المحافظات التي ينتمون إليها، سواء عبر مساهمتهم وتبرعاتهم السخية للمشاريع المشتركة التي بنتها الدولة، أومن خلال تبنيهم وتمويلهم الكامل لهذه المشاريع.

ه. وللحقيقة والتاريخ، فقد كان المهاجرون اليمنيون في شرق إفريقيا هم أول من أرسى وشيد اللبنات الأولى في صرح مسيرة البناء والتنمية الاقتصادية والتطور الحضاري التي شهدها الوطن خلال العقود الأولى من عمر الثورة، قبل أن تهب علينا الروائح النفطية من السعودية ودول الخليج في ثمانينيات القرن الماضي، وجعلتنا نتناسى جهودهم ودورهم الكبير وبصماتهم الواضحة على شتى الأصعدة والمجالات التنموية والحضارية.

ثانياً: التوصيات

من خلال دراسة الهجرة إلى شرق إفريقيا يوصي الباحث بالآتي:

١- استمرار ومواصلة "مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية" في هذا الجهد الوطني لتوثيق هجرات اليمنيين إلى دول وقارات العالم، وبناء قاعدة بيانات متكاملة في هذا الجانب.

٢- الاستمرار في إعداد ونشر الأبحاث والدراسات التي تغطي كل جوانب تاريخ علاقة اليمن بشرق إفريقيا، وإشباعه بالبحث المستفيض والدراسة الشاملة والمعمقة لموضوع الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا لفائدة حاضر ومستقبل العلاقات اليمنية الإفريقية.

٣- تأسيس مركز متخصص يهتم بماضي وحاضر ومستقبل علاقة اليمن بدول شرق إفريقيا عموماً، ودول القرن الإفريقي على وجه الخصوص، حيث إن وجود هذا المركز يكتسب أهمية كبيرة بسبب العمق التاريخي لعلاقة اليمن مع شرق إفريقيا والجوار الجغرافي، وما يرتبط به من مصالح مشتركة للطرفين، وكذلك ما ينتج عنه من تأثير وتأثر بالأحداث السلبية أو الإيجابية التي تحدث في أيٍّ من طرفي العلاقة.

٤- حث الأجهزة الرسمية والمعنية ذات العلاقة بالهجرة والمهاجرين في الحكومة اليمنية بوضع رؤية استراتيجية مستقبلية تهدف إلى تعزيز عرى التعاون وأواصر التواصل مع دول شرق إفريقيا، وعلى أوسع نطاق سياسي واقتصادي وثقافي وأمني؛ نظراً لما يشكله القرن الإفريقي والساحل الشرقي لإفريقيا من فضاء حيوي لليمن، وفتح قنوات تواصل فاعلة مع الجاليات اليمنية المنسية والمهمشة، وتشجيع المهاجرين على تأسيس وانتخاب جاليات في كلٍّ من مدغشقر، وإفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وبورندي، ورواندا، ودعمهم

لتطوير وتأسيس مدارس لأبناء المهاجرين في كلٍّ من أوغندا، ومدغشقر، وجزر القمر، وبقية دول ساحل ووسط إفريقيا الأخرى التي شهدت وتشهد تنامياً مضطرداً لهجرة اليمنيين إليها في السنوات الأخيرة.

٥- قيام وزارة الخارجية بفتح قنصليات يمنية في كلٍّ من: أوغندا، ومدغشقر، وجزر القمر، لرعاية مصالح المهاجرين اليمنيين في هذه الدول.

٦- حث قيادات الجاليات اليمنية في منطقة شرق إفريقيا بتأسيس مواقع لها على شبكة الانترنت للتعريف بأوضاعها وأخبارها ونشاطاتها، وكذلك توثيق كل ما يتعلق بتاريخها وشؤونها وشجونها، وإسهاماتها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وإرثها الحضاري، وأعلامها المبرزين، والمبدعين، والموهوبين في مختلف المجالات.

وأخيراً، لا بد من التأكيد على أن الحاجة سوف تظل قائمة وملحة لرسم وبلورة رؤية استراتيجية وطنية واضحة المعالم ومحددة الأهداف للتعامل مع قضية الهجرة والاغتراب عموماً، والتعامل مع الشريحة التي اندمجت وذابت في المجتمعات التي هاجرت إليها، سواء في منطقة شرق إفريقيا، أو على مستوى المهاجر الأخرى التي انتشر فيها اليمنيون في قارات العالم الست. والأمل معقود على المؤسسات البحثية الأهلية التابعة للقطاع الخاص، وعلى مراكز دراسات الهجرة والاغتراب الحكومية، والتابعة للجامعات اليمنية، للاضطلاع بهذه المهمة بالتعاون مع المراكز البحثية العربية والأجنبية المهتمة بموضوع الهجرة.

ملحق الدراسة

وثيقة بريطانية حول التعامل مع المهاجرين اليمنيين في السودان

هذه الترجمة نصية لرسالة مدونة بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٤٨م، أرسلت من قسم الجوازات والهجرة بمكتب السكرتير الإداري البريطاني (جيمس ويلسن روبرتسون، ١٨٩٩-١٩٨٣م) إلى كل مديري المديريات، والمفوض ببورتسودان بخصوص التعامل مع المهاجرين اليمنيين غير الشرعيين في السودان.

ووردت الرسالة ضمن وثائق كتاب peoples and Economics in the sudan 1884-1956 لمؤلفه جيورجيو أيوب بلمون، الذي صدر عن "مركز الدراسات السكانية" بجامعة هارفارد عام ١٩٨١م.

نص الوثيقة:

١- يوجد بالسودان الكثير من اليمنيين المهاجرين غير الشرعيين، وظل كثيرون من هؤلاء مقيمين بالبلاد لسنوات طويلة، وسُمح لهم بالعمل في التجارة والأعمال المختلفة الأخرى، وكثير من تلك الأعمال يمكن بسهولة أن يؤديها سودانيون.

٢- يمكن أن يعد كثير من اليمنيين المهاجرين غير الشرعيين بالسودان من غير المرغوب في وجودهم في البلاد، ويقال إنهم من الذين تتهمهم الشرطة باستلام الأموال والممتلكات المسروقة، وهم مكروهون جداً عند منافسيهم من التجار السودانيين، وأصحاب المحلات الصغيرة (في الأحياء). ويصدق ذلك أيضاً على العمال السودانيين الذين لا يحبون إخوتهم العمال اليمنيين؛ ربما لأن العمال اليمنيين هم أفضل منهم في أداء كثير من الأعمال.

٣- وبما أن هؤلاء اليمنيين ليسوا من "السكان الأصليين، أو من أعراق إفريقية، أو قبيلة لها جذور سودانية معروفة"، فهم يختلفون عن العدد الكبير من المهاجرين غير الشرعيين للسودان من غرب إفريقيا. وينبغي عليهم التسجيل بحسبانهم "أجانب" aliens، وإن لم يفعلوا، فيجب أن يطبق عليهم القانون الذي يقضي بمعاقبة المخالف بستة أشهر سجناً، أو ١٠٠جنيه غرامة، أو بالعقوبتين معاً.

٤- تم القبض مؤخراً على عدد من هؤلاء اليمنيين وبحوزتهم بطاقات تسجيل الأجانب مزيفة، وكشفت حملة لتعقب المخالفين عن وجود غير قانوني لأكثر من ألف يمني في مديرية الخرطوم وحدها، وينبغي علينا الآن أن نقرر إن كان من الواجب اتخاذ قرار بشأن هؤلاء المخالفين.

٥- أول ما يجب على هؤلاء المخالفين فعله هو أن يلتزموا بالقانون، ويسجلوا أسماءهم كأجانب عند الجهة الرسمية، ويجب أن يقوم رؤساء هذه الجالية بتبليغهم بذلك، وأن يضع المسؤولون ملصقات كبيرة في لوحات الإعلانات تطالب هؤلاء الأجانب بالإسراع بالتسجيل، ويجب كذلك منحهم المهلة الكافية للقيام بالتسجيل. وفي حالة عدم التزامهم بهذا المطلب القانوني، ينبغي أن يقدموا للمحاكمة، وأن يقدَّم طلب للقاضي للسماح بترحليهم من البلاد.

٦- عند تسجيل هؤلاء الأجانب سوف يتضح إن كانوا موجودين في البلاد بإذن شرعي أم لا، وعندها يمكن اتخاذ الإجراء التالي:

أ- إن استطاع الأجنبي أن يثبت أنه دخل السودان قبل يوم ١٩٤٢/١/١م، لن يكون هنالك أي إجراء آخر ضده، وسيمنح تصريحاً بالبقاء بالبلاد.

ب- إن لم يستطع الأجنبي إن يثبت أنه دخل السودان قبل يوم ١٩٤٢/١/١م، فسيُنذر بأن عليه مغادرة البلاد في غصون وقت معقول، ومع الأخذ في

الاعتبار كل ظروف الشخص المعني ووضعه، أو يطلب إليه التقدم فوراً بطلب إلى السكرتير الإداري (قسم الجوازات والتصريحات) للبقاء في البلاد.

وسيتم التعاطف في طلب الأجانب الذين أقاموا لهم في البلاد أعمالاً ثابتة في التجارة أو غيرها.

وإن فشل الأجنبي في الحصول على إذن بالإقامة، أو مغادرة البلاد خلال المدة التي منحت له، فيجب أن يقدم لمحاكمة، وأن يقدم طلب للقاضي ليأمر بترحيله خارج السودان.

٧- ينبغي على أي حكومة مركزية أو محلية ألا تصدر أي رخصة من أي نوع لشخص يمني دون التأكد من أن طالب الرخصة يحمل فعلاً تصريحاً قانونياً بالإقامة في البلاد بصورة دائمة.

٨- من الأوفق ألا يُفهم من هذه التعليمات أننا نميز ضد اليمنيين المهاجرين بصورة تختلف عن الأجانب الآخرين. وإن قيل بأننا لا نطبق ذات الإجراءات على المهاجرين من غرب إفريقيا، فالسبب هو أننا قانونياً لا نستطيع فعل ذلك. فالقانون لا يلزم المهاجر من غرب إفريقيا بالتسجيل، وهو قد يزعم- محقاً في كثير من الحالات- أنه أتى للسودان في طريقه لأداء فريضة الحج.

لذا يجب أن تكون المهلة الممنوحة للمهاجرين اليمنيين كافية جداً، وألا نقدم منهم للقضاء إلا العدد الذي بمقدور السلطات القضائية البت في أمرهم. وبمعنى آخر، أن يؤخذ هذا الأمر بحسبانه مسألة طويلة الأجل، وألا تعامل كقضية ملحة وعاجلة يجب حلها على الفور.

جي. دبليو. روبرتسون- السكرتير الإداري

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع الأجنبية

1. Ethiopia, by Richard greenfield
2. Hadramout and the Immigation by ultike Fteitagh
3. the abyssinians- by:david buxton-page
4. the ethiopians- an-tntroduction to country and people- Edward ullen –dorff-oxford.

ثانياً: وثائق غير منشورة

١. أدبيات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الثالث للمغتربين اليمنيين، سبتمبر ٢٠٠٩م.

٢. حيدر، فاروق، قاسم، علي بن علي، تقرير غير منشور عن وفد وزارة شؤون المغتربين لكينيا، يناير ١٩٩٨م.

ثالثاً: المقابلات الشخصية

١. البعداني، محمد حسن، وطرموم، خالد، باعامر، عوض، البيضاني، مقابلات شخصية مع الباحث.

٢. الصلوي، تسجيلات صوتية موثقة لدى الباحث بين عامي ٩٤- ٢٠٠٠م.

٣. العبسي، محمد علي، مقابلة شخصية مع الباحث.

٤. باثواب، جمال عمر، مقابلة شخصية مع الباحث.

٥. رسالة صوتية موثقة لدى "المركز اليمني للتنمية ودراسات الهجرة والاغتراب"، أرسلها غانم للباحث من السودان خلال إعداد هذا البحث في شهر مايو ٢٠٢٠م.

٦. تسجيلات صوتية موثقة للشيخ صالح أحمد الفقيه، رئيس الجالية اليمنية الأسبق في السودان، لدى المركز اليمني الدولي للتنمية ودراسات الهجرة

والاغتراب تتحدث عن ذكرياته وتجربته خلال نصف قرن مع الجالية اليمنية في السودان.
٧. معلومات حصل عليها الباحث من الصحفي والإعلامي الزميل ياسر السقاف المقيم في أديس أبابا.
٨. ناشر، أحمد عبده، مقابلة شخصية مع الباحث.
٩. عيدروس حسين، مقابلات شخصية موثقة مع الباحث.

رابعاً: الكتب

١. أسبر، أمين، إفريقيا والعرب، دار الحقائق، بيروت، ١٩٨٠م.
٢. البكري، صلاح محمد، تاريخ حضرموت السياسي، ج٢، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة ١٩٣٩م.
٣. البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر، فتوح البلدان، ج١، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٨م.
٤. التميمي، خالد عبدالله، الجالية اليمنية (الحضارمة في تنزانيا) مطابع المنار، المكلا، ٢٠١٦م.
٥. الجمرة، علي صالح، الهجرات اليمنية عبر التاريخ إلى شرق إفريقيا، كتاب الثوابت رقم ١٥، مايو ١٩٩٥م.
٦. الحداد، علوي بن طاهر، الإسلام والمسلمين في العالم، ج١، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٥م.
٧. العارف، ممتاز، الأحباش بين مارب وأكسوم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٥م.
٨. المغتربون والثورة، الصادر عن الاتحاد العام للمغتربين، ١٩٨٧م.

٩. المغتربون والوحدة اليمنية في مؤتمرهم الأول، إصدارات شؤون المغتربين ٢٠٠٠م.
١٠. النقيرة، محمد عبدالله، انتشار الإسلام في شرق إفريقيا ومناهضة الغرب له، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٢م.
١١. الهمداني، أبو محمد الحسن، الجوهرتين العتيقتين، تحقيق محمد محمد الشعبي، دار الكتاب، دمشق، ١٩٨٢م.
١٢. انجرامس، دبليو اتش، حضرموت ١٩٣٤-١٩٣٥، تعريب، سعيد عبدالخير النوبان، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، ٢٠٠١م.
١٣. بامخرمة، أبو محمد عبدالله الطيب، ثغر عدن، ليدن هولندا، ١٩٣٦.
١٤. بامطرف، محمد عبدالقادر، الجامع لشمل أعلام المهاجرين المنتسبين إلى اليمن وقبائلهم، ج٢، دار الهمداني، عدن، ١٩٨٤م.
١٥. بامطرف، محمد عبدالقادر، الهجرة اليمنية، وزارة شؤون المغتربين، صنعاء، ط١، ٢٠٠١م.
١٦. بلفقيه، عيدروس علوي، جغرافية الجمهورية اليمنية، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، ١٩٩٧م.
١٧. ابن عبدالحكم، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، فتوح مصر والمغرب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
١٨. حسن، يوسف فضل، مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي ١٤٥٠-١٨٢١، منشورات جامعة الخرطوم، الخرطوم، ١٩٨٩م.
١٩. حميدة، محمد محمود، دراسة لبعض الجاليات الأجنبية بالسودان ١٩٠٠-١٩٧٧م، منشورات جامعة الخرطوم، الخرطوم ١٩٨٢م.

٢٠. شرف الدين، أحمد حسين، اليمن عبر التاريخ، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٩٦٣م.
٢١. شهاب، حسن صالح، تاريخ اليمن البحري، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٧م.
٢٢. علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج٢، دار الساقي، بيروت.
٢٣. غانم، نزار محمد عبده، جسر الوجدان بين اليمن والسودان، منشورات نزار غانم، صنعاء، ط١، ١٩٩٣م.
٢٤. كتاب "المغتربون والقائد"، صدر في طبعتين متتاليتين عن وزارة شؤون المغتربين عامي ١٩٩٨م، و١٩٩٩م.
٢٥. كتاب المغتربون والوحدة اليمنية في مؤتمرها الأول، وزارة شؤون المغتربين، صنعاء ٢٠٠٠م.
٢٦. ماكمايكل، هاروولد، تاريخ العرب في السودان، طباعة مركز عبدالكريم مرغني الثقافي، الخرطوم ٢٠٠٦م.
٢٧. دور المهاجرين الحضارم والإسلام في مدغشقر ١٧٥٠-١٩٧٦م، "ملخص بحث نشر في ملخصات بحوث مؤتمر حركة الهجرة العربية، مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية لندن، ترجمة جامعة عدن، إبريل ١٩٩٥م.

خامساً: المجلات والصحف

١. الإدريسي، مبارك حسن الخليفة، صحيفة الأيام اليمنية، بتاريخ ١٤/نوفمبر/٢٠٠١م.

٢. الأصبحي، محمد عبدالواسع حميد، مقابلة شخصية، مجلة الوطن، العدد الثالث، مارس ١٩٨٥م.
٣. البيضاني، عيدروس حسين فرج، مقابلة صحفية، مجلة الوطن، مارس ١٩٨٥م،
٤. التيرابي، محمد خالد، التمازج العربي الإفريقي عبر القرون، صحيفة الحياة، العدد ١٠٦٣٤، ١٩٦٢/٣/٢٩م.
٥. الحميري، منصور عبدالعزيز، مجلة الوطن، العدد الثالث، مارس ١٩٨٥م.
٦. الصلوي، العزي، ملف خاص عن المهاجرين اليمنيين في السودان، مجلة الوطن، العدد الثاني، فبراير ١٩٨٥م.
٧. الضالعي، عبدالله، حديث صحفي، صحيفة (٢٦ سبتمبر)، العدد (١٣٠٩)، ٢٢ فبراير ٢٠٠٧م.
٨. العريقي، محمد عبدالماجد، المغتربون اليمنيون في شرق إفريقيا، صحيفة الثورة (اليمنية) ٢٨-٦-١٩٩٨م.
٩. العطار، محمد سعيد، حوار صحفي، نشر على جزأين في صحيفة ١٣ يونيو منتصف عام ١٩٨١م.
١٠. الفاتش، محمد عبدالوهاب، الجاليات اليمنية في السودان، مجلة الوطن، العدد الثالث، مارس ١٩٧٨م.
١١. الفقيه، صالح أحمد، الهجرة اليمنية إلى السودان، مجلة الوطن، العدد الخامس، مايو ١٩٨٦م.
١٢. الياسين، أنور، استطلاع صحفي عن جزر القمر، مجلة العربي، العدد ٤٣٣، ديسمبر، ١٩٩٤م.

١٣. باصرة، صالح علي، الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا منذ التاريخ القديم وحتى منتصف القرن العشرين، مجلة الثوابت، العدد ٢٤، إبريل – يونيو ٢٠٠١م.
١٤. زكريا، جمال قاسم، استقرار العرب في الساحل الشرقي لإفريقيا، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الخامس، إبريل، ١٩٧١م.
١٥. زكريا، جمال قاسم، دور العرب في كشف إفريقيا، مجلة عالم الفكر، الكويت العدد الرابع، يناير ١٩٧١م.
١٦. عبدالجواد، زكريا، مجلة العربي، العدد ٥٠٦، يناير ٢٠٠١م.
١٧. عثمان، عبده علي، الأخدام في اليمن أصولهم وعاداتهم، مجلة دراسات يمنية، العدد الأول، ١٩٧٨م.
١٨. غالب، ضرار عبدالدائم، تحقيق صحفي، صحيفة الثقافية، العدد "٦٣".
١٩. غانم، نزار، مدني قاعدة النضال الوطني، مجلة الوطن، العدد الثاني، إبريل ١٩٩٠م.
٢٠. مجلة السودان، العدد ٢٠، أبناء اليمن السعيد، سبتمبر، نوفمبر ١٩٦١م.
٢١. مجلة العربي الكويتية، استطلاع صحفي عن تنزانيا، العدد "٤٧٩"، أكتوبر ١٩٩٨م.
٢٢. مجلة العربي الكويتية، العدد ٣٥٥، يونيو ١٩٨٨م.
٢٣. مجلة نداء الوطن، (عدن)، العدد ٦، سبتمبر- ديسمبر ١٩٨٧م.